جامعة التحدي
كلية الاقتصـــــاد

قسم الدراسات العليا
قسم العلوم السياسية

السياسة الخارجية الأمريكية تجاه إسرائيل

دراسة في اقتران التعهد الأمريكي لإسرائيل بمواقفها من الحلول المقترحة لحل مشكلة الصراع الفلسطيني – الإسرائيلي 1948 - 2000

إعداد الطالب

عادل بشير شعبب الزياني
بكالوريوس علوم سياسية 1997

إشـــــراف
الدكتور: سالم حسين البرناوي، مشرفاً رئيسياً.
الدكتور: عمر إبراهيم العفاس، مشرفاً مساعداً.

قدمت هذه الدراسة استكمالاً لمتطلبات درجة الإجازة العليا الماجستير في العلوم السياسية بتاريخ 18 / 2 / 2006 قسم العلوم السياسية.

الفصل الدراسي شتاء 2006

الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية العظمى

جامعة التحدي – سرت

كلية الاقتصاد

قسم العلوم السياسية

السياسة الخارجية الأمريكية تجاه إسرائيل

دراسة في اقتران التعهد الأميركي لإسرائيل بموقفها من الحلول المقترحة لحل مشكلة الصراع الفلسطيني – الإسرائيلي

(2000-1948)

إعداد : عادل بشير شعيب الزياني

لجنة الإشراف والمناقشة تتكون من :

الاســـــــــــــــم	الصفة	التوقيع
1- د. سالم حسين البرناوي	مشرفا رئيسيا	
2- د. عمر إبراهيم العفاس	مشرفا مساعدا	
3- د. بسيوني محمد الخولي	ممتحنا داخليا	
4- د. علي محمـــد شمبش	ممتحنا خارجيا	

أ. يوسف يخلف مسعود

أمين إدارة الدراسات بالكلية

يعتمد :

أ. محمد عبد الحميد عبد الرحمن

أمين اللجنة الشعبية لكلية الاقتصاد

بسم الله الرحمن الرحيم

يَأَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا اتَّقُوا اللهَ حَقَّ تُقَاتِهِ وَلَا تَمُوتُنَّ إِلَّا وَأَنتُم مُّسْلِمُونَ () وَاعْتَصِمُوا بِحَبْلِ اللهِ جَمِيعًا وَلَا تَفَرَّقُوا وَاذْكُرُوا نِعْمَتَ اللهِ عَلَيْكُمْ إِذْ كُنتُمْ أَعْدَاءً فَأَلَّفَ بَيْنَ قُلُوبِكُمْ فَأَصْبَحْتُم بِنِعْمَتِهِ إِخْوَانًا وَكُنتُمْ عَلَى شَفَا حُفْرَةٍ مِّنَ النَّارِ فَأَنقَذَكُم مِّنْهَا كَذَلِكَ يُبَيِّنُ اللهُ لَكُمْ ءَايَاتِهِ لَعَلَّكُمْ تَهْتَدُونَ ()

صدق الله العظيم

سورة آل عمـــران
الآيات 102 - 103

الإهـــــــــــــداء

إلى أبي وأمي اللذين كان دعاؤهما خير زاد وأفضل سند ودعم لمواصلة الدراسة.

"أطال الله في عمريهما"

إلى قدوتي الحسنة ومثلي الأعلى في العمل الأكاديمي:

الدكتور: سالم حسين البرناوي
الدكتور: عمر إبراهيـم العفاس

مع تمنياتي لهما بمزيد من التألق والإبداع، وبدوام الصحة والعافية،

أهدي هذا الجهد المتواضع.

الباحث.

شكـــر وتقديـــر

إنطلاقاً من المثل القائل: "من علمني حرفاً صر ت له عبداً"، فإنه من دواعي سروري وابتهاجي أن أستهل بحثي هذا بتحية شكر وتقدير إلى كل من أسهم في إنجاز هذا المشروع، وأخص بالذكر كلا من: **الدكتور: سالم حسين البرناوي، والدكتور: عمر إبراهيم العفاس**، فإليهما أقدم أعمق آيات شكري وامتناني؛ لما بدلاه من جهود كان لها بالغ الأثر في إنجاح هذا المشروع.

كما لا يفوتني أن أقدم جزيل الشكر لكلية الاقتصاد والمحاسبة؛ لما قدمته من تسهيلات إدارية، ولكل من أراد لهذا المشروع أن يكون.

وشكري أيضاً لجميع الأصدقاء والزملاء الذين كان لهم دور هام في دفعي نحو إكمال هذا العمل، وأخص بالذكر صديقي ورفيق دراستي **سالم دينار علي** الذي عاش معي جميع مراحل كتابة هذا البحث، فكان الصديق الوحيد الذي ألجأ إليه عندما تضيق بي فصول البحث فيساعدني؛ لأرجع بكامل حيويتي ونشاطي لأستكمل كتابة هذا العمل.

الباحث

قائمة المحتويات

الموضـــــــــــــــوع	الصفحة
الآيـــة	ب
الإهـداء	ج
شكر وتقـدير	د
قائمة المحتويات	هـ
قائمة الجداول	و
ملخص الدراسة	ز
مقدمة الدراسة – الإطار النظري للدراسة – مشكلة الدراسة – فرضية الدراسة - تحديد المفاهيم المستخدمة في الدراسة – مناهج الدراسة – الحدود المكانية والزمانية	1- 10
الفصل الأول: التعهد الأمريكي_ لإسرائيل (العوامل).....	11
المبحث الأول: العوامل الدينيـــــــــــــة.....	13
المبحث الثاني: العوامل التاريخيـــــــــــــة	22
المبحث الثالث: العوامل الاقتصـــــــــــادية	46
الفصل الثاني: أثر التعهد على السياسة الخارجية الأمريكية تجاه إسرائيل	64
المبحث الأول: السياسة الخارجية الأمريكية تجاه إسرائيل 1948 – 1990	66
المبحث الثاني: دور السياسة الخارجية الأمريكية كوسيط لحل مشكلة الصراع الفلسطيني – الإسرائيلي (صيغتي مدريد – أسلو والمراحل الانتقالية 1991 – 2000)	83
خاتمة الدراسة	137
قائمة المراجع	143

قائمـــة الجـــــداول

رقم الجدول	الموضـــــــــــــــوع	الصفحة
1	جدول يوضح الاحتياطيات العالمية من النفط (يناير 1990).....	51
2	جدول يوضح الصادرات الأمريكية من السلاح خلال الفترة1990 إلى عام 1998(القيمة بآلاف الدولارات)	52
3	جدول يوضح الانفاق العسكري الأمريكي السنوي للسنوات 1945 إلى عام 1996 بمليارات الدولارات.....	53
4	جدول يوضح نسبة إمدادات النفط الخليجي للدول الصناعية من استيرادها الكلي 1964 إلى عام 1990	55
5	جدول يوضح الواردات النفطية الأمريكية من عام 1990 إلى عام 1994	56
6	جدول يوضح أهم القوى النفطية في العالم حتى نهاية 2002.....	58
7	جدول يوضح هجرة اليهود السوفيت إلى إسرائيل من 1919 إلى عام 1991	80

ملخص الدراسة

لقد واكب تطور العلاقات الدولية العديد من المشاكل والتضارب في تحديد العديد من المفاهيم الدولية التي أصبح الغموض فيها مبرراً للسياسات التوسعية، ولتحقيق المكاسب السياسية والاقتصادية والعسكرية، ولعل من بين هذه المفاهيم ما يعرف "بمفهوم المصلحة القومية" وسُبل حمايتها والدفاع عنها. فأصبحت بذلك جميع تحركات الوحدات الدولية داخل النسق الدولي في إقامة علاقتها مع الوحدات الأخرى مبنية على قاعدة واحدة هي "إقامة العلاقات على أساس التناغم في الأهداف والمصالح، لتحقيق المكاسب والمنافع على المستوى الإقليمي والدولي،" وبالتالي فإن هذه الدراسة تحاول- في محاور متعددة "سياسية واقتصادية و قانونية "- تحليل السياسة الخارجية الأمريكية تجاه "إسرائيل" من خلال دراسة ملامح اقتران التعهد الأمريكي لإسرائيل بموقفها من الحلول المقترحة لحل مشكلة الصراع الفلسطيني-الإسرائيلي، لتوضيح مدى تحيز السياسة الخارجية الأمريكية "لإسرائيل" التي تطابقت أهدافها التوسعية داخل المنطقة العربية مع أهداف الولايات المتحدة الأمريكية، لتصبح مواقف الولايات المتحدة الأمريكية تجاه إسرائيل- في فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية- بمثابة التعهد المعلن عنه من قبل واشنطن في سبيل حماية "إسرائيل". وقد انطلق الباحث في هذه الدراسة من خلال فرضية مفادها (يقترن التعهد الأمريكي – لإسرائيل بموقفها من الحلول المقترحة لحل مشكلة الصراع الفلسطيني- الإسرائيلي).

ونظراً لأهمية الموضوع – والذي ينبع من رغبة الباحث في اتباع منهجية علمية- يتضح أن أساس العلاقات الأمريكية – الإسرائيلية مبنية على التطابق في الأهداف والمصالح بين الطرفين، وهذا ما يفسر التعهد الأمريكي – لإسرائيل، ومحاولة حمايتها عن طريق تأكيد تفوقها النوعي داخل المنطقة العربية، فقد تناولت هذه الدراسة السياسة الخارجية الأمريكية تجاه "إسرائيل" تحقيقاً للأهداف التالية:

أولاً: توضيح العوامل الدينية والتاريخية والحضارية "القيمية" والاقتصادية التي ساهمت في نشوء التعهد الأمريكي – لإسرائيل وتطور العلاقات الخاصة بينهما.

ثانياً: توضيح مدى تأثير هذا التعهد على مواقف السياسة الخارجية الأمريكية من خلال دورها كوسيط لحل مشكلة الصراع الفلسطيني – الإسرائيلي لصالح الأخيرة.

وبناء على الفرضية السابقة تم تقسيم الدراسة إلي فصلين:-

تناول الفصل الأول: التعهد الأمريكي – لإسرائيل وقد حدد المبحث الأول العوامل الدينية التي ساهمت على تطور العلاقات الأمريكية – الإسرائيلية، حيث قدم هذا المبحث دراسة في تطور الحركة الصهيونية المسيحية بداخل الولايات المتحدة الأمريكية وتأثير ذلك على علاقاتها "بإسرائيل"، حيث أتضح من خلال هذا المبحث مدى تأثر الرؤساء وكبار المسئولين الأمريكيين بالحركة المسيحية الأصولية التي أثرت وبشكل مباشر – على توجهات السياسة الخارجية الأمريكية تجاه إسرائيل من خلال وساطتها للصراع الفلسطيني – الإسرائيلي.

كما تناول المبحث الثاني من هذا الفصل دراسة تحليلية للعوامل التاريخية التي ساهمت في تطور العلاقات الأمريكية – الإسرائيلية، ولقد اتضح من خلال هذا المبحث أن العلاقات الأمريكية – الإسرائيلية تطورت في فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية، وقد جاء هذا التطور نتيجة للأهمية الاستراتيجية لمنطقة الشرق الأوسط بالنسبة لكل من الولايات المتحدة و"إسرائيل"، فالولايات المتحدة الأمريكية كانت في حالة تنافس مع الاتحاد السوفيتي– "الحرب الباردة"، ومن هنا كانت فكرة كسب الحلفاء مهمة جداً بالنسبة لها. وكانت "إسرائيل" بمثابة الحليف الذي اعتمدت عليه الولايات المتحدة لتنفيذ أهدافها داخل المنطقة. وأما إسرائيل فقد كانت تبحث عن دعم ومساندة لتحقيق أهدافها التوسعية داخل المنطقة، من هنا حدث التطابق في أهداف ومصالح الطرفين، فنتج عنه تبادل في المصالح المشتركة ثم تطورت بموجبها العلاقات الأمريكية – الإسرائيلية. وتناول المبحث الثالث تأثير العوامل الاقتصادية المتمثلة في أهمية نفط الشرق الأوسط على الاهتمام الأمريكي بحماية "أمن إسرائيل" من خلال التأكيد على تفوقها النوعي داخل

المنطقة. فقد اتضح من خلال هذا المبحث الأهمية الكبرى التي أولتها الولايات المتحدة الأمريكية لنفط الشرق الأوسط، حيث أصبحت تسعى نحو إحكام السيطرة على هذه المنطقة الغنية بثروتها وموقعها الإستراتيجي، ومن هنا ربطت الولايات المتحدة أمن الخليج بسياستها الخارجية، واعتبرت المساس بأمنه هو تهديد لأمن واشنطن ذاتها يتطلب حمايته ولو باستخدام القوة العسكرية، وهذا ما ارتكز عليه مبدأ كارتر الشهير فيما يخص قوات الانتشار السريع، ومن هنا أصبح النفط من أهم العوامل التي ساهمت في تطور التعهد الأمريكي – الإسرائيلي، ليس لأن "إسرائيل" دولة نفطية بل لأن تواجدها في المنطقة ساعد واشنطن وكنتيجة لتطابق الأهداف والمصالح بينهما في تبرير تواجدها بمنطقة الشرق الأوسط؛ لحماية أهدافها ومصالحها التي يأتي النفط في مقدمتها.

أما الفصل الثاني: فقد قدم توضيحاً لأثر التعهد على السياسة الخارجية الأمريكية تجاه "إسرائيل" من خلال دورها كوسيط لحل مشكلة الصراع الفلسطيني – الإسرائيلي للفترة من 1948 – 2000، فقد اتضح من خلال المبحث الأول الذي تناول السياسة الخارجية الأمريكية تجاه إسرائيل للفترة من 1948 – 1990، تحيز الولايات المتحدة الأمريكية أثناء وساطتها خلال هذه الفترة لمصلحة "إسرائيل"، عن طريق التعهد المستمر لحماية سياسات "إسرائيل" العدوانية والتوسعية الاستيطانية داخل الأراضي المحتلة، أو عن طريق استخدامها لحق النقض في مجلس الأمن؛ لإسقاط أي مشروع قرار ينص على إدانة إسرائيل، أو تطبيق عقوبات عليها، ناهيك عن مساندة الولايات المتحدة الأمريكية لإسرائيل في تفسيراتها المغالطة للقرارات الدولية.

وفي المبحث الثاني من هذا الفصل تعرضت لدور السياسة الخارجية الأمريكية كوسيط لحل الصراع الفلسطيني – الإسرائيلي من خلال إعدادها لصيغتي مدريد وأوسلو، والمراحل الانتقالية المكملة لاتفاق أوسلو. فقد اتضح– من خلال هذا المبحث– استغلال الولايات المتحدة الأمريكية – من خلال إعدادها لصيغة مدريد – لظروف حرب الخليج الثانية لخدمة أهداف "إسرائيل"، وتحقيق رغباتها بشأن القضايا المطروحة للتفاوض. ويمكن التدليل على ذلك من خلال رسالة التطمينات التي أرسلت بها الولايات المتحدة

الأمريكية في 18 أكتوبر 1991 إلى الحكومة الإسرائيلية- بشأن دعوتها لحضور مؤتمر مدريد، حيث أكدت الولايات المتحدة- من خلال نص الخطاب- التزامها الدائم بأمن "إسرائيل"، وتفوقها النوعي، مع حقها في أن تكون لها حدود آمنة قابلة للدفاع ومعترف بها من قبل جيرانها، كما تعهدت الولايات المتحدة بعدم الضغط على "إسرائيل" والتفاوض مع منظمة التحرير الفلسطينية.

كما اتضح أيضا- من خلال هذا المبحث- مدى تحيز السياسة الخارجية الأمريكية من خلال إعدادها لصيغة أوسلو والمراحل الانتقالية "لإسرائيل"، حيث ضمنت الولايات المتحدة الأمريكية لإسرائيل حقها الشرعي في الوجود من خلال ضغطها على رئيس منظمة التحرير الفلسطينية للاعتراف "بإسرائيل"- من خلال توقيع اتفاقيتين بين منظمة التحرير الفلسطينية والحكومة الإسرائيلية، عرفت الأولى باسم: " اتفاق الاعتراف المتبادل" التي وقعت يوم الخميس الموافق 9 سبتمبر 1993، والثانية باسم: "اتفاق إعلان المبادئ" حول ترتيبات الحكومة الذاتية الانتقالية التي تم توقيعها يوم الاثنين الموافق 13سبتمبر 1993.

فقد اتضح- من خلال تحليل ودراسة لمضامين اتفاق إعلان المبادئ "أوسلو"، والمراحل الانتقالية- أن "إسرائيل" أعطت لنفسها الحق في تفسير اتفاقات أوسلو، وانفردت بها مستغلة الثغرات الموجودة بهذه الاتفاقات، نتيجة لعدم وضع أحكام تفصيلية تحدد إجراءات وآليات المفاوضات، والتوفيق والتحكيم، وموعد وطريقة اللجوء إلى كل منها، فكانت المحصلة النهائية- دائماً- أن اصبح التفاوض الذي ترعاه واشنطن- الذي يتم من خلال لجنة الارتباط المشتركة- هو الوسيلة الوحيدة لتسوية الخلافات، ولم تعد هناك وسيلة قانونية لمساءلة "إسرائيل" على انتهاكاتها المستمرة لبنود اتفاق أوسلو والمراحل الانتقالية، أو الطعن في تفسيراتها المغلوطة لأحكام الاتفاقات.

وبناء على ما تناولته في هذه الدراسة، فقد توصل الباحث لجملة من النتائج، لعل أبرزها ما يلي:

1- لقد التقت الأصولية البروتستانتية مع النشاط اليهودي في أمريكا- من حيث إتباع آليات وممارسات الجماعات الضاغطة الهادفة إلى ممارسة تأثير؛ من أجل تحقيق تغيير اجتماعي في بيئة المجتمع، من خلال التأثير على التشريعات والسياسات الحكومية، فقد استطاعت الجماعات الدينية أن تعزز القيم الدينية، وعلى نطاق واسع شملت تأثيراته المؤسسات الأمريكية، حيث أصبحت هذه المنظمات الدينية الأصولية البروتستانتية قوة ضاغطة لا يستهان بها، ولا تقل تأثيراً عن اللوبي الصهيوني في توجيه السياسة الأمريكية نحو التعهد لحماية إسرائيل من خلال وساطتها لحل الصراع الفلسطيني – الإسرائيلي.

2- لقد ساهمت العوامل التاريخية المتمثلة في التطور المرحلي لبدء الاهتمام الأمريكي بمنطقة الشرق الأوسط باعتبارها منطقة نفوذ ومصالح حيوية في نشوء التعهد الأمريكي لإسرائيل، خاصة بعد تولد قناعات وتصورات لدى صناع القرار السياسي الأمريكي "العوامل الحضارية "القيمية": باعتبار "إسرائيل" امتدادا للحضارة الغربية- في مقدمتها الولايات المتحدة الأمريكية- في منطقة الشرق الأوسط، فقد ساعد بروز مثل هذه القناعات والتصورات في تطور العلاقات الأمريكية – الإسرائيلية على أساس التطابق في الأهداف والمصالح، فجاءت هذه العوامل كعامل مهم وجديد في نشوء التعهد الأمريكي – الإسرائيلي.

3- لقد ساهم تزايد الاعتماد الأمريكي على نفط الشرق الأوسط- "نفط دول الخليج العربي"- في الفترة بعد الحرب العالمية الثانية 1948 في تطور التعهد الأمريكي – لإسرائيل، خاصة بعد أن سيطرت على الرؤساء وكبار المسئولين الأمريكيين وأصحاب الشركات النفطية الكبرى معتقدات وتعاليم "الحركة المسيحية الأصولية"، والتي يؤكد زعماؤها وبشكل مستمر- على أهمية مكانة "إسرائيل" الإقليمية في حماية الأهداف والمصالح الأمريكية بمنطقة الشرق الأوسط، والتي يأتي النفط في مقدمتها.

4- إن تطور مكانة "إسرائيل" بالنسبة للسياسة الخارجية الأمريكية جعل الأخيرة تتعهد بحمايتها في كافة المحافل الإقليمية والدولية، وعلى هذا الأساس تأثر دور السياسة

الخارجية الأمريكية في وساطتها للصراع الفلسطيني – الإسرائيلي لصالح الأخيرة خلال الفترة من 1948 – 2000 كما تم توضيحه في متن البحث.

إن ما سبق ذكره من نتائج يعزز ويثبت فرضية الدراسة التي تنص على: "يقترن التعهد الأمريكي – لإسرائيل بموقفها من الحلول المقترحة لحل مشكلة الصراع الفلسطيني-الإسرائيلي".

مقدمـــة الدراسة

تزايد اهتمام الولايات المتحدة الأمريكية بمنطقة الشرق الأوسط مباشرة إثر الحرب العالمية الأولى، عندما بدأ حكام الدول المنتصرة توزيع تركة الإمبراطورية العثمانية المنهارة، وواجهوا في مطلع مهمتهم تلك ضرورة اتخاذ قرارات صعبة وحساسة. ولقد كان من بين أهم القرارات اختيار بريطانيا أو الولايات المتحدة لتكون الدولة التي تمارس سلطة الانتداب على فلسطين باسم الجمعية العامة[1]. وفعلاً اختار مؤتمر "فرساي "بريطانيا كدولة منتدبة.وقبلت بـــريطانيا هذا التكليـــف بشيء من التردد،ومارست سلطة الدولة المنتدبة لمدة"28 عاما".

ولما رأت أن إرادتها ومواردها قد استنزفت في الحربين العالميتين، أدركت بريطانيا أن استمرارها في الانتداب على فلسطين مصدر للمضايقة، وغير ذي منفعة لها. وأيقنت ما كان يردده "اللورد سيسل" في مجلس الحرب البريطاني، حينما أشار إلي تحفظاته على قبول بريطانيا لسلطة الانتداب– بدليل ما جاء في قوله" لا أقدر أنه سوف يكون لنا مكسب كبير في إدارة فلسطين؛ لأننا سوف نكون مسئولين عن حفظ السلام بين العرب واليهود، ولن نظفر من وراء ذلك بأي مكسب"[2].

وبإعلان الحكومة البريطانية في مايو 1947 عن رغبتهـــا في التخلي عن سلطتها كدولة منتدبة على فلسطين خلال عام واحد، هذا الإعلان جعل الولايات المتحدة الأمريكية تتحمل جانباً كبيراً من المسئولية.

هذه المسئولية الأمريكية جاءت مواكبة لتطور الأحداث في منطقة الشرق الأوسط في الفترة ما بعد الحرب العالمية الثانية، حيث أصبح للولايات المتحدة مصالحها النفطية التي تسعى للدفاع عنها وحمايتها، فشهدت هذه الفترة ظهور بوادر جديدة لتطور التعهد الأمريكي – لإسرائيل على أساس التطابق في الأهداف والمصالح، خاصة وأن الولايات المتحدة الأمريكية قد بدأت تنظر إلى إسرائيل بمنظور إستراتيجي، يتمثل في كيفية الاستفادة منها في حماية أهدافها ومصالحها على المستوى الإقليمي بمنطقة الشرق الأوسط.

---

(1) جورج وبول دوغلاس بول،أمريكا وإسرائيل علاقة خصمة والتورط الأمريكي مع إسرائيل، ترجمة د.محمد زكريا إسماعيل.(بيروت: دار بيسان للنشر والتوزيع،1994) ص 21.

(2) المرجع السابق،ص 21.

فقد نتج عن هذه الرؤية الإستراتيجية للولايات المتحدة الأمريكية بروز تأييد أمريكي لإسرائيل بداخل نظامها السياسي، تم ترجمته إلى أفعال عن طريق تعهد السياسة الخارجية الأمريكية لحماية إسرائيل على كافة المستويات السياسية، والاقتصادية، والعسكرية.

وبهذا أصبحت جميع التوجهات التي ترسمها الخارجية الأمريكية تجاه الصراع الفلسطيني_ الإسرائيلي، تنطلق مما يفرضه التعهد الأمريكي- لإسرائيل من سياسات وحماية ودعم واضح لهذا الكيان على حساب الدول العربية "المتواجدة بمنطقة الشرق الأوسط"- والتي يمكن أن تحقق للولايات المتحدة الأمريكية مصالح كثيرة في داخل المنطقة- باعتبارها دول بترولية و غنية- أكثر مما تحققه لها "إسرائيل" في المنطقة.

ولتوضيح مدى اقتران التعهد الأمريكي لإسرائيل بموقفها من الحلول المقترحة لحل مشكلة الصراع الفلسطيني – الإسرائيلي- على سبيل المثال لا الحصر- ما جاء في رسالة التطمينات التي وجهتها الولايات المتحدة للحكومة الإسرائيلية في 18 أكتوبر 1991، بشأن دعوتها لحضور مؤتمر مدريد في الشرق الأوسط،حيث جاء في نص البيان: "اننا نؤكد أن التزاماتنا بأمن إسرائيل بقى على ما هو عليه، وكل من يحاول أن يدس بيننا ساعياً للمس بهذه الالتزامات لا ينجح في فهم الروابط العميقة بين دولتينا وطبيعة التزاماتنا بأمن إسرائيل، بما في ذلك الالتزام بتثبيت تفوقها النوعي"[1].

وازدادت الأمور تعقيداً من حيث تأثير هذا التعهد على صنع القرار السياسي الخارجي للولايات المتحدة الأمريكية، بعد نهاية الحرب الباردة وأحداث حرب الخليج الثانية.فغيرت هذه الأحداث من وضع "إسرائيل" بالنسبة لعلاقاتها بالولايات المتحدة من جهة ومن طبيعة ومغزى الصراع بين "إسرائيل" والدول العربية، إذ لم يعد هذا الصراع مظهراً خطيراً للعلاقات بين الشرق والغرب، وأصبح مجرد حالة منافسة إقليمية قائمة بذاتها[2].

ونتيجة لما تقدم- تحاول هذه الدراسة العلمية البحث في مشكلة هذا التعهد وتأثيراته على دور الولايات المتحدة الأمريكية كوسيط لحل مشكلة الصراع الفلسطيني

---

[1] أبو السعود إبراهيم. مؤتمر السلام في الشرق الأوسط.السياسة الدولية، العدد107، (يناير: 1992) ص 106

[2] جورج و.بول-دوغلاس ب.بول، مرجع سبق ذكره،ص 331.

– الإسرائيلي، من خلال توضيح العوامل "الدينية، والتاريخية، والاقتصادية" التي ساهمت في تطور العلاقات الخاصة بين الولايات المتحدة الأمريكية و "إسرائيل" ونشوء التعهد الأمريكي، هذا من ناحية، ومحاولة توضيح أثر هذا التعهد في حرمان الشعب الفلسطيني من تحقيق دولته المنشودة على أرض فلسطين من ناحية أخرى.

ومن خلال تفحصنا لأدبيات الدراسة– تمكنا من الاطلاع على بعض الدراسات الأكاديمية السابقة ذات العلاقة لموضوع الدراسة، لعل أبرزها يتمثل فيما يلي:

1. دراسة قدمها الدكتور نديم البيطار بعنوان (هل يمكن الاحتكام إلى الولايات المتحدة الأمريكية في النزاع العربي الإسرائيلي)(1)، والتي تناول فيها الباحث مدى مصداقية الاحتكام إلى الولايات المتحدة الأمريكية كوسيط لحل مشكلة الصراع العربي الإسرائيلي، حيث توصل الباحث لنتائج عدة لعل أبرزها ما يلي:

- لقد أكد الباحث على أن سياسة أمريكا الصهيونية تجاه النزاع العربي – الإسرائيلي– ترجع نهائياً إلى تركيب النظام الأمريكي السياسي والأيدولوجي، وأنها محتومة به، ولهذا فشلت الجهود العربية من الداخل؛ عن طريق مكاتب الإعلان العربية وغيرها من الجماعات التي تعمل في الاتجاه نفسه، ومن الخارج عن طريق الحكومات العربية وإمكاناتها، ولم يكن بإمكانها إحداث أي تغيير في هذه السياسة، التي كانت على العكس، ورغم هذه الجهود، تزداد تأييداً لإسرائيل وإنزلاقاً في اتجاهها الصهيوني.
- إن الاحتكام إلى الكونغرس الأمريكي، والرأي العام الأمريكي، والسلطة التنفيذية، ووسائل الإعلام الأمريكية غير ممكن، وهذا يؤكد بأن استمرار هذا النظام يعني أنه لا يمكن عمل أي شيء يغير هذه السياسة، وأن هذه السياسة ستستمر مع استمرار هذا النظام– صهيونية مؤيدة لإسرائيل ضد العرب.

.

2. دراسة قدمها الأستاذ عاطف الغمري بعنوان (من يحكم أمريكا: جماعة الصقور ونظرتهم للعرب وإسرائيل)(2) والتي تناول فيها الباحث النظرة الإستراتيجية للنخبة

---

(1) نديم البيطار، هل يمكن الاحتكام للولايات المتحدة الأمريكية في النزاع العربي – الإسرائيلي،ط2 (بيروت: دار بيسان، 2002) ص ص (220 - 221

(2) عاطف الغمري، من يحكم أمريكا: جماعة الصقور ونظرتهم للعرب وإسرائيل، (القاهرة: المكتب المصري الحديث، 2002)، ص ص 19 -20.

المسيطرة على صنع السياسة الخارجية الأمريكية تجاه منطقة الشرق الأوسط "جماعة الصقور"، خاصة في عهد رئاسة الرئيس "بوش الأبن"، حيث توصل الباحث إلى نتائج عدة لعل أبرزها ما يلي:

- إن بروز حركة المحافظين الجدد التي تنتمي إلى يمين الحزب الجمهوري، وهي الجناح الأكثر تطرفاً في الحزب، والذي تحكمه أيدولوجية محافظة، تنزع إلى التمسك بتمتع الولايات المتحدة الأمريكية بوضع القوة العظمى الوحيدة، والتي يؤكد أنصارها- وبشكل مستمر- إلى ضرورة القضاء على أية قوة دولية منافسة للولايات المتحدة، أو تتساوى معها عسكريا وسياسياً. إن وجود هذه الحركة التي تحمل فكراً يتطابق مع فكرة اليمين اليهودي المتطرف في "إسرائيل" بالنسبة لمفهوم السلام- جعل سياسة الولايات المتحدة الأمريكية تجاه منطقة الشرق الأوسط تتفق مع سياسات "إسرائيل" التوسعية. خاصة وأن أفكار هذه الحركة تقود نحو ضرورة تأكيد الهيمنة الإسرائيلية على دول المنطقة.
- رغم التناقض الواضح في مواقف السياسة الخارجية الأمريكية في الشرق الأوسط تجاه عملية السلام، وعدم التوازن في سلوكهم ما بين العرب وإسرائيل، وعلى الرغم من أن مواقفهم هذه تتناقض تماماً مع مصالحهم في المنطقة، نجد أن المسئولين الأمريكيين لا يعترضون على وجود هذا التناقض، فهو في نظرهم موجود نظرياً، أما استمرارهم فيه، فلأنه من الناحية الفعلية لا يحدث رد فعل مضاد في شكل مواقف أو مبادرات سياسية من الجانب العربي، مقارنة بالمواقف والمبادرات اليهودية التي لا تكف عن الحركة والضغط على النظام السياسي الأمريكي من الداخل. ومن ثم فإن التناقض المشار إليه يظل حالة نظرية، لا يمثل بالنسبة للسياسة الأمريكية مشكلة ملحة أو عاجلة.

3. دراسة قدمها الدكتور فواز جرجس بعنوان "(السياسة الأمريكية تجاه العرب: كيف تصنع؟ ومن يصنعها؟)"[1] والتي تناول فيها الباحث دراسة للنظام السياسي الأمريكي من الداخل من حيث توضيح تأثير "اللوبي الصهيوني" على أجهزة الدولة الرئيسية

---

[1] فواز جرجس، السياسة الأمريكية تجاه العرب: كيف تصنع؟ ومن يصنعها؟، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1998)، ص ص 159 - 161.

كالكونغرس، وانعكاس ذلك على توجهات السياسة الأمريكية تجاه الشرق الأوسط، حيث توصل الباحث لنتائج عدة لعل أبرزها ما يلي:

- لقد أعطت الرئاسة- تاريخياً- مفهوماً أوسع للسياسة الخارجية الأمريكية، أكثر مما أعطى الكونغرس، ومع ذلك فإن الكونغرس لعب دوراً أكبر في التأثير في صناعة السياسة الخارجية الأمريكية، وخصوصاً تجاه المنطقة العربية. فالرئاسة تتحرك بحذر شديد عندما يتعلق الأمر بتلك المنطقة؛ لأن الكونغرس يراقب كل بيانات السلطة التنفيذية وتصرفاتها وأعمالها، ويعترض على صلاحيات الرئيس في السياسة الخارجية. إن هذه الحقيقة يمكن تفسيرها بالنفوذ الذي تمارسه جماعات المصالح المؤيدة "لإسرائيل"، والتي أصبحت قادرة على أن تغير رأي الكونغرس- تقريباً - في كل قضية سياسية تتعلق "بإسرائيل" واهتماماتها المباشرة.
- إن سلطة الرئيس فيما يتعلق بالمنطقة العربية مقيدة في الوقت الحاضر. فقد تم تأسيس تحالف غير رسمي بين الكونغرس واللوبي المؤيد "لإسرائيل" يضع حدوداً على ما يمكن – أو لا يمكن – للرئيس القيام به. إن فاعلية هذا التحالف قد اكتسبت دعماً أكبر من قبل وسائل الإعلام السائدة وصناع الرأي وجمهور المثقفين بشكل عام.
- يشترك الكونغرس والسلطة التنفيذية بالرأي نفسه حول قضيتين حاسمتين بالنسبة للولايات المتحدة بالمنطقة العربية، وهما:

الأول: الصراع العربي – الإسرائيلي، وإرساء دعائم "إسرائيل" بصلابة في بيئتها الإقليمية.

الثاني: إحباط أية تحديات جديدة لاستقرار بلدان الخليج المنتجة للنفط.

ومن هنا، يبدو أن هناك إجماع بين نخبة السياسة الخارجية الأمريكية بشأن الخطوط العريضة للمصالح الأمريكية في المنطقة وهي أمن النفط "وإسرائيل"، وكل شيء آخر قابل للتفاوض.

4. دراسة قدمها الدكتور جمال مصطفى عبدالله السلطان بعنوان (الإستراتيجية الأمريكية في الشرق الأوسط 1979 – 2000)[1] والتي تناول فيها الباحث دراسة للأهداف والمصالح الحيوية والإستراتيجية للولايات المتحدة الأمريكية بمنطقة الشرق الأوسط، كما تناول أساليب الولايات المتحدة في حمايتها، حيث توصل الباحث لنتائج عدة لعل أبرزها ما يلي:

- إن الإستراتيجية الأمريكية في الشرق الأوسط قد تبلورت في صيغة أهداف ومصالح، وتنوعت الأساليب المستخدمة لتحقيق تلك الأهداف. وقد تجسدت هذه الأهداف والمصالح بصيغة أهداف ومصالح إستراتيجية وأمنية، وأهداف ومصالح سياسية، وأهداف ومصالح اقتصادية، ويأتي في مقدمة هذه الأهداف تأمين النفط للولايات المتحدة وحلفائها ولاسيما في أوروبا واليابان، وضبط أسعاره، واستمرار تدفقه، وكذلك تأمين أمن الكيان الصهيوني، وحماية أمن الدول التي تؤمن وتخدم المصالح الأمريكية، والتي تمثل أعمدة ومرتكزات الإستراتيجية الأمريكية في المنطقة مثل الكيان الصهيوني، ودول الجوار، والمملكة العربية السعودية، وإمارات الخليج، ومصر، وتنوعت الوسائل ما بين وسائل سياسية، ووسائل اقتصادية، ووسائل عسكرية.
- على الرغم من أن للولايات المتحدة أدرعاً (أعمدة) في المنطقة، إلا أنها تولي الكيان الصهيوني الأهمية القصوى، وهذا لا يعود فقط لأسباب إستراتيجية فحسب، وإنما لوجود أسباب ودوافع داخلية أمريكية، منها أسباب دينية، وثقافية وتاريخية، وبتأثير الأقلية اليهودية في الولايات المتحدة، وتأثير اللوبي الصهيوني... الخ، وبتأثير عوامل إقليمية، ذلك أن الكيان الصهيوني قدم خدمة للولايات المتحدة أيضا في مناطق أخرى غير المنطقة العربية، مما أوجد تحالفاً غير تقليدي بينهما، من هنا يمكن القول أن المصالح الأمريكية في المنطقة قد ارتبطت ارتباطاً وثيقاً للحفاظ إلى أمن"إسرائيل".
- تمثل التسوية السياسية للصراع العربي – الإسرائيلي، والنتائج التي انتهت إليها، جزءاً من الجهود الأمريكية التي بذلت لحل الصراعات الإقليمية بالشكل

---

[1] جمال مصطفى عبدالله السلطان، الإستراتيجية الأمريكية في الشرق الأوسط 1979-2000، (عمان: دار وائل للنشر، 2002)، ص ص 401-405.

الذي يخدم الإستراتيجية الأمريكية في المنطقة، ذلك أن التسوية العربية – الإسرائيلية جاءت لصالح "إسرائيل"، وهذه التسوية ما كانت لتحقق أهدافها لولا المتغيرات الإقليمية والدولية التي أهمها:

1- ما يسمى بالنظام العالمي الجديد الذي حاولت الولايات المتحدة الأمريكية من ورائه إزالة مكامن التهديد للمصالح الأمريكية في المنطقة.

2- تفكك الاتحاد السوفيتي ونهاية الحرب الباردة.

3- حرب الخليج الثانية ولهذا جاءت التسوية متزامنة مع تلك الحرب، ولذلك دخلت "إسرائيل" التسوية بعد أن اطمأنت إلى أن ميزان القوى الإقليمي والدولي راجح لصالحها، وأن الطرف العربي غير قادر على استخدام عناصر القوة، الأمر الذي مكن "إسرائيل" من أن تجعل مفاوضات التسوية- تجسيداً لتفوقها – على حساب الأمن القومي العربي.

5. دراسة قدمها الدكتور يوسف الحسن بعنوان (جذور الانحياز: دراسة في تأثير الأصولية المسيحية في السياسة الأمريكية تجاه القضية الفلسطينية)[1]، والتي تناول فيها الباحث تأثير العوامل الدينية على سياسة الولايات المتحدة الأمريكية تجاه "إسرائيل"، حيث توصل الباحث لنتائج عدة لعل أبرزها ما يلي:

- لقد نمت الحركة الصهيونية المسيحية في أمريكا بتسارع جارف، وحجم كبير وبموارد ضخمة، وصارت تشكل تياراً سياسياً رئيسياً وبخاصة في الحزب الجمهوري ومؤسساته، وتؤدي دوراً مؤثراً وحاسماً في توفير التأييد الشعبي، والدعم المالي والمعنوي والسياسي والعسكري "لإسرائيل".
- لقد أدركت "إسرائيل" والحركة الصهيونية العالمية مدى أهمية المنظمات الصهيونية المسيحية لدعم المشروع الصهيوني، ولاسيما أن هذه المنظمات صارت تشكل قوة عددية ومادية ونفوذاً كبيراً في المجتمع الأمريكي، مما دفعها للتحالف والتنسيق معها، وتيسير حركتها أو تلميع قادتها إعلانياً، والسماح لها بالحركة داخل المجتمع الإسرائيلي نفسه، واستخدمتها لأغراض

---

[1] يوسف الحسن، جذور الانحياز: دراسة في تأثير الأصولية المسيحية في السياسة الأمريكية تجاه القضية الفلسطينية، (أبوظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، 2002)، ص ص 84 – 91.

ممارسة الضغط والتأثير في الرأي العام الأمريكي والعالم لصالح أهداف إسرائيل وسياساتها.

أما دراستنا هذه فسوف نسعى من خلالها تسليط الضوء على السياسة الخارجية الأمريكية تجاه "إسرائيل" من خلال توضيح أثر التعهد الأمريكي لإسرائيل بموقفها من الحلول المقترحة لحل مشكلة الصراع الفلسطيني – الإسرائيلي.

تحديد المشكلة:

إن التعارض بين مصالح الولايات المتحدة في منطقة الشرق الأوسط وانحيازها لإسرائيل- تطبيقاً لتعهدها لحماية إسرائيل- جعل من صناعة القرارات المتعلقة بالسياسة الخارجية الأمريكية تبدو متناقضة في هذه المنطقة "الشرق الأوسط"، حيـــن تأخذ الولايات المتحدة قرارات مضادة للدول العربية- ذات الموقـــع الاستراتيجي المتميز والثروات النفطية الهائلة،وهي بذلك تخسر حليفاً يمكن أن يحقق لها مصالح تفوق ما تقدمه "إسرائيل" في المنطقة. وفي ذلك تناقض في السياسة الخارجية الأمريكية مع ما يدعو إليه دستـــورها من قيم ومبادئ تتعلق بالحرية والمساواة والعدل، وبين مشاركة الولايات المتحدة الفعلية في حرمان الشعب الفلسطيني من تحقيق دولته المشروعة.

ومما تقدم يمكن حصر المشكلة في التساؤلات الآتية:

أولاً: هل التعارض بين مصالح الولايات المتحدة بمنطقة الشرق الأوسط وانحيازها لإسرائيل جاء كنتيجة لتعهدها لحماية أمن "إسرائيل"؟

ثانياً: هل صناعة القرارات المتعلقة بالسياسة الخارجية الأمريكية تبدو متناقضة في هذه المنطقة حين تأخذ قرارات مضادة للدول العربية ذات الموقع الاستراتيجي المتميز والثروات النفطية الهائلة؟

ثالثاً: هل تتناقض السياسة الخارجية الأمريكية مع ما يدعو إليه الدستور الأمريكي من قيم تتعلق بالحرية والمساواة والعدل عند مقارنة ذلك بمشاركة الولايات المتحدة الفعلية من حرمان الشعب الفلسطيني من تحقيق دولته المشروعة؟

فرضية الدراسة:

يقترن التعهد الأمريكي – لإسرائيل بموقفها من الحلول المقترحة لحل مشكلة الصراع الفلسطيني – الإسرائيلي.

تحديد المفاهيم المستخدمة في الدراسة:

1. الحلول المقترحة:

هي مجموعة المقترحات المقدمة من طرفي الصراع "الفلسطيني – الإسرائيلي" بشأن التوصل لحل مشكلة الصراع بينهما.

2. الصراع الفلسطيني _الإسرائيلي:

هو الخلاف على النقاط القانونية، أو الواقعية، أو تعارض وتناقض الادعاءات القانونية أو التاريخية بين مفاوضي السلطة الفلسطينية وممثلي الحكومة الإسرائيلية.

3. التعهد الأمريكي "لإسرائيل":

يقصد به الباحث التعهد المستمر الذي تمنحه الولايات المتحدة الأمريكية "لإسرائيل" في سبيل حمايتها ودعمها، منذ قيامها على أرض فلسطين، وعلى كافة المستويات السياسية، والاقتصادية، والعسكرية، فهذا التعهد التزمت به جميع الإدارات الأمريكية لفترات الحكم المتعاقبة وأكدته من واقع الممارسة الفعلية في دورها كوسيط لحل مشكلة الصراع الفلسطيني – الإسرائيلي.

مناهج الدراسة:

سنعتمد في هذه الدراسة على المناهج التالية:

1. المدخل التاريخي:

باعتبار أن الباحث يحاول توضيح اقتران التعهد الأمريكي لإسرائيل وموقفها من الحلول المقترحة لحل مشكلة الصراع الفلسطيني – الإسرائيلي، فهو يحتاج لتناول فترة زمنية تاريخية لتحديد مفهوم العلاقة الأمريكية – الإسرائيلية، وبالمدخل التاريخي

يمكن للدراسة تجسيد طبيعة العلاقة بين الظواهر والمتغيرات السياسية. فقد يساعد تحليل الأحداث التاريخية تأكيد صحة ما تقوم عليه فرضية الدراسة.

2. المدخل القانوني:

من تأثيرات التعهد الأمريكي _لإسرائيلي على توجهات السياسة الخارجية الأمريكية بموقفها من الصراع الفلسطيني _ الإسرائيلي، هو انصرافها عما تقوم به "إسرائيل" من خرق واضح وصريح للقرارات الدولية،وبناء المستوطنات غير القانونية، لذلك سيكون المدخل القانوني هو وسيلتنا لإثبات هذه الخروقات عند تناولها لهذه المشكلة.

3. منهج دراسة الحالة:

باعتبار موضوع الدراسة يتناول توضيح ملامح اقتران التعهد الأمريكي لإسرائيل بموقفها من الحلول المقترحة لحل مشكلة الصراع الفلسطيني – الإسرائيلي، فهذا يعني تناول حالة السياسة الخارجية الأمريكية ومدى تأثرها بهذا التعهد، فمدخل دراسة الحالة يساعد في دراسة المشكلة موضوع الدراسة.

<u>الحدود الزمانية والمكانية:</u>

1. الحدود الزمنية:

تتناول السياسة الخارجية الأمريكية تجاه "إسرائيل"، وتحديداً مدى اقتران التعهد الأمريكي لإسرائيل بموقفها من الحلول المقترحة لحل مشكلة الصراع الفلسطيني – الإسرائيلي للفترة من 1948– 2000، وسوف تتناول الدراسة أحداث قبل هذه الفترة كضرورة يتطلبها البحث لتوضيح أثر العوامل الدينية، والتاريخية، والاقتصادية التي ساهمت في نشوء التعهد الأمريكي لإسرائيلي.

2. الحدود المكانية:

تشمل حدود الدراسة المكانية الولايات المتحدة الأمريكية، حدود أراضي السلطة الفلسطينية، ودول الخليج العربي النفطية، وإسرائيل.

الفصل الأول

التعهد الأمريكي - لإسرائيل (العوامل)

الفصل الأول
التعهد الأمريكي - لإسرائيل (العوامل)

تمهيـــــد:

لقد تطورت العلاقات الأمريكية – الإسرائيلية بفعل عوامل ســاهمت وبشــكل مباشر في نشوء التعهد الأمريكي لإسرائيل، فقد ارتبط أول هذه العوامل بالنشأة الدينية بالعالم الجديد "أميركا"، حيث شهد ميلاد هذه القارة بوادر تأثر المهاجرين المســيحيين البروتستانت القادمين من أوروبا منذ بداية عام 1620 بالأفكار والمعتقدات والتعــاليم اليهودية وتفسيرات العهد القديم التي انتشرت في أوروبا في القرن السادس عشر وما بعده.

وثاني هذه العوامل هو العوامل التاريخية والحضارية القيمية التي ارتبطت في جزء منها بالتطور التاريخي ببدء الاهتمام الأمريكي بمنطقة الشرق الأوسط في فتــرة ما بعد الحرب العالمية الثانية 1948، والجزء الثاني ارتبط بالعوامل الحضارية القيمية التي جاءت كنتيجة لتطابق الأهداف والمصالح بــين الولايــات المتحــدة الأمريكيــة و"إسرائيل"، الذي يرجع السبب فيه لاعتناق الرؤساء وكبــار المســئولين بالولايــات المتحدة لبعض القناعات والتصورات التي تعتبر إسرائيل امتداداً للحضــارة الغربيــة بمنطقة الشرق الأوسط وفي مقدمتها الولايات المتحدة الأمريكية.

وثالث هذه العوامل هي العوامل الاقتصادية المتمثلة في زيادة اعتماد الاقتصاد الأمريكي على نفط الشرق الأوسط، فجميع المؤشرات والأرقام تدل على ضخامة نسبة ما تستورده الولايات المتحدة من نفط الشرق الأوسط. إن هذه العلاقة التي ارتبطت فيها المصالح الأمريكية بنفط الشرق الأوسط جاءت كعامل مهم وجديد لنشوء التعهد الأمريكي لإسرائيل وفي تطور العلاقات الخاصة بينهما.

وسنحاول من خلال هذا الفصل دراسة تأثير هذه العوامل على نشــوء التعهــد الأمريكي – لإسرائيل باعتبارها من المرتكزات الأساسية التي قام عليها هذا التعهــد من خلال ثلاثة مباحث:

المبحث الأول: العوامل الدينية.

المبحث الثاني: العوامل التاريخية والحضارية القيمية.

المبحث الثالث: العوامل الاقتصادية.

المبحث الأول: العوامل الدينية

لقد كانت مغامرة اكتشاف أمريكا عام 1492، مغامرة دينية بالأساس[1]، فقد كان كريستوفر كولومبس يحمل رؤية دينية في مغامرته لاكتشاف أمريكا. وبكلماته بأن الله جعله رسولاً للجنة الجديدة والأرض الجديدة بعد أن حدثه بها "يوحنا المقدس" في سفر الرؤية، وأراه النقطة التي يجدها عندها. وكان يعتقد بأن مغامرته تأتي ضمن إرادة الرب، وسوف تقوده في النهاية إلى تحرير أورشاليم من المسلمين الكفار وإعادة بناء المعبد، وأنه سوف يستخدم الذهب الذي يجده في العالم الجديد "أمريكا" في إعادة بناء المعبد لكي تكون أورشاليم مركز العالم[2].

وفي عام 1620 وصلت مجموعة من المهاجرين الإنجليز الكالفانيين، والبيورنيانين الهاربين من الاضطهاد إلى "ماساتشوسيتس" في الولايات المتحدة، وعدّوا أن مهمتهم هي بناء أرض جديدة، هؤلاء المستوطنون الذين أصبحوا بعد مائتي عام هم صناع القرار في الولايات المتحدة، وضعوا جذورهم في بلاد ليس لهم فيها أي تاريخ، وأسسوا لأنفسهم أسطورة مؤداها: أن مغادرتهم إنجلترا هي بمثابة "خروج" ثوراتي جديد[3].

شكلت الاتجاهات الصهيونية عنصراً بارزاً في الحياة الثقافية والسياسية الأمريكية منذ البداية الأولى لاستيطان الأوروبيين العالم الجديد "New World" خلال النصف الثاني من القرن السابع عشر، والذي سمّي فيما بعد بالولايات المتحدة الأمريكية[4].

فالمهاجرون الأوائل كانوا من البيوريتانيين "المتطهرين" الذين حملوا معهم التقاليد والمعتقدات الثوراتية، وتفسيرات العهد القديم التي انتشرت في إنجلترا ودول أوروبية في القرن السادس عشر وما بعده، وكانت اللغة العبرية مهمة في المستوطنات الأمريكية الأولى، فاليبوريتانيين كانوا يتكلمونها بسهولة. فقد صدر أول كتاب في

---

[1] رضا هلال، "الدين والسياسة في أمريكا "علمانية أو مئينة"" في الإمبراطورية الأمريكية، الجزء الأول، تأليف: رامزي كلارك وآخرون، (القاهرة: مكتبة الشروق ، 2001)، ص 242.

[2] المرجع السابق، ص 242.

[3] روجيه حارودي، "الأساطير المؤسسة للسياسة الأمريكية"، في الإمبراطورية الأمريكية، الجزء الثاني، تأليف، روجيه جارودي وآخرون، (القاهرة: مكتبة الشروق، 2001)، ص 165.

[4] يوسف الحسن، البعد الديني في السياسة الأمريكية تجاه الصراع العربي – الصهيوني "دراسة في الحركة المسيحية الأصولية الأمريكية" ط، 3 (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2000)، ص 37.

العالم الجديد "أميركا"، وهو يهودي العنوان باسم " Pay Psalm" وهو ترجمة مباشرة للكتاب التوراتي "سفر المزامير" "Psalm" [1].

وقد جاء المستوطنون الأوائل إلى العالم الجديد "أمريكا" تحركهم رسالة دينية، ففي 30 يوليو 1619، اجتمع أول فوج من المستوطنين في كنيسة "جيمس تاون" لوضع قوانين ونظم مستعمرة "فرجينيا" على أساس ديني، وفي العام الثاني 1620، وصلت المجموعة الثانية من المستوطنين إلى شاطئ "نيوانجلاندا" على ظهر السفينة "ماي فلاور"، ووقعوا فيما بينهم "عهد ماي فلاور"[2]، حددوا فيه طريقة الحياة التي يرغبونها، وأسس المجتمع المثالي في الأرض الجديدة التي اعتبروها أورشاليم الجديدة أو كنعان الجديدة [3].

لقد كان البروتستانت البيوريتانيون في ذلك الوقت أكثر تعصباً لليهودية، وهكذا اصطبغت البروتستانتية "البيوريتانية"[4] مع قدوم المهاجرين الأوائل إلى أمريكا بصبغة يهودية، أو بمعنى آخر – كانت المسيحية مع قدوم المهاجرين الأوائل إلى أميركا "مسيحية يهودية"، وهذه المسيحية ارتكزت على مقولتي "أرض الميعاد" "والشعب المختار"، وهما المقولتان اللتان مثلتا أساس "استعمار أمريكا" و "استعمار فلسطين"[5].

---

[1] يوسف الحسن، البعد الديني في السياسة الأمريكية تجاه الصراع العربي – الصهيوني "دراسة في الحركة المسيحية الأصولية الأمريكية" مرجع سبق ذكره، ص 37.

[2] وتؤكد قراءة عهد ماي فلاور أن أولئك المستوطنين الأوائل هاجروا من أوروبا إلى أمريكا من أجل مثالية دينية، ولتشر البروتستانتية البيوريتانية "التطهيرية" بعيداً عن تحكم كنيسة إنجلترا الإنجليكانية، مثلما رفضوا من قبل تحكم كنيسة روما الكاثوليكية، وجنت ذلك بعد تزايد إعداد المهاجرين البيوريتانيين فبعد الحرب الأهلية نشبت في إنجلترا نتيجة تمرد كرومويل الذي وقف إلى جانبه البيوريتانيون وانتهت بعودة النظام الملكي واضطهاد الملكيين، كان "خروج" البيورتيانيين إلى العالم الجديد "أمريكا".

لذا قام البوريتانيون بتأسيس مستعمرة "ماسوشوستس" في عام 1630، وخلال العقد الثاني هاجر أكثر من 30 ألف من البيوتيانيون إلى هذه المستعمرة وخلال تدافعهم إلى العالم الجديد (أمريكا) فإنهم كانوا ينظرون إلى أنفسهم من منطلق خاص بهم. فعلى غرار (خروج) اليهود من أرض مصر ورحيلهم إلى أرض جديد وعدهم بها الرب، كما ورد في العهد القديم، ونظر البيورتيانيون إلى أنفسهم على أنهم الشعب المختار الجديد، ونظروا إلى العالم الجديد على أنه إسرائيل الجديدة. أنظر في ذلك: رضا هلال، "الدين والسياسة أمريكا "علمانية أم متدينة"؟"، في الإمبراطورية الأمريكية، الجزء الأول،مرجع سبق ذكره، ص 243.

[3] رضا هلال، "الدين والسياسة أمريكا "علمانية أم متدينة"؟"، في الإمبراطورية الأمريكية، الجزء الأول، مرجع سبق ذكره، ص 242.

[4] رضا هلال، "الدين والسياسة في أمريكا "المسيح الأمريكي وصهيون""، في الإمبراطورية الأمريكية، الجزء الثاني، مرجع سبق ذكره، ص 190.

[5] المهاجرون البروتستانت البيوريتانيون، المؤمنون بأنه إسرائيل، اعتبروا أن "العنصر المختار" الذين قدموا لهم هو الرب هو استعمار أمريكا، إسرائيل الجديدة، والأنهم يؤمنون بنهاية العالم مع المجيء الثاني للمسيح، فإنه لابد من جمع شتات اليهود في فلسطين "إسرائيل القديمة"، باعتبار ذلك الخطوة ما قبل الأخيرة للمجيء الثاني للمسيح.

وقد حمل البروتستانت البيوريتانيون من المهاجرون الأوائل إلى أمريكا تلك البروتستانتية البيوريتانية وقد اصطبغت بصبغة عبرانية يهودية. في أمريكا القرن السابع عشر، حتى تحول المسيح الأمريكي مسيحاً يهودياً، ومع حلول القرن الثامن عشر أصبح الاعتقاد بالبعث اليهودي في فلسطين يشكل جانباً مهماً من اللاهوت البروتستانتي الأمريكي، حيث احتلت معتقدات المسيح المنتظر والعصر الألفي السعيد مكاناً بارزاً.

انبثقت عن تراث اللاهوت البروتستانتي البيوريتاني "المتهود" مسيحية صهيونية أمريكية منذ العقد الخامس من القرن التاسع عشر، وقبل صهيونية "هرتزل" بعقود، فكانت الدولة الذي وفد القادة والسياسة في الولايات المتحدة باعتناق الالتزام بإقامة لإسرائيل "عودة اليهود" والإنحياز له، كالتزام لاهوتي أخلاقي وقانوني ثم سياسي. أنظر في ذلك: رضا هلال. "الدين والسياسة في أمريكا "المسيح الأمريكي وصهيون"" في الإمبراطورية الأمريكية، الجزء الثاني، مرجع سبق ذكره،ص 195.

لمزيد من المعلومات أنظر، رضا هلال، المسيح اليهودي ونهاية العالم "المسيحية السياسية والأصولية في أمريكا"، ط2. (القاهرة: مكتبة الشروق الدولية، 2004).

ومع حلول القرن الثامن عشر، أصبح الاعتقاد بالبعث اليهودي في فلسطين يشكل جانباً مهماً من اللاهوت البروتستانتي الأمريكي، واحتلت عقيدة الألفية – الميللية " أي عودة المسيح ليحكم العالم من صهيون في الألف عام السعيدة" – مكاناً بارزاً في الضمير الأمريكي[1]

وفي أربعينيات القرن الثامن عشر، وفي زخم الصحوة الدينية التي شهدتها أمريكا وقتئذ، أطلقت المسيحية اليهودية الأمريكية حركة صهيونية مسيحية سبقت الصهيونية اليهودية التي نشأت في مؤتمر بازل في أغسطس عام 1897. وقد كانت تلك الصهيونية المسيحية الأمريكية سباقة في نشر فكرة الاستيطان في فلسطين منذ منتصف القرن التاسع عشر، وكان على رأس تلك الحركة المبشر البروتستانتي وليام بلاكستون الذي قدم عريضة إلى الرئيس الأمريكي هار بيسون، مطالباً بتدخل أمريكا بإعادة اليهود إلى فلسطين، بل أن بلاكستون اتخذ موقفاً متشدداً من هيرتزل عندما عرض الأخير فكرة إقامة وطن قومي لليهود في قبرص أو أوغندا، وأرسل له نسخة من التوراة، وقد علّم على صفحاتها مشيراً إلى فقرات فيها يزعم أنها تحدد أن فلسطين هي الوطن المختار للشعب المختار، بينما كان هيرتزل يطالب بدولة يهودية في أي مكان من العالم، ولم يحدد ذلك المكان بفلسطين.[2]

هكذا تطورت التعاليم والمعتقدات التوراتية لدى المهاجرين البروتستانت "المسيحية الصهيونية" بالعالم الجديد "أمريكا"، خاصة بعد قيام الحركة الصهيونية اليهودية التي أسسها تيودور هيرتزل في أغسطس عام 1897 في أول مؤتمر صهيوني بمدينة بازل بسويسرا، حيث امتزجت تعاليم الحركة الصهيونية اليهودية التي تنادي بقيام الوطن القومي لليهود مع التعاليم والمعتقدات التوراتية التي حملها البروتستانت المهاجرين لأمريكا "المسيحية الصهيونية"، فنشأت بذلك حركة جديدة هي الحركة "المسيحية الأصولية".

وتعتبر طوائف البروتستانت التي تشكل غالبية الحركة المسيحية الأصولية، من أهم الكنائس الأمريكية تأثيراً على السياسة العامة الأمريكية، ليس بسبب كثرتهم العددية فقط- بل لكونها كنيسة الطبقة العليا، أو ما يسمى بكنيسة "البروتستانت

---

[1] رضا هلال، المسيحي اليهودي ونهاية العالم (المسيحية السياسية الأصولية في أمريكا)، مرجع سبق ذكره، ص18.
[2] المرجع السابق، ص 19.

الأنكلوسكسون" البيض "Whine Anglo"Sexen Protestant" [1]، ويحرص الرؤساء الأمريكيون على الاجتماع بقيادتهم والالتحاق بعضويتها، مثلما فعل الرئيس الأمريكي الأسبق إيزنهاور، حينما انتخب رئيساً، فقد سارع إلى الالتحاق بكنيسة معمدانية لمزيد من التعبئة الجماهيرية حوله[2].

ورغم أن "إسرائيل" في السياسة الخارجية لا تعد ظاهرياً كونها مسألة سياسية أو علمانية. إلا أنها عند الكنيسة "البروتستانتية" ذات طابع مميز "فإسرائيل تقع في الأراضي المقدسة: وهي الأرض التي ولد فيها السيد المسيح عليه السلام. وجرت عليها الأحداث الدينية المسيحية. وإسرائيل أيضاً- معلنة كدولة للشعب اليهودي، الذي هو عند معظم الكنائس البروتستانتية- "شعب الله المختار"، وأن فلسطين هي "الأرض الموعودة"، من أجل ذلك- ولأسباب لاهوتية متنوعة أخرى- فإن "أغلب الكنائس الأمريكية تجد نفسها غير قادرة، أو غير راغبة في التزام الصمت تجاه المسائل المتعلقة "بإسرائيل".

وهكذا - فإن بروز الحركة المسيحية الأصولية من داخل الكنيسة الأمريكية- بما لها من تأثير في السياسة العامة الأمريكية- جاء كعامل جديد مهم في السياسة الأمريكية ولخدمة المصالح اليهودية [3].

وهذا التأثير أصبح واضحاً، خاصة في المحاولات التي شهدتها الولايات المتحدة من خلالها مؤسسيها الأوائل أمثال توماس جيفرسون[4]، وجورج واشنطن الرئيس الأول للولايات المتحدة، وذلك من أجل إدخال بعض التعديلات في الدستور الأمريكي، بخصوص تحديد وظيفة ودور الدين في السياسة الأمريكية[5] وعلى الرغم من أن الولايات المتحدة جعلت نفسها علمانية، بحيث يكون هناك فصل بين الدين والدولة والسياسة، ورغم عملية دعم الرؤساء في أمريكا لعملية الفصل إلا أن التاريخ

---

[1] قد حرصت هذه الكنائس في السنوات الأخيرة على بذل مزيداً من النشاط للانخراط في العمل السياسي. فأسست مكاتب لها في العاصمة الأمريكية، قريباً من مراكز صنع القرار وزودت هذه المكاتب بالمتخصصين الاقتصاديين والسياسيين، ورجال العلاقات العامة. انظر في ذلك: رضا هلال، "الدين والسياسة أمريكا "علمانية أم متدينة""، في الإمبراطورية الأمريكية، الجزء الأول، مرجع سبق ذكره، ص 242.

[2] يوسف الحسن، البعد الديني في السياسة الأمريكية تجاه الصراع العربي – الصهيوني، مرجع سبق ذكره، ص 74.

[3] المرجع السابق، ص 74 – 75.

[4] أصبح الرئيس الرابع للولايات المتحدة.

[5] جاء التعديل الأول للدستور الأمريكي عام 1801، ليحدد العلاقة بين الدين والدولة. وكانت العبارة الأولى في التعديل الأول للدستور "أن الكونغرس لن يصدر أي قانون بصدد ترسيخ مؤسسة للدين أو منع ممارسته بحرية"، وقد أكد الرئيس الأمريكي جيفرسون عام 1802، عندما أرسل رسالته إلى جماعة من رجال الدين في إحدى كنائس ولاية كونتيكت، أعلن فيها أن: "هدف التعديل الأول للدستور هو إنشاء حائط فاصل ما بين الكنيسة والدولة" أنظر في ذلك: سمير مرقص، رسالة في الأصولية البروتستانتية والسياسة الخارجية الأمريكية، "قانون الحرية الدينية كنموذج"، (القاهرة: مكتبة الشروق، 2001)، ص ص 8 - 9.

قد أوضح أن معظم الرؤساء الأمريكيين أبدوا ميولاً دينية، وبـذلك أظهـر الرؤسـاء الأمريكيون أشكالاً من "التدين"، أو على الأقل احترام الدين في الحياة السياسية، فـي الوقت الذي كانوا فيه علمانيين في السياسة والحكم، فقد كان على الرؤساء الأمريكيين أن يتحركوا في الممارسة بين شعب "متدين" ودستور "علماني"[1].

ويشير العديد من الخبراء السياسيين إلى أن في مصادقة ويلسون علـى وعـد بلفور كانت له علاقة بإنتمائه المسيحي الصهيوني[2]، فقد وفرت له تلك التعاليم رصيداً داخلياً من المشاعر والأفكار تركت أثراً على موقفه المستقبلي من الحركة الصهيونية وأهدافها، وبذلك – وبحسب رأي هؤلاء الخبراء – أصبح ويلسون سعيداً وهو يبـذل جهداً في سبيل إعادة اليهود إلى "أرضهم"، ومن هنا كانت جميـع قراراتـه العلنيـة والسرية متفقة مع الفكرة الصهيونية، وبما يؤكد أن قراراته عن فلسطين والصـهيونية كانت نابعة من مشاعره الذاتية إلا من اعتبارات السياسة الواقعية [3].

"ويرى الكثير من الباحثين أن الموقف الأمريكي من "إسـرائيل" هـو نمـوذج واضح ومميز لإختلاط الدين بالسياسة، وقد أدى هذا الخلط إلـى وجـود نـوع مـن الانفعالية الدينية الباطنة التي تدخل في صلب البيانات والتصريحات التي يلقيها القـادة السياسيون والزعماء المتدينون، وقد درجوا على استخدام رموز خطابية تستقي عـادة من العهد القديم من التوراة، الذي يـدور فـي غالبيتـه حـول تـاريخ "إسـرائيل" ومستقبلها"[4].

فقد شهدت الولايات المتحدة في العقد الأخير من القرن العشرين، رئيسين ليـا يؤمنان بأهمية الدين في المجتمع الأمريكي. أولهما: الرئيس الأمريكي جيمي كـارتر، الذي أعلن عـام 1976 عـن شـعاره وإيمانـه بعقيـدة الـولادة ثانيـة كمسـيحي "Bom Hgain" [5]. وقد ذكر في بيانه الانتخابي أن " تأسيس إسرائيل المعاصرة هـو تحقيق للنبوءة التوارتية". وكان أول رئـيس أمريكـي يؤسـس لجنـة رئاسـة

---

[1] رضا هلال، الدين والسياسة في أمريكا "خلفية أم مكونة"، في الإمبراطورية الأمريكية، الجزء الأول، مرجع سبق ذكره، ص 248.

[2] فقد كان ويلسون يتحدر من أبوين ينتميان للكنيسة المسيحية، ونشأ على التعاليم التبروستانتية الأمريكية التي كانت تؤمن بأسطورة الصهيونية ولو من الناحية الروحية. أنظر في ذلك: رضا هلال، "الدين والسياسة في أمريكا "المسيح الأمريكي وصهيون"" في الإمبراطورية الأمريكية، الجزء الثاني، مرجع سبق ذكره، ص 197.

[3] رضا هلال، "الدين والسياسة في أمريكا "المسيح الأمريكي وصهيون" في الإمبراطورية الأمريكية، الجزء الثاني، مرجع سبق ذكره، ص 197.

[4] يوسف الحسن، البعد الديني في السياسة الأمريكية تجاه الصراع العربي – الصهيوني، مرجع سبق ذكره، ص 67.

[5] حسين حداد، الصهيونية المسيحية في أمريكا العامل الديني في سياسة أمريكا الشرق أوسطية، شؤون فلسطينية، العدد 92 – 93، (أغسطس: 1989)، ص 179.

- لمزيد من المعلومات، أنظر يوسف الحسن: جذور الإنحياز "دراسة في تأثير الأصولية المسيحية في السياسة الأمريكية تجاه القضية الفلسطينية، (الإمارات: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، 2002)

للهولوكش"[1] في عام 1978 تحت اسم "Presidents commion on the holocaust"[2] **وثانيهما:** الرئيس الأمريكي رونالد ريغان. فقد وصل اليمين السياسي إلى الحكم في الولايات المتحدة مع مجيء الرئيس ريغان للحكم في عام 1980، إذ بنى هذا اليمين المحافظ الجديد برامجه السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية على مبادئ دينية، وصارت الحركة المسيحية الأصولية جزءاً مهماً منه[3]. ويعبر الرئيس ريغان عن الأبعاد التوراتية بالتزام الولايات المتحدة الأمريكية "الأخلاقي والروحي والتوراتي والأدبي بإسرائيل" بقوله مخاطباً المدير التنفيذي للمنظمة الصهيونية "أيباك" في 28 . 10. 1983[4].

" حينما أتطلع إلى نبوءاتكم القديمة في العهد القديم، وإلى العلامات المنبئة بمعركة "أرماجيدون" – أي نهاية العالم[5]– أجد نفسي متسائلاً عما إذا كنا نحن الجيل الذي سيرى ذلك واقعاً، ولا أدري إذا كنت قد لاحظت مؤخراً أياً من هذه النبوءات، ولكن صدقني أنها قطعاً تنطبق على زماننا الذي نعيش فيه".

إذا كان لنشأة الولايات المتحدة الدينية دوره في توجيه السياسة الأمريكية، خاصة بعد أن رأينا كيفية نشوء الدين في الأمة الجديدة "أمريكا" الذي كان في جذوره ديناً "عبرانيا" وضعت تفسيراته – وبخاصة لدى الطوائف البروتستانتية– في قوالب "عبرانية" مثل الشعب المختار، والأمة الجديدة المفضلة، والأرض الموعودة، وقد انعكست– كما لاحظنا هذه النشأة على أفكار العديد من كبار المسئولين الأمريكيين ورؤساء الدول فيها، حيث تأثروا بالمسيحية الصهيونية، فانعكس ذلك على مواقف السياسة الخارجية الأمريكية تجاه الصراع الفلسطيني – الإسرائيلي، حيث تميزت هذه المواقف بالتحيز التام للأخيرة في جميع الإدارات الأمريكية المتعاقبة.

---

[1] محارق النازية لليهود.

[2] رضا هلال، "الدين والسياسة في أمريكا "المسيح الأمريكي وصهيون" في الامبراطورية الأمريكية، الجزء الثاني، مرجع سبق ذكره، ص ص 202 – 203.

[3] يوسف الحسن، البعد الديني في السياسة الأمريكية تجاه الصراع العربي – الصهيوني، مرجع سبق ذكره، ص 88.

[4] يوسف الحسن، اندماج "إسرائيل من العلاقة الخاصة بين الولايات المتحدة وإسرائيل في ضوء اتفاقيات التعاون الاستراتيجي والتجارة الحرة" (القاهرة: دار المستقبل العربي، 1986)، ص 78.

[5] "النظريات الإسرائيلية تعبيرها لمعركة "أرماجيدون" وتقول هذه النظريات أنه: حينما تعزو جيوش الروس والعرب وآخرون دولة إسرائيل وستبلغ جيوش الغزاة مواصفة قتيلة ذروة محدودة وسيموت ملايين من اليهود أيضاً، أما المتبقي منهم فانه سيتم إنقاذهم بواسطة جيش المسيح المنتظر والذي سيعود إلى الأرض لمعاقبة القوى المضادة لاسرائيليين وسيقضي على قوى الشر في معركة تسمى "أرماجيدون" وتقع في سهل المجدل بفلسطين، وستنتهي هذه المعركة بقبول اليهود للمسيح كمنقذ لهم وبزوغ فجر عصر الألف عام السعيد تحت حكم المسيح". أنظر في ذلك: يوسف الحسن، اندماج "دراسة في العلاقة الخاصة بين الولايات المتحدة وإسرائيل في صنع اتفاقيات التعاون الاستراتيجي والتجارة الحرة"، مرجع سبق ذكره، ص ص 78 – 79.

يمكننا بعد هذا العرض أن نصل إلى نتائج فيما يخص تأثير العوامل الدينية على نشوء التعهد الأمريكي لإسرائيل من خلال الآتي:

1. إن الاعتقاد البروتستانتي الأمريكي القائم على التفسير الحرفي للنبوءات التوراتية، تحول إلى حركة "مسيحية صهيونية"، سبقت الصهيونية اليهودية التي أسسها هيرتزل عام 1897، والتي تدعو إلى قيام وطن قومي لليهود. لذلك ظهر "اللوبي المسيحي الصهيوني " في الولايات المتحدة قبل ظهور "اللوبي اليهودي"[1] بعقود؛ ليصبح أكثر نفوذاً في تسعينيات القرن العشرين بتغلغله داخل النظام السياسي الأمريكي.[2]

2. لقد أوجد العامل الديني للولايات المتحدة مبرراً لتواجدها بفلسطين والشرق الأوسط، وذلك من خلال استمرار ضمان التأييد الأمريكي الشعبي والرسمي لإسرائيل بحجة تواجد الديانات السماوية الثلاثة: "الإسلامية ، المسيحية، اليهودية"، وهذا ما استغلته الحركة الصهيونية – إنطلاقاً – من أنه من غير الممكن الاعتماد على التعاطف الأمريكي، والتعهد الرسمي المستمر لها، إلا من خلال ما توفره الحركة المسيحية الأصولية– من مناخ مناسب ومؤيد للموطن القومي لليهود، ولرؤيتها النبوئية لإسرائيل[3]. بالتالي يصبح اهتمام الصهيونية وإسرائيل بالقوة الضاغطة والمتنافعة للمسيحية الأصولية أكثر من مجرد اهتمام لاهوتي أو أكاديمي، ليتعداه إلى مسألة حالة من التكالب لكسب الأصدقاء والحلفاء في الولايات المتحدة عند إسرائيل وحركتها الصهيونية[4].

3. تحقق إسرائيل وحركتها الصهيونية فوائد عديدة من تحالفها مع المسيحية الأصولية، وتجد الأخيرة في التواجد الإسرائيلي بفلسطين هدفاً ثابتاً، تحقق من خلاله

---

(1) يقصد باللوبي اليهودي اللجنة الأمريكية للشؤون العامة "إيباك" التي تأسست عام 1959 ومؤتمر رؤساء المنظمات اليهودية الذي تأسس في العام نفسه، إضافة إلى لجان العمل السياسي وأهمها اللجنة القومية للعمل السياسي التي تأسست عام 1982، وهناك حوالي 300 منظمة يهودية في الولايات المتحدة الأمريكية تمارس أعمالها بالضغط على النظام السياسي الأمريكي لصالح "إسرائيل" وأمد فيا. انظر في ذلك رضا هلال، المسيح اليهودي ونهاية العالم، مرجع سبق ذكره، ص 138.

(2) المرجع السابق، ص 137.

(3) إبراهيم العلاق وآخرون، نحو استراتيجية وخطة عمل للصراع العربي – الصهيوني، تحرير: محسن حمد (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2000)، ص 23 – 24.

(4) يوسف الحسن، البعد الديني في السياسة الأمريكية تجاه الصراع العربي – الصهيوني، مرجع سبق ذكره، ص 195.

الولايات المتحدة الأمريكية المبرر لتواجدها لحماية العديد من المصالح الحيوية لأهدافها في منطقة الشرق الأوسط، وذلك عن طريق استخدام قناع الدين والتعاطف الروحي مع الحركة الصهيونية. وبذلك تستطيع إسرائيل الحصول على الدعم المادي والمعنوي والمسيحي والإعلامي والروحي، والضاغط بشكل منظم وفاعل على صنّاع القرار السياسي والتشريعي لتحقيق الأهداف الإسرائيلية والصهيونية داخل الولايات المتحدة الأمريكية.

وهكذا يمكن استخلاص مايأتي: إن دراسة أسباب نشوء التعهد الأمريكي لإسرائيل يرتبط بطبيعة النشأة الدينية للولايات المتحدة الأمريكية، فقد جاء المهاجرون البروتستانت من المسيحيين الأوربيين إلى العالم الجديد "أمريكا"، وهم حاملون للتقاليد والمعتقدات التوراتية، وتفسيرات العهد القديم التي انتشرت في انجلترا ودول أوروبا في القرن السادس عشر وما بعده.

لقد تطورت هذه التعاليم والمعتقدات الثوراتية "المسيحية الصهيونية"، خاصة بعد ظهور الحركة الصهيونية اليهودية التي أسسها تيودور هيرتزل عام 1897 في أول مؤتمر صهيوني في مدينة بازل بسويسرا، حيث بدأت تنتشر في داخل الولايات المتحدة الأمريكية تعاليم ومعتقدات الحركة الصهيونية اليهودية، فتأسست بذلك حركة جديدة تسمى الحركة المسيحية الأصولية، وتعتبر طوائف البروتستانتية التي تشكل غالبية الحركة المسيحية الأصولية من أهم الكنائس الأمريكية تأثيراً على السياسة العامة الأمريكية، باعتبارها كنيسة الطبقة العليا " كنيسة البروتستانت الأنكلوسكسون" البيض، ويحرص الرؤساء الأمريكيون وكبار المسئولين على الاجتماع بقياداتها والالتحاق بعضويتها.

وهكذا جاء بروز الحركة المسيحية الأصولية من داخل الكنيسة الأمريكية- بما لها من تأثير في السياسة العامة الأمريكية- كعامل جديد ومهم لخدمة المصالح اليهودية.

ومن هنا يمكن القول في نهاية هذا المبحث: بأن النشأة الدينية للولايات المتحدة الأمريكية كانت من بين العوامل المهمة التي ساهمت بشكل مباشر في نشـــوء التعهـــد الأمريكي لإسرائيل وتطور العلاقات الخاصة بينهما.

المبحث الثاني: العوامل التاريخية والحضارية القيمية

العلاقات الأمريكية – الإسرائيلية حالة خاصة في تاريخ العلاقات بين الدول وسياساتها الخارجية كوحدات دولية تتفاعل في نسق دولي تحركه مجموعة من المتغيرات، يبرز فيها المتغير الاقتصادي كفاعل أساسي في بلورة السياسات الخارجية لتلك الوحدات من جهة، وفي تحديد علاقاتها واهتماماتها من جهة أخرى. وينطبق ذلك على السياسة الأمريكية تجاه الشرق الأوسط بعد الحرب العالمية الثانية، وهي الفترة التي شهدت الجهود الأمريكية لإرساء النظام الدولي الذي يتمشى وعيدها الجديد، الذي أصبحت فيه "إسرائيل" وحماية أمنها أحد ملامحه.

فالتطرق لمفهوم التعهد الأمريكي لإسرائيل هو دراسة يتطلب فيها البحث من عدة جوانب؛ لتفسير ومعرفة فلسفة هذه العلاقة التي انعكست على دور الإدارات الأمريكية في عملية إدارة الصراع الفلسطيني – الإسرائيلي، خاصة وأن تاريخ القضية الفلسطينية حافل بالعديد من الشواهد التي تشير إلى تأثر صنّاع القرار السياسي الخارجي للولايات المتحدة الأمريكية بنخبه المختلفة بطبيعة هذه العلاقة.

هناك عدة نقاط ذات أهمية ينبغي التعرض لها عند تحديد مفهوم هذه العلاقة. يأتي في مقدمتها تاريخ السياسة الخارجية الأمريكية ومراحل تطورها في منطقة الشرق الأوسط.

لكل مرحلة من هذه المراحل دورها الحاسم في تطور السياسة الخارجية الأمريكية التي أصبحت ترتبط بمعظم مناطق العالم، باعتبارها ذات إمكانيات اقتصادية، تحاول الحفاظ عليها في هذه المناطق التي تقع منطقة الشرق الأوسط ضمن حدودها، فالسياسة الخارجية الأمريكية مرت بمرحلتين أساسيتين منذ منتصف القرن العشرين، وحتى إعلان مبدأ كارتر في 23 ديسمبر 1980، فيما يتعلق بأهمية منطقة الشرق الأوسط وبداية التوجه الأمريكي الحقيقي للاهتمام بهذه المنطقة التي نشأ عنها تطور في العلاقات الأمريكية – الإسرائيلية[1].

---

[1] جمال مصطفى عبدالله السلطان، الإستراتيجية الأمريكية في الشرق الأوسط 79 – 2000، (عمان: دار وائل للنشر، 2002)، ص10

المرحلة الأولى: بدأت هذه المرحلة مع نهاية الحرب العالمية الثانية وحتى أوائل السبعينيات[1]، وهي ذات الفترة التي عبرت في بدايتها الحكومة البريطانية عن رغبتها في التخلي عن سلطة الانتداب في مايو 1947، الأمر الذي اضطر الولايات المتحدة إلى تحمل جانب كبير من المسئولية، فوضع هذا القرار على عاتق الأمم المتحدة والدول الكبرى- وفي مقدمتها الولايات المتحدة الأمريكية عبء من يتولى إدارة فلسطين بعد رحيل بريطانيا[2]، حيث أصبح للولايات المتحدة مصالح هامة في الشرق الأوسط، تمثلت في شركات النفط الأمريكية التي ساهمت بدور كبير في تطور إنتاج النفط الشرق أوسطي[3]، الذي تزايد الطلب عليه خلال هذه الفترة، لا سيما نتيجة لمشروع مارشال لإنعاش الاقتصاد في أوروبا، حيث أخذ إنتاج النفط في الشرق الأوسط في الزيادة فوصل عام 1960 إلى حوالي 5 مليون برميل يومياً، ثم 13 مليون برميل يومياً في عام 1970، ثم إلى 26 مليون برميل عام 1977 ، وبالإضافة إلى أن إنتاج الشرق الأوسط من النفط حالياً يمثل حوالي 40% من الإنتاج العالمي للنفط، وهذا يعني أن الشرق الأوسط يحتوي على 62% من الاحتياطي العالمي المؤكد من النفط[4]. وتضافرت في ظل هذه الظروف أربعة مبادئ مترابطة لرسم الخطوط العريضة التي حددت الشكل العام للسياسة الخارجية الأمريكية تجاه الشرق الأوسط خلال هذه المرحلة:-[5]

الأول: بروز أهمية المصالح الاقتصادية الاستراتيجية في المنطقة، وبالذات تلك المرتبطة بالنفط[6]، والعمل على منع أية تطورات في هذا الجزء من العالم- "الشرق الأوسط" تهدد مصالح وأمن الولايات المتحدة من قبل الاتحاد السوفياتي[7] ، وضمان

---

(1) جمال مصطفى عبدالله السلطان، مرجع سبق ذكره ، ص 10.

(2) جورج ب. بول، دوغلاس ب. بول مرجع سبق ذكره، ص 21

(3) توماس أ – بريسون، <u>العلاقات الدبلوماسية الأمريكية في الشرق الأوسط من 1784 – 1975</u>، (عمان: دار ضلاس للدراسات والترجمة والنشر، 1998)، ص 396.

(4) ممدوح محمود، مصطفى منصور، <u>الصراع الأمريكي السوفيتي في الشرق الأوسط</u> (القاهرة: مكتبة مدبولي 1985) ص 55

(5) فرد لوسون، "إدارة ترومان والفلسطينيون"، في فلسطين والسياسة الأمريكية من بلسون إلى كلينتون، تحرير: ميخائيل سليمان، تأليف ميخائيل سليمان وآخرون، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1996)، ص 93.

(6) علي الدين هلال، <u>أمريكا والوحدة العربية 1945 – 1982</u>، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية،1984)، ص 47.

(7) فرد لوسون: "إدارة ترومان والفلسطينيون"، في فلسطين والسياسة والأمريكية من بلسون إلى كلنتون، مرجع سبق ذكره، ص 93 .

استمرار تدفق النفط وبأسعار مناسبة وكميات كافية، تغطي مطالب الولايات المتحدة وحلفائها في أوروبا[1].

الثاني: حماية المنطقة- "الشرق الأوسط"- من ظهور أية تطورات تهدد الإنعاش الاقتصادي للقارة الأمريكية بعد الحرب[2]، ودعم علاقات الصداقة والروابط الثقافية مع بعض دول المنطقة، وإعادة العلاقات مع الدول التي قطعتها منذ عدوان 1967 ، وكانت مصر في مقدمة هذه الدول[3].

الثالث: بدأت تظهر خلال هذه المرحلة سلسلة من المتغيرات السياسية والاقتصادية والاستراتيجية في منطقة الشرق الأوسط وفي العالم كله. أدت هذه المتغيرات إلى زيادة أهمية الشرق الأوسط بالنسبة للأمن القومي الأمريكي. ومن أبرز هذه المتغيرات: الزيادة الهائلة في استهلاك النفط على مستوى العالم، وفي البلدان الصناعية المتقدمة في أوروبا الغربية واليابان، أدى إلى إزدياد أهمية النفط الشرق الأوسطي. كان لهذه المتغيرات أثرها التراكمي الكبير على علاقات الولايات المتحدة الأمريكية بدول المنطقة- الشرق الأوسط- وكان لهذا التراكم ثلاثة أبعاد: الأول: هو ارتفاع مستوى المصالح الأمريكية في منطقة الشرق الأوسط إلى مستوى المصالح القومية الحيوية، بعد أن كانت هذه المنطقة تحظى باهتمام محدود من قبل صنّاع السياسة الأمريكية، الثاني: هو الفراغ الغربي في منطقة الشرق الأوسط، الناتج عن انحسار الوجود البريطاني عن المنطقة، وظهور الحاجة إلى وسيلة بديلة لحماية المصالح التي ازدادت أهميتها في هذه المنطقة، حيث أصبح من الصعب فصل بعضها عن بعض. في ضوء هذه المتغيرات والأبعاد برزت أهمية ثلاث مجموعات من المصالح أمام صانعي السياسة الخارجية الأمريكية في هذه الفترة، وهذه المجموعات هي[4]:

1. العمل على محاصرة الوجود السوفياتي في المنطقة، ومحاولة احتوائه بحزام أمني.

---

[1] طه العجندوب، "السياسة الأمريكية في الشرق الأوسط خلال القرن العشرين"،في الإمبراطورية الأمريكية، الجزء الأول،مرجع سبق ذكره،ص365

[2] فرد ثوسون، "إدارة ترومان والفلسطينيون"، في فلسطين والسياسة والأمريكية من بلسون إلى كلنتون، مرجع سبق ذكره، ص 93

[3] طه العجندوب، "السياسة الأمريكية في الشرق الأوسط خلال القرن العشرين "،في الإمبراطورية الأمريكية، الجزء الأول، مرجع سبق ذكره،ص365

[4] المرجع السابق، ص ص 353 – 354.

2. تكريس الالتزام لأمن "إسرائيل" وبداية دعمها عسكرياً عن طريق الولايات المتحدة من منتصف الستينيات- "عهد الرئيس جونسون" - عندما أصبحت الولايات المتحدة هي المورد الأول للسلاح الإسرائيلي- في الوقت نفسه- تزايدت تيارات تقديم المساعدات والهبات لإسرائيل.
3. الأهمية الكبيرة في الحفاظ على مستودع النفط الموجود في المنطقة، وتحديداً في الخليج، حيث يوجد ثلثي احتياطات النفط المؤكدة في العالم، وضرورة تأمين منابعه.

الرابع: وهو ما يخص التوجه الصهيوني: حيث تحول نشاطه خلال الحرب العالمية الثانية إلى الولايات المتحدة، التي قدمت دعمها لإسرائيل بما يضمن لها مواصلة تعزيز قواتها العسكرية والاقتصادية، والحفاظ على تفوقها[1]. ويكمن سبب هذا التحرك في إدراك قادة الصهيونية للدور العالمي الذي ينتظر الولايات المتحدة في عالم ما بعد الحرب العالمية الثانية [2]. فتزايد الاهتمام الأمريكي بمنطقة الشرق الأوسط، وترجم ذلك بسعي واشنطن لإقحام شركاتها النفطية لتقاسم الشركات الأوروبية التي في مقدمتها الشركات البريطانية في نفط الشرق الأوسط، وظل الصراع قائماً بين الجانبين، حتى تمكنت الولايات المتحدة الأمريكية في عام 1954 من الحصول على ربع حصص بريطانيا من امتيازات النفط في المنطقة [3].

بناءً على ذلك- أصبح للاستراتيجية الأمريكية تطلعها نحو الشرق الأوسط الغني بالموارد الاقتصادية، فدخلت بذلك ميدان الصراع الدولي؛ ليكون لها دورها الأساسي في تفاعل العلاقات الإقليمية في المنطقة العربية، وقد أدى هذا الاهتمام بالمصالح الحيوية الاقتصادية الذي أولته واشنطن بالشرق الأوسط[4] إلى وجود التقاء وتطابق في الأهداف والمصالح بين الإدارة الأمريكية وبين تطلعات إسرائيل بعد قيامها. فإسرائيل لم تستطيع بناء اقتصاد مستقل عن طريق الدعم الذي يأتيها من الجباية اليهودية، فكان ضرورياً عليها أن تضمن مصادر تمويلية أخرى لتسد العجز

---

(1) طه المجذوب، "السياسة الأمريكية في الشرق الأوسط خلال القرن العشرين" في الإمبراطورية الأمريكية، مرجع سبق ذكره، ص 365
(2) علي الدين هلال، أمريكا والوحدة العربية 1945 – 82، مرجع سبق ذكره، ص 47.
(3) طاهر شاش، "العلاقات الأمريكية في العالم العربي وإسرائيل"، في الإمبراطورية الأمريكية، الجزء الأول، مرجع سبق ذكره، ص 273.
(4) جمال مصطفى عبدالله السلطان، مرجع سبق ذكره، ص 8

في ميزان مدفوعاتها[1]، فقدمت الولايات المتحدة تعهدها لحماية "إسرائيل" في شكل معونات اقتصادية، لتتمكن من بناء دولتها المنشودة. وكان هرتزل مؤسس الحركة الصهيونية (1860 – 1904)، من أوائل الكتّاب أو القادة الصهاينة الذين نظروا إلى "إسرائيل" الكبرى بمنظار اقتصادي، وليس بمنظار جغرافي، بمعنى تحقيق الحلم الصهيوني الخاص بإسرائيل الكبرى اقتصاديا وليس جغرافياً. وبما أن هذه الاستراتيجية تلتقي في أهدافها مع ما تسعى إليه الإدارة الأمريكية في أوائل توجهاتها للشرق الأوسط، جاء الدعم الأمريكي للمشاريع والترتيبات الاقتصادية التي قدمتها وتقدمها "لإسرائيل" التي وجدت فيها غايتها في إحكام سيطرتها على المنطقة العربية[2] بكل مواردها، خاصة الشرق الأوسط وثروته النفطية.

هذا يعني أن الاستراتيجية الصهيونية لتحقيق "إسرائيل الكبرى" ارتبطت ارتباطاً وثيقاً مع الأهداف الأمريكية الاقتصادية في المنطقة، فالحركة الصهيونية تقوم على جعل حدود "إسرائيل" الجديدة أعماقاً اقتصادية، وليست حدوداً جغرافية، ولذلك تسعى "إسرائيل" إلى تطبيع العلاقات مع الدول العربية عن طريق تصفية الصراع العربي – الإسرائيلي بشكل لا يؤثر على مصادر المياه، أو التوسع الحيوي لها؛ لكي يتسنى لها التسلل إلى أعماق الاقتصاديات العربية[3].

فالبعد الاقتصادي له أهميته في توجهات السياسة الخارجية الأمريكية تجاه منطقة الشرق الأوسط، كما أن له ذات الأهمية بالنسبة لإسرائيل، وجوهر هذا الارتباط يكمن في التمازج بين الاقتصاد الإسرائيلي والاقتصاد الرأسمالي "للولايات المتحدة"[4]. ويفسر هايمن بوكياندر – الذي عمل مساعداً خاصاً لهيوبرت همفري في عام 1965 – 1967م، عندما كان همفري نائباً للرئيس جونسون – المساعدات الأمريكية الضخمة لإسرائيل، والتأييد شبه الكامل في الكونغرس لمطالب "إسرائيل" على أنها ترجع إلى توافق مصالح إسرائيل، وأمريكا، وهو الذي أشار إلى استمرار هذا التوافق طالما وجدت المصلحة[5].

---

(1) إيلان شوفاني، في مفهوم إسرائيل لماهية "الأمن القومي" شؤون فلسطينية، العدد 125 (أيلول: 1982)، ص 27.

(2) حميد الجميلي، دراسات في التطورات الاقتصادية العالمية والإقليمية المعاصرة، (طرابلس: أكاديمية الدراسات العليا والبحوث الاقتصادية، 1998)، ص 342.

(3) حميد الجميلي، المرجع السابق، ص 342.

(4) المرجع السابق، ص 333 - 335.

(5) محمد السيد أدهم، "الرؤية الأمريكية لإسرائيل"، في السياسة الأمريكية والعرب، تأليف غسان سلامة وآخرون، ط 2 (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1991)، ص 282.

هذا الاهتمام لقي مكانته لدى صناع القرار السياسي بالولايات المتحدة الأمريكية خلال هذه المرحلة من تاريخ السياسة الخارجية للولايات المتحدة الأمريكية، حيث أكد الرئيس كارتر في أكتوبر 1977، في سياق حديثه عن ربط أهمية الشرق الأوسط ووجود إسرائيل – فيها قائلاً: "للولايات المتحدة الأمريكية مصلحة في الشرق الأوسط وذلك لسببين هما:

1- ضمان أمن إسرائيل وسلامتها 2- ضمان مصالح الولايات المتحدة ذاتها. وهذا يعني استمرار التعهد الأمريكي لإسرائيل، الذي يضمن ثبات مصالحها الاقتصادية من جهة، والاستمرار في سياسة احتواء "الشيوعية" من جهة أخرى[1]. يتزامن مع هذه السياسة الأمريكية التي تسعى نحو بلوغ القوة الاقتصادية هدفها لتخطي مراحل أخرى من تاريخها الدبلوماسي، الذي وضعته لتحصيل اقتصادها الحربي الذي تغذية منطقة الشرق الأوسط الغنية بخامات النفط. ومن هنا يرى الباحث أن واشنطن قد وجدت في دعمها لإسرائيل هدفاً ثابتاً في منطقة الشرق الأوسط التي ارتبط بها الاقتصاد الأمريكي وعجلة تقدمه.

إلا أنه لا يمكن الحديث عن هذه السياسة الأمريكية وخفاياها دونما الرجوع إلى طبيعة النظام السياسي الأيديولوجي الأمريكي الذي ينطوي من هذه الزاوية على خلل متعدد الجوانب، يسمح "لإسرائيل" التي تتطابق أهدافها ومصالحها مع الولايات المتحدة في الشرق الأوسط بأن تسيطر على هذه المنطقة. لذا فإن أي تغيير صحيح لهذه السياسة، أو فيها، غير ممكن وبعيد عن التوقع، دونما تغيير هذا النظام نفسه في تصوراته للكيان الصهيوني، فاستمرار هذا النظام يعني- حتماً – استمرار هذه السياسة التي تدار وفقا لما تمليه المصلحة الأمريكية في الشرق الأوسط، وهذه المصلحة هي أن يستمر التعهد الأمريكي – لإسرائيل وحماية أمنها، فتفوقها يعني الاستقرار واستمرار النفوذ الأمريكي[2].

المرحلة الثانية: والتي جاءت منسجمة مع التحركات الأمريكية لحماية مصالحها وأهدافها في منطقة الشرق الأوسط كمنطقة نفوذ ومصالح حيوية، وكانت هذه الفترة هي امتداد بين ما عرف في العلاقات الدولية بإعلان مبدأ نيكسون في يوليو

---

[1] علي أبو الحسن، فلسطين في ظل الاحتلال الصهيوني منطقة نفوذ للولايات المتحدة، (بيروت: دار الفاروق، 1990)، ص 163.
[2] نديم البيطار، هل يمكن الاحتكام إلى الولايات المتحدة في النزاع العربي الإسرائيلي، ط2 (بيروت، بيسان للنشر والتوزيع والإعلام، كانون الثاني 2002)، ص ص 65 - 115.

1969 [1] وإعلان مبدأ كارتر، وكان لهذين المبدأين الأثر الأكبر في قناعة الولايات المتحدة في اعتماد أسلوبين لحماية مصالحها: الأول هو التدخل غير المباشر في المشكلات والحروب الإقليمية عن طريق قوى إقليمية. والأسلوب الثاني الذي جاء بعد إعلان كارتر مبدأه الخاص في 23 يناير 1980[2]، وهو العودة إلى سياسة التدخل العسكري المباشر لحماية المصالح الأمريكية، وكان لمنطقة الشرق الأوسط النصيب الكافي لتطبيق هذه السياسات[3]. شهدت هذه المرحلة تزايد الاهتمام الأميريكي بمنطقة الشرق الأوسط، وخاصة بدول الخليج العربي، وأصبحت بذلك السياسة الخارجية الأمريكية سياسة متكاملة تجاه المنطقة منذ بداية السبعينيات حيث أثرت ثلاثة عوامل أساسية على توجهات السياسة الأمريكية في منطقة الشرق الأوسط هي[4]:

1. الانسحاب البريطاني من المحميات الخليجية في يناير 1968، وما تبعه من فراغ أمني وسياسي في الخليج.
2. تزايد الأهمية الاقتصادية وخاصة النفطية.
3. الأهمية العسكرية للخليج ضمن استراتيجية الدول الكبرى، والتنافس بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي.

تعكس اهتمامات السياسة الخارجية الأمريكية بمنطقة الشرق الأوسط – من حيث أهميتها الاقتصادية والاستراتيجية– الدور الرئيسي لصنّاع القرار السياسي الخارجي الذين تؤثر نزعتهم الاقتصادية على توجهات القرار السياسي الخارجي، خاصة وأن الولايات المتحدة قد خرجت من الحرب العالمية الثانية– كدولة منتصرة– تبحث لها عن مناطق نفوذ تطبق فيها سياستها الجديدة على أساس تثبيت النظام الدولي ما بعد الحرب العالمية الثانية الذي يضمن لها مناطق نفوذ اقتصادية، تستطيع من خلاله بناء سياسات خارجية متماسكة. وبذلك حرصت الولايات المتحدة وفي ظل هذا

---

[1] أعلن الرئيس الأمريكي نيكسون في خطاب ألقاه في يوليو 1969 عن مجموعة أفكار ومبادئ جديدة للسياسة الأمريكية، تؤكد فك ارتباط الولايات المتحدة الأمريكية العسكري المباشر في المشكلات الدولية. فقد أعلن نيكسون أن الولايات المتحدة لم تعد قادرة أو راغبة في تقديم الرجال والمال والسلاح للحفاظ على الوضع القائم في العالم حينذاك، كما ذكر الآخرين مسؤولياتهم الدولية والإقليمية. وهذا يعني الابتعاد عن التدخل المباشر لحماية الأهداف والمصالح الأمريكية دون أن يؤدي ذلك إلى تدمير استراتيجيتها المرتكزة على حماية تفوق الولايات المتحدة وحماية مصالحها الاقتصادية. وهذا يعني دعم الولايات المتحدة عسكريا واقتصاديا للأنظمة الحليفة لكي تتمكن من القيام بدور الحامي لمصالح الولايات المتحدة الأمريكية. انظر في ذلك: زهير شكر. السياسة الأمريكية في الخليج العربي، "مبدأ كارتر" (بيروت: معهد الإنماء العربي، 1980)، ص ص 57 – 58.

[2] لقد جاء مبدأ كارتر ليربط بين أمن الطاقة وأمن الخليج، أي ضمان للمصالح الاقتصادية وخاصة النفطية للولايات المتحدة الأمريكية من خلال ضمان استمرارية الأنظمة القائمة في الخليج العربي، مع التأكيد على منع دخول المد الشيوعي لمنطقة الشرق الأوسط. وفي سبيل ذلك أكد كارتر في مبدأه إمكانية التدخل المباشر في الخليج العربي ليس فقط عند احتمال وجوب تدخل السوفيتي بل أيضا لضمان تدفق النفط العربي وبالكميات والأسعار المعلنة. أنظر في ذلك: زهير شكر، مرجع سبق ذكره، ص 104.

[3] جمال مصطفى، عبدالله السلطان، مرجع سبق ذكره، ص 11.

[4] زهير شكر، مرجع سبق ذكره، ص 13.

النظام الدولي على تحقيق أهداف محددة تظل ثوابت في ظل قياداتها المتعاقبة، وهي "اقتصاد عالمي وحيوي، ونظام أخلاقي دولي" [1]، وجميعها يعكس تأثر صنع السياسة الخارجية في البلدان الصناعية- "الولايات المتحدة"- بأهداف نخبها الاقتصادية.

إذا كانت الولايات المتحدة وسياستها الخارجية تسعى نحو تحقيق أهدافها ومصالحها- بمحاولة الاستفادة من الأهمية الاستراتيجية والاقتصادية بمنطقة الشرق الأوسط- كمرحلة جديدة في تاريخ سياستها الخارجية بعد الحرب العالمية الثانية هو السبب في نشوء التعهد الأمريكي – لإسرائيل، فهي بذلك تقدم نموذجاً يتناقض ويتعارض مع مصالحها الحيوية في المنطقة، خاصة عند مقارنة ذلك بما يمكن أن تقدمه الدول العربية لواشنطن- من حيث الاستفادة من موقعها المتميز وثرواتها الهائلة. فإسرائيل تعيش على الدعم المستمر المقدم إليها من واشنطن، والأخيرة ترى في هذا الدعم حماية لمصالحها الحيوية، التي في معناها تبادل أدوار حماية.

وفي هذا الإطار تتفق العديد من الآراء في أدبيات علم السياسة على أن "إسرائيل" لا يوجد أمامها من خيار آخر غير سياسة الاعتماد والتوجه المطلق نحو الولايات المتحدة سياسياً واقتصادياً وعسكرياً، فإسرائيل تدرك تماماً عجزها عن تحقيق الأهداف السياسية – الاستراتيجية في الصراع الفلسطيني – الإسرائيلي، إلا إذا توافرت لها ثلاثة شروط أساسية:[2]

1- دعم أمريكي للأهداف الاستراتيجية التي تتجاوز مجرد الدفاع عن كيانها ووجودها.

2- استعداد أمريكي لتحييد أي قوة قد تظهر في المنطقة ومنع تدخلها.

3- التزام أمريكي بتغطية نفقات الحروب المترتبة عن استمرار تدخلها.

إن هذا الموقف الأمريكي الداعم لإسرائيل هو انعكاس واضح للرؤية الاقتصادية الأمريكية المعبرة عن مصالح المسئولين الرسميين وشبه الرسميين وأصحاب المصالح ومدراء الشركات الاحتكارية الكبرى، وهذه النخب لها تأثيرها،

---

[1] احمد عبد العزيز شكارة، "الفكر الاستراتيجي الأمريكي والشرق الوسط في النظام العالمي"، في العرب وتحديات النظام العالمي، تأليف محمد الأطرش وآخرون (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، أكتوبر 1999)، ص 195.
- لمزيد من المعلومات انظر: ر. بوريسون، السياسة الأمريكية في الشرق الأوسط في السبعينات، ترجمة: شوكت يوسف، (بيروت: دار دمشق، 1981).

[2] سيف الدين ابو بلي، مذكرة التفاهم الاستراتيجي بين الولايات المتحدة وإسرائيل، شؤون فلسطينية، العدد 125، (ابريل 1982)، ص 51.

ومن خلالها يمكن استنتاج ما ينظر إليه الساسة الأمريكيون كمصالح لبلادهم في الشرق الأوسط في الآتي[1]:-

- المحافظة على الكيان الصهيوني قوياً عسكرياً واقتصادياً.
- ضمان تدفق النفط العربي للولايات المتحدة وحلفائها كضرورة استراتيجية[2].
- ضمان طرق التجارة العالمية في منطقة الشرق الأوسط، وما حولها براً وبحراً وجواً.
- منع أي قوة عالمية منافسة للولايات المتحدة من فرض سيطرتها على المنطقة، أو على الأقل تحجيم هذا النفوذ ومحاولة احتوائه إن وجد[3].

فهذه الأهداف مجتمعة ليست هي كل طموحات الولايات المتحدة في الشرق الأوسط، إلا أنها كافية لصناعة القرار السياسي الخارجي، حينما تتعلق الأمور بحماية هذه الأهداف ومدى مطابقتها بالتعهد الأمريكي لإسرائيل، حيث يرتبط هذا التعهد بما تراه الولايات المتحدة الأمريكية من دور لإسرائيل في حماية هذه الأهداف في منطقة الشرق الأوسط[4].

إذا كانت هذه المصالح هي الدافع وراء كل سياسات واشنطن الخارجية في الشرق الأوسط، وفي علاقاتها مع إسرائيل، فإن التناقض يتسع وتزداد هوته، فالدول العربية في الشرق الأوسط هي الأكثر عدداً، والأكبر مساحة من حيث امتلاكها لجميع ما تسعى إليه واشنطن، وقد تكون هي الأقرب لتلبية هذه المصالح من إسرائيل، ومع ذلك تتجه الولايات المتحدة الأمريكية إلى تقوية علاقاتها "بإسرائيل" بدلاً من الدول العربية.

ويرجع السبب في ذلك لتأثير العوامل الحضارية "القيمية" المتمثلة في رسوخ بعض القناعات لدى صناع القرار السياسي الأمريكي بنخبه المختلفة فيما يخص أهمية "إسرائيل" من جهة، وما ينسب من عيوب للنظام الأمريكي ومؤسساته التي استطاع "اللوبي الصهيوني" الانتشار بداخلها من جهة أخرى.

فهناك شقين من القناعات، أولها: جاء مع التصور القائم على أساس المشابهة الحضارية بين إسرائيل والمجتمعات الغربية، وفي مقدمتها الولايات

---

(1) مجدي بدر عطية، محي الدين حسين، المتغيرات الاقتصادية الدولية وانعكاساتها على اقتصاديات الشرق الأوسط (طرابلس: أكاديمية الدراسات والبحوث الاقتصادية، 1998)، ص 68

(2) جمال مصطفى عبدالله السلطان، مرجع سبق ذكره، ص 45.

(3) مجدي بدر عطية محي الدين حسين، مرجع سبق ذكره، ص 68

(4) المرجع السابق، ص 68

المتحدة من حيث التوافق بين الخلفيتين التاريخيتين الأمريكية – الإسرائيلية[1]، التي ترجع إلى التشابه الكبير بين نشأة "إسرائيل" ونشأة الولايات المتحدة من ناحية الاعتماد على الاستعمار الاستيطاني لتكوين الدولة[2]، بحيث أصبحوا لا يتحسسون أو يستنكرون لمدى انتهاك القوانين والمواثيق الدولية في قيام "إسرائيل"، فكان نتيجة ذلك توجه السياسة الخارجية الأمريكية نحو التعهد لحماية "إسرائيل"، وتجاهل مصالحها لدى الدول العربية ذات الموقع الإستراتيجي وذات الثروات النفطية الهائلة[3].

وثانيهما، جاء من كون الولايات المتحدة تعتبر "إسرائيل" شريكاً لها في ديمقراطيتها في العالم[4]. إلا أن هذا الرأي له ما يناقضه، إذ يرى بعضهم أن الولايات المتحدة تشكل ديمقراطية علمانية- فعلاً – مع ضمانات دستورية واضحة للمساواة أمام القانون، ومع إعطاء فرص متكافئة للجميع في سياق المشاركة السياسية التعددية، أما إسرائيل فهي دولة يهودية تميل فيها القوانين الدينية اليهودية إلى تطبيق القوانين الاجتماعية، علاوة على ذلك فإن إسرائيل– كما تبدو– ذات مؤسسات سياسية ديمقراطية، إلا أنها ديمقراطية طائفية لا تعطي الشعب الفلسطيني بتياراته المختلفة الفرصة في التعبير عن آرائهم السياسية فيما يخص مطالبهم في سبيل تحقيق دولتهم المنشودة،وهي بذلك وفي نظر الشعب الفلسطيني ديمقراطية تعسفية عند مقارنتها بالديمقراطيات الأخرى في العالم[5].

---

(1) نظام شرقي، "أمريكا والعرب"، في السياسة الأمريكية في الوطن العربي في القرن العشرين، (الدار: رياض الصيس لتكتب والطباعة،1990)،ص 694.

(2) هذا يعني أن بدايات الحركة الصهيونية تتعاصر مع آخر موجة كبرى من موجات الاستعمار الأوروبي الحديث ولكن تحققها تزامن مع نهاية عهد الاستعمار بوجه عام فقد تحققت الصهيونية بأذيال الموجة الاستعمارية لتركبها وتستثمر المناخ السياسي الاستعماري العام وصولاً إلى تحقيق أهدافها الخاصة في انشاء الدولة اليهودية "الصهيونية" منذ بدايتها وهي حركة سياسية في الحقيقة "الصهيونية السياسية" ولكنها تقدمت من اللحظة الأولى بالدين "الصهيونية العلمانية" لتخلق من رواية "العودة لأرض الميعاد" أيديولوجية تاريخية ودينية تجمع شتات اليهود حولها. وكان من المستحيل أن يتحقق الحلم إلا بالمساندة الكاملة من قوى السيادة العالمية ومن هنا، التقت أهداف الدولة الغربية وفي مقدمتها الولايات المتحدة والصهيونية العالمية "إسرائيل" لقاءا تاريخيا عن طريق المصلحة الاستعمارية المتبادلة فيكون الوطن اليهودي قاعدة ثابتة وحليفا مضمونا يخدم هذه المصلحة المشتركة تحوك لرتباط "الصهيونية" "إسرائيل" بالأمبريالية "الولايات المتحدة" يحبس تحرك مركز الثقل في زعامة الامبريالية، فكانت بريطانيا هي التي حمت الوطن القومي منذ الحرب العالمية الأولى بينما حققت أمريكا الدولة اليهودية منذ الحرب العالمية الثانية فكانت الأولى بمثابة الأب البيولوجي والثانية الأب الاجتماعي لهذا الكيان. انظر في ذلك: مجداب بدر عناد، محي الدين حسين مرجع سبق ذكره، ص 460 – 283

(2) وكانت بداية طرح هذا التصور قائمة على أساس المتشابهة الحضارية بين إسرائيل والمجتمعات الغربية، وقد كثر الحديث عن هذا التصور منذ فترة طويلة من جانب الكثير من أعضاء النخبة الأمريكية، ودفعهم هذا التصور إلى المطالبة بدعم إسرائيل والمحافظة على أمنها ورفاهيتها. إلا أن هذا التصور أصبح فيما بعد تجسيدا لوحدة المصالح والأهداف بين الولايات المتحدة و "إسرائيل" إلى درجة يصعب فيها التمييز بين ما هو مصالح إسرائيل وغير مصالح الولايات المتحدة. انظر في ذلك: محمد السيد ادريس، "الرؤية الأمريكية لإسرائيل"، في السياسة الأمريكية والعرب، مرجع سبق ذكره، ص 283

(3) محمد السيد ادريس، "الرؤية الأمريكية لإسرائيل"، في السياسة الأمريكية والعرب، مرجع سبق ذكره، ص 275

(4) نظام شرقي، "أمريكا والعرب"، في السياسة الأمريكية في الوطن العربي في القرن العشرين، مرجع سبق ذكره، ص 694.

(5) تشومسكي، نعوم، إسرائيل ومصلحة أمريكا القومية، ترجمة: هنري مطر، محمود برهوم، (عمان: دار الكرمل للنشر،1989)، ص 310.

وبعيداً عما ما يطرح من تصورات حول طبيعة العلاقة الأمريكية – الإسرائيلية ومبرراتها في تجاهلها للدول العربية وتعهدها التام لحماية "إسرائيل"، من حيث المتشابهة التاريخية للخلفية الاستعمارية للدولتين، أو من حيث تشابه الديمقراطيات، وتأثير ذلك على صناع القرار السياسي الأمريكي، تجد الدراسة في النظام السياسي الأمريكي ومؤسساته الخلل الكافي لمثل هذا التوجه نحو إسرائيل، نتيجة لتصاعد الضغوط الإسرائيلية على رجال الكونغرس وكبار رجال الدولة في واشنطن[1]. وهناك ملاحظتان أساسيتان حول موقف الكونغرس من الصراع الفلسطيني – الإسرائيلي: أولهما: أن هناك درجة كبيرة من التأييد لإسرائيل من جانب الكونغرس، فهناك نمط ثابت من التعاطف والتأثير من جانبه أولا لإقامة دولة "إسرائيل"، ثم لاستمرار بقائها وضمان أمنها. وثانيهما: أن تأييد الكونغرس لإسرائيل يتفق مع تأييد السلطة التنفيذية لها، فمنذ قيام إسرائيل عام 1948، فإن جميع الدراسات تشير إلى أن هناك ضغطاً مستمراً على الحكومة الأمريكية يمارسه "اللوبي الصهيوني" بداخل الكونغرس الأمريكي من أجل زيادة التعهد السياسي والاقتصادي والعسكري لإسرائيل في سبيل تحقيق تفوقها النوعي على دول المنطقة العربية[2].

ويرجع العديد من الباحثين سبب التأييد الأمريكي لإسرائيل على مستوى الكونغرس والسلطة التنفيذية إلى لجنة العلاقات الأمريكية – الإسرائيلية المعروفة باسم "أيباك" "AIBAC" التي تأسست عام 1951، والتي تعتبر مركز الثقل في الحركة الصهيونية داخل الولايات المتحدة الأمريكية، ومركزاً للعمليات السياسية، سواء كانت تتعلق بالانتخابات، أو المعارك في الكونغرس حول سياسة الولايات المتحدة في الشرق الأوسط[3]. ومن هنا تصبح عملية الاحتكام إلى الكونغرس شبه مستحيلة، إذا كان الملف المطروح يتعلق بالصراع الفلسطيني – الإسرائيلي، نتيجة لسيطرة أغلبية كبيرة من المنظمات الصهيونية على هذه المؤسسة[4]. وهناك من يعتقد بأن لهذه المنظمات الأثر في نشوء التعهد الأمريكي – الإسرائيلي. وهو الذي مكن إسرائيل من

---

(1) محمد عبد العزيز ربيع، التعهدات الأمريكية – لإسرائيل، ط2، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1990)، ص 91

(2) هالة أبوبكر سعودي، السياسة الأمريكية والصراع العربي – الإسرائيلي 1967 – 1973، ط2 (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية،1986) ص 176 - 177

(3) تصير عارودي، "الإدارة الاسرائيلية للامكانيات النووية"، في العرب ومواجهة إسرائيل "احتمالات المستقبل" تأليف ابراهيم أبو لغد وآخرون، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2000)، ص 1256

(4) نديم البيطار، مرجع سبق ذكره، ص 11

الضغط على واشنطن، بينما تقوم الأخيرة بالضغط على الحكومات العربية من أجل توفير الأمن لإسرائيل في المنطقة، إلا أن الباحث يرى في دراسته أن الضغط الإسرائيلي لا تكمن قوته في "اللوبي الصهيوني"[1] ومدى نفوذه في واشنطن كما هو شائع، وإنما يرتبط بعوامل سياسية واستراتيجية أخرى، تنبثق من تطابق الأفكار والرؤية والتقويم للوضع الدولي في واشنطن و "إسرائيل"، فمثلاً معاداة الاتحاد السوفياتي من قبل الولايات المتحدة وإسرائيل، كان أساسه أن أهداف وأمن الدولتين لا يسمحان بانتشار المد الشيوعي في منطقة الشرق الأوسط، ويعتبرون ذلك انتهاكاً صريحاً لأهدافهم واستراتيجيتهم، فنتج عن ذلك التطابق في الأهداف والمصالح زيادة التعهد الأمريكي لحماية "إسرائيل" عن طريق تأمين تفوقها النوعي على دول المنطقة[2]. وفي ذات الوقت، لا يمكن استبعاد الوضع في منطقة الخليج العربي وأمنها وأهميتها في المنظور الأمريكي – الإسرائيلي، فإسرائيل لها تطلعاتها وأهدافها التي تتلخص في تهديد منابع النفط، وخاصة بعد استخدام الدول العربية لسلاح النفط أثناء حرب أكتوبر 1973. ومن هنا أصبح النفط الخليجي من ضمن المرتكزات الاستراتيجية التي تبنتها "إسرائيل" تجاه المنطقة، فمصالح الأخيرة وأمنها يتطلب دائماً محاولة إضعاف تأثير دول الخليج العربي– بما فيها العراق– على القضية الفلسطينية، من ناحية الدعم المالي الذي تقدمه الدول الخليجية لدول المواجهة العربية"، فالفكر الاستراتيجي الإسرائيلي يؤكد ضرورة تعزيز تفوقها على دول هذه المنطقة، لما تشكله بعض هذه الدول من تهديد كبير لإسرائيل خاصة العراق[3] والسعودية. كما أن

---

(1) لمزيد من المعلومات أنظر، بول فندلي، يمن يجرؤ عن الكلام "اللوبي الصهيوني وسياسات أمريكا الداخلية والخارجية"، (بيروت: الناشر، شركة المطبوعات للنشر والتوزيع)

أنظر، جيمس. ل. راي، مستقبل العلاقات الأمريكية – الإسرائيلية "صراع أم تحالف"، ترجمة، محمد شاكر مشعل، (القاهرة: دار النهضة العربية 1987).

أنظر، أمين هويدي، أهمية الأسرى في الشرق الأوسط "الصراع العربي والإسرائيلي"، ط2 (القاهرة: دار المستقبل العربي، 1990)

أنظر، اندرو وايلي كوكبيرت، علاقات خطرة "القصة الخفية للعلاقات السرية الأمريكية – الإسرائيلية" ترجمة: محمود برهوم، (الأردن: دار الفارس للنشر والتوزيع، 1992).

أنظر، تاعوم كومسكي، الثالوث الخطير والمصير المحتوم "الولايات المتحدة – إسرائيل والفلسطينيون" ترجمة: د. عطاء وفيق، تقديم: السفير تحسين بشير، (الإسكندرية: دار صادق للنشر، 1993).

أنظر، هوروتز ب. بول، دوغلاس ب. بول، إسرائيل علاقة حميمة "التورط الأمريكي مع إسرائيل منذ عام 1947 – 1991" ترجمة: محمد زكريا إسماعيل، (بيروت: دار السائح للنشر والتوزيع، 1994).

(2) نصير عاروري، "التطورات السياسة الخارجية الأمريكية تجاه القضية الفلسطينية"، في القضية الفلسطينية في أربعين عاما بين صراع الواقع وطموحات المستقبل، تأليف أحمد سعيد نوفان وآخرون، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1989)، ص ص 316.

(3) وقد أظهرت الوقائع والمواقف إن إسرائيل والولايات المتحدة الأمريكية كانتا تخططان وتتسقان معاً لمواقفها تجاه الحرب العراقية – الإيرانية، فلقد قامت دورها الخفي والمعلن بتحريك وإدارة الحرب واستمرارها عن طريق دعم إيران كما تطابقت الاستراتيجية الإسرائيلية مع التوجهات الاستراتيجية الأمريكية – بالعمل أكبر قوتين في الخليج العربي "العراق وإيران" لتمكين القوى المعتدلة للغرب من أن تكون هي صاحبة النفوذ والتأثير الأقوى في سياسات النفط، وإعادة ربطها بالمصالح الأمنية الغربية، وتقليل من الصعوبات التي تواجه المحاولات الأمريكية المبذولة لتوسيع عملية السلام في المنطقة، ومن هنا كان المطلوب هو الاستمرار في الحرب ضد العراق لتحقيق الهدف المزدوج والذي تسعى فيه الاستراتيجية الأمريكية ليس على مستوى الخليج العربي فقط وإنما على المنطقة العربية وجوارها الجغرافي الأمر الذي يفسر الدعم الامريكي– لإسرائيل الذي ينطوي على تطابق الأهداف، ولا يمكن إسناده على قوة جماعات الضغط "اللوبي" فقط. أنظر في ذلك: عبداللطيف على السياح، هنان على الطائي، الإستراتيجية الإيرانية تجاه الخليج العربي، (عمان: دائرة المكتبة الوطنية، 2002)، ص ص 31 - 34

للولايات المتحدة الأمريكية أهدافها في الفكر الاستراتيجي الأمريكي تجاه منطقة الخليج العربي بصفة خاصة، والشرق الأوسط بصفة عامة، والمتمثلة في الأهمية النفطية لدول منطقة الخليج من ناحية، وللموقع الاستراتيجي لمنطقة الشرق الأوسط من ناحية ثانية[1].

إن ما تقدم يبرز حجم التطابق في الأهداف والمصالح بين الولايات المتحدة الأمريكية و "إسرائيل"، فكلاهما ينظر إلى "أمن الخليج" كإحدى الركائز الأساسية للحفاظ على التوازن الإقليمي بما يكفل تفوق "إسرائيل" النوعي على دول المنطقة، والتوازن الدولي بما يكفل تفوق الولايات المتحدة الأمريكية، وبقائها كقوة كبرى في العالم.

إن العلاقة بين الولايات المتحدة و إسرائيل لا تقوم فقط بتأثير من اللوبي الصهيوني، وإنما تقوم أساساً على مفهوم المصلحة[2] التي يمثل فيها البعد الاقتصادي أهمية استثنائية لكل من الولايات المتحدة وإسرائيل في منطقة الشرق الأوسط[3]، وجوهر هذا الارتباط يكمن في التمازج بين الفكر الاقتصادي الإسرائيلي الأمريكي، والذي يمكن إرجاعه إلى الآتي[4]:-

1- ارتباط الرأسمالية اليهودية بالصهيونية العالمية.

2- إلتقاء أهداف الاستعمار العالمي بالأطماع الصهيونية في محاولة استغلال ثروات المنطقة.

3- التخطيط الأمريكي – الصهيوني لتغلغل "إسرائيل" في اقتصاديات المنطقة العربية عن طريق ما يسمى بمشاريع الشرق الأوسط "الربط الإقليمي".

إن التقاء المطامع الصهيونية مع المطامع الأمريكية في المنطقة جعلت الأخيرة تتعهد حماية "إسرائيل"، وتقف إلى جانبها من أجل تحقيق أهدافها التوسعية في تحقيق "إسرائيل الكبرى" من النيل إلى الفرات[5]:

وهذا الهدف يتماشى مع تطلعات واشنطن في المنطقة، فتغلغل إسرائيل يعني ثبات المصالح والأهداف الأمريكية، وذلك بإعادة صياغة العلاقات الإقليمية في

---

(1) عبداللطيف علي المياح، حنان علي العاني، مرجع سبق ذكره، ص 31 - 34.
(2) باسم يوسف، قراءة في التحالف الاستراتيجي الأمريكي – الإسرائيلي، الوحدة، العدد 69، (يونيو 1990)، ص 36.
(3) حميد الحمداني، مرجع سبق ذكره، ص 333.
(4) المرجع السابق، ص 336.
(5) عبداللطيف المياح، حنان علي العاني، مرجع سبق ذكره، ص 85.

المنطقة، بحيث تصبح إسرائيل هي المحور الأساسي في هذه العلاقات، وهذه المعادلة هي جزء من النظام الدولي الذي تسعى الولايات المتحدة لفرضه كأساس لهيكلية العلاقات بين الأمم- "نظام ما بعد الحرب العالمية الثانية". وتعد بذلك منطقة الشرق الأوسط جزءاً مهماً من تكوينات هذا النظام[1] في الفكر السياسي والاقتصادي لصناع القرار الأمريكي عند تحديدهم لمعالم هذه المنطقة، ودور "إسرائيل" فيها باعتبارها الدولة الوحيدة في الشرق الأوسط التي لا يمكن تصور تحولها باتجاه يهدد الأهداف الأمريكية في المنطقة، والتي يمكن الاتكال عليها، خاصة في الفترات التي تتزايد فيها محاذير التدخل الأمريكي المباشر لضمان نفوذها ومصالحها في هذا الجزء الهام والحساس من العالم المليء بالتطورات والمتغيرات، والذي تتطلع شعوبه إلى التحرر نهائيا، من النفوذ الأجنبي، وإلى ترسيخ استقلالها وحريتها وتنمية مواردها وقدراتها[2].

نتيجة لكل ذلك أصبحت إسرائيل تعد نفسها لمكانتها الجديدة في الاستراتيجية الأمريكية، فنشطت كل جهودها في سبيل ترسيخ هذه المكانة والحفاظ عليها. فقد انطلقت بعد سنوات قليلة من إنشائها تطالب بعقد "ميثاق دفاع وتعاون إستراتيجي" مع أمريكا باعتبار "إسرائيل" قاعدة لهذه الإمبريالية الصاعدة [3].

لقد ظل هدف الميثاق الدفاعي والحلف الإستراتيجي "هاجس إسرائيل" وحركتها الصهيونية على مدى العقود الأربعة الماضية (1948 – 1988)، إلا أن ظروف المنطقة العربية في عقد الخمسينيات حالت دون تحقيق ذلك، كما حالت دون ذلك ظروف إقليمية ودولية حتى الثمانينات[4]. فقد شهد هذا العقد أول مراحل تطورات "إسرائيل" كحليف استراتيجي للولايات المتحدة في المنطقة، فقدمت إدارة ريغان خلال الأعوام (1981 – 1988) دعماً قوياً لإسرائيل، على أسس التعاون الإستراتيجي والسياسي والاقتصادي، فوقعت "إسرائيل" مع الولايات المتحدة خلال هذه السنوات

---

(1) عبدالعليف المياح، حنان علي العلمي، مرجع سبق ذكره، ص 94.

(2) سيف الدين أتريشي، مذكرة التفاهم الاستراتيجي بين الولايات المتحدة وإسرائيل، مجلة شؤون فلسطينية، مرجع سبق ذكره، ص 51.

(3) يوسف الحسن: إندماج: دراسة في العلاقة الخاصة بين الولايات المتحدة وإسرائيل، في ضوء اتفاقيات التعاون الإستراتيجي ، والتجارة الحرة بينهما، مرجع سبق ذكره، ص 14.

(4) يوسف الحسن، إندماج: دراسة في العلاقة الخاصة بين الولايات المتحدة وإسرائيل، في ضوء اتفاقيات التعاون الإستراتيجي ، والتجارة الحرة بينهما، مرجع سبق ذكره، ص 14.

ست اتفاقيات للتفاهم الاستراتيجي، حصلت من خلالها "إسرائيل" على الكثير من أسرار التكنولوجيا العسكرية الحربية للولايات المتحدة الأمريكية [1].

واستمرت "إسرائيل" في نهجها نحو توطيد علاقاتها التحالفية مع الولايات المتحدة الأمريكية، وذلك باتخاذ كافة التدابير التي تضمن لها بناء مكانتها الإقليمية لدى الولايات المتحدة الأمريكية، وكان بين تلك الإجراءات والتدابير المتخذة في سبيل تحقيق ذلك، إنشاء "إسرائيل" لبعض المعاهد بداخل الولايات المتحدة الأمريكية، بالتنسيق مع الأخيرة لممارسة الضغط والتنظير وتعبئة الرأي العام، وتشكل هذه المعاهد على أحدث نمط للتنظيم في الأوساط الصهيونية، إذ تتصف بصبغة أكاديمية سياسية، فتعقد المؤتمرات والندوات، وتمد وسائل الإعلام بالتحليل والنقد، وتسعى هذه المعاهد التي تضم باحثين معروفين بتعظيم "إسرائيل"، نحو التأثير على الرأي العام الأمريكي، باعتبار "إسرائيل" أحد أهداف الولايات المتحدة في الشرق الأوسط، التي تعمل على حماية مصالحها ومن أبرز هذه المعاهد[2]:-

1. معهد واشنطن لسياسة الشرق الأوسط: أسس هذا المعهد مارتن أنديك[3] اليهودي الأسترالي الذي تدرب في منظمة إيباك عام 1985، وكان أول مدير تنفيذي، ويعتبر هذا المعهد " كمؤسسة تعليمية تكرس جهودها للبحث العلمي، والحوار التثقيفي حول مصالح الولايات المتحدة في الشرق الأوسط" [4].

2. المعهد اليهودي لشؤون الأمن القومي (JINSA): إذا كان معهد واشنطن يشكل الجناح السياسي التنفيذي "اللوبي الصهيوني" في واشنطن، فإن "جينسا JINSA" تمثل الجناح الإستراتيجي العسكري، وتعرف هذه المؤسسة أهدافها بأمرين:

أ – "تثقيف الجمهور الأمريكي بأهمية الاعتماد على إمكانيات دفاعية تكفل الحفاظ على المصالح الحيوية الأمريكية"، وهذه الإمكانيات يقصد بها "إســرائيل" ودورها في

---

(1) وقعت الاتفاقية الأولى (نوفمبر 1981 من رئيس الوزراء الإسرائيلي مناحم بيغن أثناء زيارته لواشنطن وبين الرئيس الأمريكي السابق رونالد ريغان ووقعت الاتفاقية الثانية في 24 أكتوبر 1983، ووقعت الثالثة في أواخر عام 1984، والرابعة والتي كانت إلى إلغاء التعريفات الجمركية بين الطرفين خلال مدة عشرة أعوام والتي تم توقيعها في أبريل 1985 "إتفاقية التجارة T.T.A" وخامس هذه الاتفاقيات في مايو 1986، ووقعت السادسة في 14 ديسمبر 1987، وآخر هذه الاتفاقيات التي وقعها كل من الرئيس الأمريكي السابق رونالد ريغان واسحق شامير رئيس الوزراء الإسرائيلي آنذاك. أنظر في ذلك: علي أبو الحسن، مرجع سبق ذكره، ص 187.

(2) نصير عازوري، "الإدارة الإسرائيلية للإمكانيات الدولية"، في العرب ومواجهة إسرائيل: احتمالات المستقبل، تأليف إبراهيم أبو الغد وآخرون ، مرجع سبق ذكره، ص ص 1258 – 1259.

(3) عندما انتخب كلنتون للرئاسة عام 1992 حصل إنديك على الجنسية الأمريكية ، وبعدها بأيام أصبح مستشار للرئيس للشؤون الشرق الأوسط في جهاز مجلس الأمن القومي، ثم أصبح أول سفير يهودي للولايات المتحدة في إسرائيل، وفي عام 1997 تقلد منصب مساعد وزير الخارجية لشؤون الشرق الأوسط. أنظر في ذلك: - نصير عازوري، "الإدارة الإسرائيلية للإمكانات الدولية"، في العرب ومواجهة إسرائيل، مرجع سبق ذكره، ص 1258.

(4) المرجع السابق، ص ص1258 – 1259.

حماية مصالح واشنطن في الشرق الأوسط.

ب – تثقيف المؤسسة العسكرية ومؤسسة الشؤون الخارجية في الولايات المتحدة عن أهمية الدور الإسرائيلي في تعزيز القيم الديمقراطية في حوض البحر الأبيض المتوسط والشرق الأوسط"، وتنظم هذه المؤسسة ندوات عسكرية كثيرة يشارك فيها كبار الضباط في الولايات المتحدة "وإسرائيل"، ويركزون في جميع مهامهم للتأكيد على الدور الإسرائيلي في المنطقة من حيث الحفاظ على تفوقها العسكري الذي من خلاله تقدم خدماتها لواشنطن لحماية أهدافها، والحفاظ على الوضع القائم في منطقة الشرق الأوسط [1].

إن هذين المعهدين جزء من مؤسسات ومنظمات أخرى تواصل "إسرائيل" من خلالها حملاتها الدعائية؛ للتأثير والبرهنة على دورها الإقليمي داخل منطقة الشرق الأوسط كقاعدة متقدمة لخدمة وحماية المصالح الحيوية للولايات المتحدة الأمريكية، وقد يكون ذلك هو السبب وراء التصريحات المستمرة للمسئولين الأمريكيين في الكونغرس والبيت الأبيض، والذين نجدهم –دائماً– يؤكدون بأن "إسرائيل" هي بمثابة حجر الزاوية للمصالح الأمريكية الحيوية في المنطقة، وهي دون غيرها تشكل الضمان الحقيقي ضد ما تسميه الخطر الخارجي وخطر "الأصولية الإسلامية"، وهذا النهج قد تبنته أغلب الإدارات الأمريكية، ولم يعد أي منها بحاجة للتذكير؛ لأن الرؤية العالمية لهذه الإدارة أصبحت شبيهة برواية اللوبي الصهيوني، فلجنة العلاقات الأمريكية الإسرائيلية "إيباك" برهنت منذ نهاية الحرب العالمية الثانية بأن هناك شبه اتفاق كامل بين "إسرائيل" والولايات المتحدة الأمريكية على اختلاف حكوماتها، بأن "إسرائيل" هي أحد أهـداف واشنطن في منطقة الشرق الأوسط[2].

وهذا يؤكد بأن هناك ارتباطاً وثيقاً بين الولايات المتحدة و "إسرائيل"– تحدد بموجبه العلاقة بينهما على أساس التبادل في المصالح لا تناقضها، وفي هذا الإطار يمكن تحديد مجموعة من الأسس التي تضافرت في مجموعها لتساعد في تطور التعهد الأمريكي – الإسرائيلي بشكل مستمر. ويمكن تحديد هذه الأسس في التالي:–

---

(1) نصير عاروري، "الإدارة الإسرائيلية للإمكانات الدولية"، في العرب ومواجهة إسرائيل، مرجع سبق ذكره، ص 1259.

(2) نصير عاروري، "تطورات سياسية الأمريكية تجاه القضية الفلسطينية"، في القضية الفلسطينية في أربعين عاماً، مرجع سبق ذكره، ص 303

الأول: الاعتقاد الدائم لدى صناع القرار السياسي الأمريكي بأن تكوين "إسرائيل" السياسي والاجتماعي والفكري والفلسفي والاقتصادي ينتمي -تاريخياً- للحضارة الأمريكية، فكليهما قام على المغامرة الجزئية في إقامة وحماية مجتمع الاستيطان في الولايات المتحدة والأراضي المحتلة [1].

الثاني: اعتبار "إسرائيل" "مصلحة وطنية أمريكية"، تتطلب باستمرار أن تكون قوتها قادرة على الدفاع على أمنها وحدودها؛ ليتسنى لها الدفاع والحفاظ على المصالح القومية الأمريكية في منطقة الشرق الأوسط، وكبح وكتم أية تفاعلات وتغييرات في المنطقة قد تؤثر على مصالح ونفوذ الولايات المتحدة وتواجدها في المنطقة[2].

الثالث: وحدة الأهداف والمصالح المشتركة بين الطرفين، جعل من "إسرائيل"- وحسب الرؤية الأمريكية – عاملاً حيوياً للدفاع عن أمن الولايات المتحدة في مواجهة أي نفوذ أو تهديد في المنطقة، فهذه المهمة تتطلب التعهد الأمريكي لحماية أمن وازدهار ونفوذ "إسرائيل" [3].

نتيجة لهذا الإدراك الذي أصبح سمة بارزة داخل الحكومة الأمريكية بكل مؤسساتها ونخبها المسيطرة، توالت الإدارات الأمريكية في تعهدها لإسرائيل، فاتسعت دائرة التعاون في مجالات الصناعات التكنولوجية، فقد شهدت فترة رئاسة كلنتون في مارس 1993 إنشاء لجنة للتعاون العلمي والتكنولوجي الأمريكية – الإسرائيلية، بهدف تشجيع صناعات التكنولوجيا العالمية للدخول في مشاريع مشتركة، والمساعدة في تطوير استخدام التكنولوجيا العسكرية في الإنتاج المدني والعسكري [4].

هذا وقد بدأت "إسرائيل" والولايات المتحدة يوم 21 مارس 1995 مشاوراتها حول تطوير سبل التعاون الإستراتيجي، فأخذ هذا البرنامج منحنيين أساسيين[5]:-

الأول: التخزين المسبق للأسلحة والمعدات في المنطقة[6].

---

(1) نظام شرابي، مرجع سبق ذكره، ص 694.

(2) يوسف الحسن، إندماج: دراسة في العلاقة الخاصة بين الولايات المتحدة وإسرائيل، مرجع سبق ذكره، ص ص 11 – 12.

(3) حمين الحسيني، مرجع سبق ذكره، ص 336.

(4) عاطف الغمري، الأمريكي الثاني في الشرق الأوسط، مرجع سبق ذكره، ص 142.

(5) جمال عبدالله السلطان، مرجع سبق ذكره، ص 122.

(6) قد سبق وأن عقدت الولايات المتحدة صفقة تعاون عسكري مع إسرائيل بعد نهاية حرب الخليج الثانية نهاية عام 1992، تم بموجبها تخزين معدات عسكرية أمريكية في "إسرائيل" بقيمة مليار دولار أعطت الولايات المتحدة لإسرائيل الحق في استخدام هذه الأسلحة في حالة تعرضها لأي تهديد محتمل. انظر في ذلك: جمال عبدالله السلطان، مرجع سبق ذكره، ص 173.

وفي الواقع أن الولايات المتحدة سعت إلى تخزين الأسلحة في "إسرائيل" وحدها، في إطار الاتفاق الإستراتيجي بينهما، وذلك إنطلاقاً من كونها قاعدة متقدمة للولايات المتحدة في المنطقة.

الثاني: المناورات المشتركة مع قوات بعض دول المنطقة: ففي مارس 1995 أجريت مناورات بين "إسرائيل" وبين قوات أمريكية وكويتية، في الفترة من 2 إلى 28 أبريل 1995، وأجريت مناورات بين القوات الإسرائيلية والتركية في عام 1997.

وهذه المناورات التي تقوم بها الولايات المتحدة وتشرف عليها هي عنصر ثابت في الإستراتيجية الأمريكية العسكرية في الشرق الأوسط، وأكبر هذه المناورات هي مناورات "النجم الساطع" التي تشترك فيها قوات متعددة من دول المنطقة في وقت واحد مع قوات الولايات المتحدة، وتجرى مرة كل عامين[1].

من خلال ما تقدم- ورغم حجم التعاون الذي تم بين الولايات المتحدة الأمريكية وإسرائيل في المجال العسكري، والذي وصل إلى درجة التحالف بتوقيع اتفاقيات التفاهم الاستراتيجي التي حصلت بموجبها "إسرائيل" على التكنولوجيا العسكرية المتقدمة- يبقى الجدل قائماً بين المتخصصين في مجال العلاقات الدولية، وخاصة بعد نهاية حرب الخليج الثانية- عن مستقبل "إسرائيل" ومكانتها الإقليمية في منطقة الشرق الأوسط، فهناك انقسام واضح بين جمهور العلماء، فمنهم من يؤكد نهاية مكانة "إسرائيل"، خاصة بعد انهيار وتفكك الاتحاد السوفياتي، ويدللون عن ذلك بعدم مشاركة إسرائيل الولايات المتحدة في تحالفها ضد العراق، وفريق آخر يشير إلى تزايد مكانة إسرائيل التي لا ينهيها زوال وتفكك الاتحاد السوفياتي، نظراً لحاجة الولايات المتحدة لها فيما يتيدد المنطقة من أخطار أخرى أهمها ما تسمية الولايات المتحدة "بالتطرف أو الإرهاب" ويحددون حجتهم في ذلك.

فالحديث عن مكانة إسرائيل، ومستقبل دورها الإقليمي كهدف من أهداف السياسة الخارجية الأمريكية في منطقة الشرق الأوسط، باعتبارها أحد الأسباب المؤدية لنشوء التعهد الأمريكي – لإسرائيل، حاز على اهتمام العديد من المتخصصين في مجال الاستراتيجية، وأثار جدلاً واسعاً حول هذه المكانة- خاصة

---

[1] جمال عبدالله السلطان، مرجع سبق ذكره، ص 122.

بعد نهاية حرب الخليج الثانية وتفكك الاتحاد السوفياتي في أغسطس 1991- فتناولته العديد من الدراسات، وانقسم بشأنه جمهور العلماء بين فريقين:

الأول: أنصار رأي "العبء الإستراتيجي"

يتعاظم النفوذ الإستراتيجي الأمريكي في الشرق الأوسط، خاصة بعد حرب الخليج الثانية، وانعقاد "مؤتمر مدريد"، وبعدها اتفاق أوسلو من أجل إقامة الحكم الذاتي الفلسطيني، وبالتزامن مع هذه التطورات طرحت بعض الأوساط السياسية والثقافية العربية والأجنبية فكرة تراجع الدور الوظيفي لإسرائيل كهدف للسياسة الخارجية الأمريكية في منطقة الشرق الأوسط، وبنى أصحاب هذه الفكرة آرائهم على عاملين هما[1]:

1- سقوط الاتحاد السوفياتي وانتفاء الحاجة لمواجهة المد الشيوعي في المنطقة العربية.

2- اقتراب الولايات المتحدة مباشرة من منابع النفط الخليجية بأساطيلها وقواعدها ونفوذها السياسي، ولم تعد ثمة حاجة استراتيجية لاعتماد الولايات المتحدة على إسرائيل، كي تحمي تدفق النفط إلى أسواق الغرب[2].

ويتصور أنصار هذا الرأي، بأن التحولات الدولية الإقليمية تنذر بتآكل مكانة "إسرائيل"، وذلك بالنظر إلى زوال مبررات التعهد الأمريكي لحمايتها[3]. فقد تم دحر الخطر الشيوعي في الشرق الأوسط على المستوى الإقليمي، وتم دحره عالمياً أيضاً. وبالنسبة [4] إلى المصالح النفطية الملحة- فقد ثبت بالدليل الحي عبر أزمة الخليج وتوابعها التي تواكبت وانهيار النظام الدولي- "ثنائي القطبية"- أن الولايات المتحدة وحلفاءها من الدول العربية لم تعد بحاجة إلى "إسرائيل" للحفاظ على مصالحها، بل إنها كانت عبئاً على التحرك الغربي مما استدعى إلزامها بالصمت. ولقد ظهر بصفة عامة، أن قيمة "إسرائيل" الاستراتيجية معدومة بالنسبة إلى الحفاظ على المصالح النفطية الأمريكية، وتمخضت التطورات الإقليمية على انكسار موجة المد في النظام العربي، وأصبحت الولايات المتحدة وبقية القوى الغربية موجودة في "الشرق الأوسط"

---

(1) حسن الجلبي، عدنان السيد حسين، مرجع سبق ذكره، ص 302.

(2) المرجع السابق، ص 202

(3) نصير عاروري، الإدارة الإسرائيلية للإمكانات الدولية، في العرب ومواجهة إسرائيل " احتمالات المستقبل " ، مرجع سبق ذكره، ص ص 1260 – 1261 .

(4) نظر عبد المعطي: العلاقات الأمريكية الإسرائيلية في ظل الإدارة الأمريكية الجديدة، السياسة الدولية، العدد 111 ، (يناير: 1993)، ص 89

مادياً ومعنوياً، وهي تراقب مصالحها كافة –وبشكل مباشر– ودون الحاجة إلى "إسرائيل" ووظيفتها في ردع القوى المتمردة على هيمنة الولايات المتحدة، وخاصة بعد أن أصبحت معظم وحدات النظام العربي تسعى نحو إرضاء الولايات المتحدة لكسب ودها [1].

إن المدافعين عن هذا الرأي – "العبء الإستراتيجي"– يسقطون المقولات الرئيسية لأنصار "الرصيد الإستراتيجي"، مؤكدين أن "الأرصدة" إما أن تكون تافهة أو تحتوي على عناصر سلبية تجعلها "أعباء"، وهم يشيرون إلى حرب الخليج عندما أصبح المسؤولون الأمريكيون قلقين بشدة خشية أن يؤدي تحالفهم مع "إسرائيل" إلى تقويض إمكانية نجاح التحالف العربي ضد العراق. ومن هنا مارست حكومة بوش وإدارته ضغوطاً كبيرة على الحكومة الإسرائيلية لمنعها من الرد على الهجمات الصاروخية العراقية [2].

الثاني: أنصار رأي "الرصيد الإستراتيجي

يعتمد أنصار هذا الرأي عند تحديدهم لمكانة إسرائيل ومستقبل دورها في الإستراتيجية الأمريكية على تقديرات السياسة الخارجية الأمريكية للمنطقة. فإسرائيل بنظرهم هي موضع للنفوذ وقاعدة متقدمة للولايات المتحدة يمكن من خلالها[3] السيطرة على الشرق الأوسط، وتأكيداً للمصالح المتبادلة والرابطة العضوية بينهما. إذ ينظر أنصار هذا الرأي إلى هذا الدور باعتباره سابقاً لوجود "إسرائيل"، حيث عملت الحركة الصهيونية على تفعيل هذا الدور من خلال علاقاتها ببريطانيا وفرنسا أولاً، ثم بالولايات المتحدة ثانياً[4]، فإسرائيل تعتبر رصيداً إستراتيجياً لواشنطن لا ترتبط مكانتها بمدى وجود خطر يتهدد المصالح الأمريكية في الشرق الأوسط أو بانتفائه، فالأحداث التي واكبت انهيار الاتحاد السوفياتي وتفككه، والتي بدأت تظهر فيها بوادر الهيمنة الأمريكية على النظام السياسي الدولي بعد زوال الخطر الشيوعي الذي كان منافساً قوياً لواشنطن حال بينها وبين فرض سياستها العالمية، وجميع هذه الأحداث يستند إليها أنصار "الرصيد الإستراتيجي" في تأكيدهم لبقاء مكانة "إسرائيل"

---

[1] محمد خالد الأزعر، نهاية الحرب الباردة ومكانة إسرائيل الإقليمية، شؤون عربية، العدد 76 (ديسمبر: 1993)، ص 50.
[2] فواز جرجس، السياسة الأمريكية تجاه العرب: كيف تصنع ومن يصنعها، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية،1998)، ص 93.
[3] عبداللطيف المياح، حنان الطالبي، مرجع سبق ذكره، ص 93.
[4] المرجع السابق، ص 95.

ودورها في الاستراتيجية الأمريكية واستمرار التعهد، فقد احتلت "إسرائيل" مكانة بارزة في كل ما يطرح من سياسات أمريكية جديدة تجاه المنطقة، ساهمت في تعزيز مكانتها ودورها كهدف لواشنطن، وبدت وكأنها المستفيد الوحيد من ظروف العدوان الأمريكي على العراق في حرب الخليج الثانية، ويرصد أنصار هذا الرأي بعض المؤشرات التي تؤكد حجتهم منها[1]:

1- " نجحت "إسرائيل" في الحصول على عدد من المزايا، منها إعطاؤها دور جديد تمكنت من خلاله امتلاك المزيد من إمكانات التحرك الإقليمي مستقبلاً عن طريق تكريس وتعميق الدور المخول لها كحارس للمصالح الاستراتيجية الأمريكية في المنطقة ومنفذ لها" [2].

2- احتلت مكانة متقدمة في خطة الترتيبات الأمنية، وذلك من خلال استخدامها كمخازن للأسلحة الأمريكية، ومن ثم - تحويلها إلى قاعدة إستراتيجية للأساطيل الأمريكية، وكل ذلك يزيد من عملية تنشيط التحالف الإستراتيجي "الأمريكي - الإسرائيلي" مع ضمان المحافظة على أمن واستقرار "إسرائيل".

3- زيادة نسبة ما تقدمه الولايات المتحدة من معونات "سياسية واقتصادية، وعسكرية" لإسرائيل مما يساعدها على مضاعفة قدراتها العسكرية الدفاعية مقارنة بدول المنطقة، فيصبح ميزان القوى يميل لصالحها، فتحقق "إسرائيل" بذلك استمرار تفوقها النوعي[3].

يتفق الباحث في دراسته مع فكرة بقاء دور "إسرائيل" ومكانتها، فإسرائيل تحتل ومنذ نشأتها أهمية خاصة بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية، وهو ما يعبر عنه الساسة الأمريكيون في إدارات الحكم الأمريكية المتعاقبة. ففي عهد الرئيس بيل كلنتون مثلا، أكدت إدارته هذه الأهمية وبكل وضوح، و يمكن أن نستشف ذلك من خلال خطاب وزير الخارجية الأمريكي آنذاك كريستوفر أمام مجلس الشيوخ الأمريكي في العام 1993، حيث أشاد بالعلاقات الخاصة بين الولايات المتحدة "إسرائيل"، موضحاً أن الروابط الإستراتيجية بين البلدين مهمة جداً، وأن واشنطن تؤيد حق إسرائيل في الوجود[4].

---

(1) عبداللطيف الصياح، حنان الطالبي، مرجع سبق ذكره، ص 135.

(2) تشيريل آيه روبنبرغ، إسرائيل ومصلحة أمريكا القومية، مرجع سبق ذكره، ص 135.

(3) المرجع السابق، ص 135.

(4) مثنى شعرواني حمعة، "موقع الشرق الأوسط في توجهات السياسة الخارجية للإدارات الأمريكية الجديدة"، في السياسة الأمريكية الجديدة والشرق الأوسط، مرجع سبق ذكره، ص 138.

لذلك يصبح الرأي القائل بأن أهمية "إسرائيل" الإستراتيجية قد تدنت بعد عام 1991، وأن الولايات المتحدة لم تعد بحاجة لخدماتها، هو رأي ضعيف، فالسياسة الأمريكية زاد تعهدها لحماية "إسرائيل" بعد هذا التاريخ، وستبقى هذه السياسة قائمة على الأقل في المنظور القريب لأسباب عدة يمكن للدراسة أن تحددها في الآتي[1]:-

1. إن التزايد في اهتمام السياسة الخارجية الأمريكية بمنطقة الشرق الأوسط، يجعل من إسرائيل ومكانتها تحتل مكاناً بارزاً، ويجعل من دور الأخيرة في حماية المصالح الأمريكية أكثر أهمية.

2. إن سياسة الولايات المتحدة المبنية على التعهد لحماية "إسرائيل" منذ قيامها، نابعة من النظرة الأمريكية في اعتبار "إسرائيل" امتداداً لحضارتها وقيمها، أو إنها امتداد للحضارة الأمريكية في المجتمعات العربية والإسلامية، وبما أن واشنطن تسعى إلى إضعاف الدول العربية والإسلامية كي تحافظ على هيمنتها، وهذا الهدف مشترك مع "إسرائيل" [2]. ونتيجة لهذا التوافق في الأهداف بين الطرفين جاء التعهد الأمريكي المستمر لإسرائيل على نحو كبير.

3. أصبحت "إسرائيل" جزءاً أساسياً وفعالاً من المعادلة السياسية الأمريكية، فأصبح بإمكانها التأثير – وبشكل كبير ومباشر – في سير العملية الانتخابية داخل الولايات المتحدة من خلال الصوت اليهودي، ناهيك عن تأثيرها في رسم سياسة الولايات المتحدة الشرق أوسطية من خلال وجود شخصيات يهودية في مراكز صنع القرار السياسي، خاصة وأن التعهد بحماية أمن "إسرائيل"، وتفوقها يعد من أهم أهداف السياسة الخارجية الأمريكية في الشرق الأوسط، باعتبار هذا التفوق ينظر إليه أمريكياً بأنه قوة ردع لأية قوة إقليمية قد تعرض المصالح الأمريكية للخطر[3]. ووفقاً لهذا المنظور لا يمكن فهم سياسة الاحتواء المزدوج التي اتبعتها إدارة كلنتون ومن بعده بوش ضد العراق وإيران دونما الإشارة إلى قلق أمريكا على أمن إسرائيل[4].

---

(1) جمال مصطفى عبدالله السلطان، مرجع سبق ذكره، ص 65

(2) المرجع السابق، ص 65.

(3) المرجع السابق، ص 66

(4) كاظم هاشم نعمة، المتغير الأمريكي ومستقبل الأمن في الخليج العربي، المستقبل العربي، العدد: 195، (مايو: 1995)، ص 35-36.

ويتضح من خلال هذا المبحث أنه قد تزامن مع بدء التطور المرحلي للاهتمام الأمريكي بمنطقة الشرق الأوسط كمنطقة نفوذ ومصالح حيوية في الفترة من بعد الحرب العالمية الثانية، تزايد أهمية ومكانة إسرائيل الإقليمية في مخططات السياسة الخارجية الأمريكية تجاه منطقة الشرق الأوسط، وقد حدث ذلك نتيجة لظهور عوامل أخرى ذات أبعاد تاريخية وحضارية "قيمية" ارتبطت بالرؤية والقناعات الأمريكية حول الإدعاءات بأن "إسرائيل" هي إمتداد للحضارة الغربية وفي مقدمتها الولايات المتحدة الأمريكية في منطقة الشرق الأوسط، ومن هنا برز التطابق في الأهداف والمصالح بين الولايات المتحدة الأمريكية وإسرائيل. ويمكن تحديد أهم هذه العوامل التاريخية والحضارية "القيمية" في الآتي:

1. المتشابه الحضاري بين "إسرائيل" والولايات المتحدة الأمريكية من حيث التوافق بين الخلفيتين التاريخيتين الأمريكية و "الإسرائيلية" والتي ترجع إلى التشابه الكبير بين نشأة "إسرائيل" والولايات المتحدة من ناحية الاعتماد على الاستعمار الاستيطاني لتكوين الدولة.

2. إدعاءات الولايات المتحدة باعتبار "إسرائيل" شريكاً للديمقراطية الأمريكية في العالم، ونموذجاً للديمقراطية الحقيقية في منطقة الشرق الأوسط.

3. يمكن إضافة عوامل أخرى مرتبطة بالنظام السياسي الأمريكي الذي انتشرت بداخله جماعات الضغط الإسرائيلية "اللوبي الصهيوني" والتي جاءت كنتيجة لتطور الأحداث في الفترة ما بعد الحرب العالمية الثانية، حيث تحول نشاط اللوبي الصهيوني خلال هذه الفترة إلى الولايات المتحدة الأمريكية؛ لإدراكهم لأهمية الدور العالمي الذي ينتظر الولايات المتحدة الأمريكية بعد أن خرجت كقوة منتصرة في عالم ما بعد الحرب العالمية الثانية.

وخلاصة القول إن العوامل التاريخية سواء المرتبطة منها بالتطور المرحلي لبدء الاهتمام الأمريكي بمنطقة الشرق الأوسط كمنطقة نفوذ مصالح حيوية، أو ما هو مرتبط بالعوامل التاريخية والحضارية "القيمية"، أو ما يتعلق بالنظام السياسي

الأمريكي الذي انتشر بداخله اللوبي الصهيوني، إن جميع هذه العوامل التاريخية جاءت كعامل مهم وجديد ساهم في نشوء التعهد الأمريكي – لإسرائيل وفي تطور العلاقات الخاصة بينهما.

المبحث الثالث: العوامل الاقتصادية

يعتبر استمرار تدفق نفط الشرق الأوسط إلى الولايات المتحدة وبأسعار معقولة "خاصة نفط دول الخليج العربي" أحد الأهداف الرئيسية للسياسة الأمريكية في الشرق الأوسط، لذا فإنه في الوقت الذي تسعى فيه ليكون لشركاتها نصيب في استخراج النفط وصناعته، تحاول أن تظل أسعاره العالمية في حدود معقولة، وتجعل من أولويات سياستها الأمنية ضمان حرية وصوله من مصادره في دول المنطقة إلى بقية دول العالم[1].

إن هذا الاهتمام انعكس في توجهات الرؤساء الأمريكيين، حيث ركزت السياسة الخارجية الأمريكية اهتماماتها بمنطقة الشرق الأوسط وأهميتها الاستراتيجية والاقتصادية "خاصة بعد ظهور النفط"، فبمجرد إعلان بريطانيا في يناير 1968 عن نيتها في الانسحاب من شرق السويس في فترة أقصاها نهاية عام 1971، اندفعت الولايات المتحدة إلى وضع الخطط الكفيلة لحماية مصالحها، وكان أول تصريح رسمي بشأن الخطط الأمريكية لمرحلة ما بعد حرب فيتنام، ما أعلنه الرئيس ريتشارد نيكسون في جزيرة غوام في المحيط الهادي في يوليو 1969، عن عزم الولايات المتحدة على اتباع سياسة جديدة ترتكز على دعم الأنظمة المؤيدة للولايات المتحدة [2]. لتأخذ على عاتقها دوراً رئيسياً في قمع المتمردين، وتخفيف العبء عن واشنطن- أي المشاركة الإقليمية والحد من الدور الأمريكي المباشر، وهذا يتطلب "تزويد الدول الحليفة للولايات المتحدة بدرع واق، وتقديم المساعدات العسكرية والاقتصادية المطلوبة "[3]. واستمرت السياسة الخارجية الأمريكية وصناع القرار فيها نحو السعي لضمان مصالحها النفطية في المنطقة، لدرجة أصبح فيها حماية هذا المورد هدفاً رئيسياً يتعلق بأمن الولايات المتحدة، وهذا ما أكده فعلاً الرئيس الأمريكي السابق جيمي كارتر في خطابه الذي ألقاه بمناسبة

---

[1] ظاهر شلش، "العلاقات الأمريكية في العالم العربي وإسرائيل"، في الإمبراطورية الأمريكية، الجزء الأول، مرجع سبق ذكره، ص 273.

[2] كانت ترجمة هذه السياسة التي سميت "مبدأ نيكسون" في الخليج هو إعطاء إيران الدور العسكري الأساسي للحفاظ على الأمن، أي القيام بالدور الذي كانت تقوم به بريطانيا، وعلى ضوء ذلك تم تسليم الجزر العظمى الواقعة على مدخل الخليج والتابعة لإمارتي رأس الخيمة والشارقة (طنب الكبرى والصغرى، وجزيرة أبوموسى" إلى إيران لحماية مضيق هرمز وتلبية طموحات الشاه التوسعية، خاصة وأن مصالح الشاه اتفقت مع مصالح الولايات المتحدة في تلك الفترة، بالإضافة إلى الدور الذي كانت تلعبه إيران في منظومة المواجهة الإمبريالية ضد الاتحاد السوفيتي. كما اعتمدت واشنطن أيضا على السعودية لضمان أمن واستقرار المنطقة. أنظر في ذلك: ظاهر شلش، "العلاقات الأمريكية في العالم العربي وإسرائيل"، في الإمبراطورية الأمريكية، مرجع سبق ذكره، ص 273.

[3] عبدالرحمن محمد النعيمي، الصراع على الخليج العربي، (بيروت: دار الكنوز الأدبية، 1994)، ص 58 – 59.

يوم الاتحاد في 24 يناير 1980 عندما تطرق إلى الوضع في الخليج قائلاً: " ليكن موقفنا واضحاً، إن أية محاولة من أية قوة خارجية للسيطرة على منطقة الخليج الفارسي، ستعتبر تهديداً للمصالح الحيوية للولايات المتحدة الأمريكية، وسنستخدم كل الوسائل الضرورية للرد عليها، بما في ذلك القوة العسكرية" [1]. وكان مبدأ التدخل المباشر بالقوة العسكرية هو الأساس الذي قام عليه "مبدأ كارتر 1980"، من أجل حماية منابع النفط في منطقة الخليج، ومنع أية قوة منافسة من فرض وضع إقليمي في هذه المنطقة يهدد التواجد الأمريكي فيها.

كما يشير العديد من الباحثين إلى أن منطقة الشرق الأوسط تحظى دائماً باهتمامات المسئولين الأمريكيين، وبأجهزة الدولة المتخصصة بمتابعة الأهداف والمصالح الاقتصادية للولايات المتحدة في هذه المنطقة خاصة ما يتعلق "بالثروة النفطية"، الأمر الذي جعل الموضوع يشكل بؤرة اهتمام لصنّاع القرار السياسي الخارجي الأمريكي لسنوات مضت. وجميعهم يؤكدون على ضرورة إقامة أطر عمل جديدة في منطقة الشرق الأوسط تحافظ على تأكيد قوة وتأثير الولايات المتحدة في تلك المنطقة "وخاصة الدول العربية المصدرة للنفط"، فقد اتسمت السياسة الخارجية الأمريكية بالثبات حيال منطقة الشرق الأوسط وخاصة دول الخليج العربي، وكان التغير يحدث في الأساليب دونما الأهداف الأساسية والاستراتيجية للولايات المتحدة، فمن مبدأ أيزنهاور إلى مبدأ كارتر مروراً بمبدأ نيكسون، ظلت الاستراتيجية ثابتة فيما يخص الحفاظ على مصالح واشنطن في المنطقة والمتمثلة في:-

1- إن الخطر الذي يواجه المنطقة هو خطر لمصالح الولايات المتحدة ويجب مواجهته على أن تكون هذه المواجهة متوحدة يشترك فيها الغرب الصناعي بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية [2].

2- محاولة إقامة تحالفات أو تعاون عسكري بين الدول الخليجية يرتبط بشكل من الأشكال مع الأهداف العسكرية التي تدور في فلك الإمبريالية الأمريكية، وذلك بحجة

---

[1] عبدالرحمن محمد النعيمي، مرجع سبق ذكره، ص 70.
[2] زهير شكر، مرجع سبق ذكره، ص 105.

عدم قدرة دول هذه المنطقة في الدفاع عن نفسها نتيجة لوجود فراغ أمني يتطلب إقامة هذا النوع من التحالفات [1].

3- إن نفط المنطقة هو بمثابة شريان الصناعة الأمريكية، وروح النظام الرأسمالي. لذا فإن الولايات المتحدة- باعتبارها زعيمة العالم " الحر"- لها الحق الشرعي في الحفاظ على استمرار ضخ النفط من هذه المنطقة إلى الولايات المتحدة وحلفائها حتى لو استدعى ذلك التدخل العسكري المباشر.

4- خلق حالة شبه دائمة في المنطقة عن طريق التدخل في شؤون الدول الداخلية أو عن طريق إثارة المشاكل الإقليمية بهدف استنزاف القدرات البشرية والاقتصادية لشعوب المنطقة، بهدف ربطها في دائرة الأمن الأمريكية [2].

ولا تخفى دلالة الانتصار الأمريكي في حرب الخليج الثانية "حرب تحرير الكويت من منظور تحقيق هدف رئيسي للسياسة الخارجية الأمريكية في الشرق الأوسط، وهو ضمان تدفق البترول وبالكميات والأسعار التي تلبي احتياجات وتحقق مصالح الولايات المتحدة، وقد وفرت ذريعة الغزو العراقي للكويت غطاء شرعياً وإقليمياً لتحقيق هدف ثابت للسياسة الخارجية الأمريكية، وهو تدمير أي قوة إقليمية تسعى إلى الهيمنة المنفردة على نفط الخليج[3]، فقد كانت حصة الخليج من الصادرات العالمية من النفط تبلغ 42,2% عام 1989 بإنتاج 13,4 مليون برميل يومياً، من أصل الإنتاج العالمي البالغ 30,3 مليون برميل يومياً وجميع التوقعات تشير إلى أن هذه النسبة من المتوقع أن تتخطى 60% في الأعوام القادمة.

---

[1] احمد عبدالعزيز شكاره، "الفكر الاستراتيجي الأمريكي والشرق الأوسط في النظام العالمي الجديد" في العرب وتحديات النظام العالمي، تأليف: محمد الأطرش، وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص 216.

[2] زهير شكر، مرجع سبق ذكره، ص 105.

[3] نهى مكاوي، "الإدارة الأمريكية الجديدة وتوجهاتها في السياسة الخارجية"، في الإدارة الأمريكية الجديد والشرق الأوسط، تحرير هالة سعودي، (القاهرة: مركز البحوث والدراسات السياسية، 1993)، ص 102.

- وتظهر أهمية هذا الانتصار الأمريكي قراءة وثيقة "الأمن القومي للولايات المتحدة" التي أصدرت عن البيت الأبيض الأمريكي في مارس 1990، أي عشية حرب الخليج الثانية، إذا أكدت الوثيقة على أن موارد الطاقة ضرورية للأمن والتقدم الأمريكي وأن اعتماد العالم المتقدم على موارد الطاقة في منطقة الشرق الأوسط، يؤكد أهمية انسياب النفط دون أية معوقات، وأن هذا يعد من المصالح الأمريكية الهامة، كما أشارت الوثيقة إلى أن للولايات المتحدة، وقد واجبت عدة تهديدات لمصالحها النفطية في الشرق الأوسط خلال الثمانينات، بتوجب عليها حماية اقتصادية من أي اضطرابات في إمدادات النفط من هذه المنطقة. أنظر في ذلك: نهى مكاوي، "الإدارة الأمريكية الجديدة وتوجهاتها في السياسة الخارجية"، في الإدارة الأمريكية الجديد والشرق الأوسط، مرجع سبق ذكره، ص 102.

لمزيد من المعلومات أنظر: حافظ برجاس، الصراع الدولي على النفط العربي، (بيروت: بيسان للنشر والتوزيع والإعلام، 2000)، ص ص 303 - 325.

- محمد المجذوب، الصراع الدولي على النفط العربي، (بيروت: بيسان للنشر والتوزيع والإعلان، 2000)، ص ص 303 - 325.

كما توضح الأرقام أيضاً زيادة استهلاك الولايات المتحدة من النفط بنسبة 9.8% إذا انتقل من 15.7 إلى 17.2 مليون برميل يومياً، في حين أن إنتاجها القومي قد بدأ ينخفض منذ عام 1985 ليهبط إلى 7.7 مليون برميل يومياً عام 1989، ويفترض أن يستمر هذا الهبوط حسب ما أوردته وكالة الإعلام الطاقي الأمريكي لعام 1998، والذي يقدر لتصل إلى 5.9 مليون برميل يومياً في عام 2000، وبالتالي فقد زادت واردات النفط الخام بمقدار 3 مليون برميل يومياً عامي 1985 – 1989 ، لتشكل عام 1989 ما نسبته 42% من الاستهلاك القومي، وهو مستوى قد زاد بنسبة تتراوح بين 55% و 60% عام 2000، أما الواردات من بلدان الخليج خاصة فقد ارتفعت من 304 ألف برميل يومياً عام 1985 إلى 1,87 مليون برميل يومياً عام 1989، أي بنسبة 26% من إجمالي الواردات الأمريكية من النفط، حيث قدرت الدراسات الاقتصادية لعام 1998 أن تصل إلى نحو 40% من الواردات الأمريكية عام 2000 [1].

فقد بدأ واضحا ومنذ مطلع التسعينيات أن الدول الخليجية أصبحت تضم النصيب الأعظم من الاحتياطي النفطي المؤكد في العالم، وقد شهد حجم ونصيب الاحتياطي العربي الخليجي زيادة هامة خلال العقد الثاني للثمانينات، ففي نهاية 1989 بلغ حجم الاحتياطي النفطي المؤكد للدول العربية أكثر من 600 مليار برميل، وهو ما مثل أكثر من 60% من الاحتياطي النفطي المؤكد في العالم، وقد زاد هذا الاحتياطي بنحو 186 مليار برميل أو بنحو 45% مقارنة بنهاية عام 1986، وقد تركز في السعودية والعراق والإمارات والكويت، أكثر من 55% من الاحتياطي العالمي[2]. فمن الطبيعي أن تسعى الولايات المتحدة إلى ممارسة السيطرة المباشرة على منابع هذا المورد، وقد قدم لها العدوان على العراق الفرصة التاريخية لممارسة هذه السيطرة [3]. أنظر الجدول رقم [1] [4].

---

(1) مجذاب بدر عدنان، محي الدين حسن، مرجع سبق ذكره، ص ص 644 – 645.

(2) طه عبدالعليم طه، إدارة السيطرة على النفط العربي، كراسات استراتيجية، العدد 9، (نوفمبر: 1991)، ص 10.
- لمزيد من المعلومات أنظر، فايز سارة : العرب والنفط : قراءة في مؤشرات بعض الأرقام وآثارها، مجلة الوحدة، العدد43(أبريل: 1988)، ص ص 112 – 118 .

(3) مجذاب بدر عدنان، محي الدين حسن، مرجع سبق ذكره، ص ص 644 – 645.

(4) عبدالرزاق فارس الفارس، أزمة الخليج وأزمة الطاقة وسلاح النفط العربي، المستقبل العربي العدد 145، (مارس: 1991)، ص 36

وتؤكد الدراسات الاقتصادية أن الاقتصاد الأمريكي يسعى دائماً نحو القيام بالإصلاحات العميقة التي من شأنها أن تعيد إليه الحيوية والقدرة على التعايش تنافساً مع اقتصاديات قطبي المركز الآخرين "الأوروبي –والياباني"، فأسهل طريق أدت للاحتفاظ بالهيمنة على المركز التي تمارسها- والتي لم يعد لها ما يبررها بعد سقوط المعسكر الاشتراكي- هو جعل اقتصاديات دول المركز الأخرى في وضعية رهائن عن طريق السيطرة المباشرة على منابع الثروة النفطية التي تختزن منها منطقة الخليج وحدها ثلثي الاحتياطي العالمي المعروف[1].

إن مسألة إصرار واشنطن الإبقاء على هيمنتها العسكرية والاقتصادية، بعد اختفاء المنافس التقليدي "الاتحاد السوفياتي" يطرح سؤالاً: ضد من تتم هذه التعبئة؟ بعد أحداث حرب الخليج الأخيرة، فمن الواضح أن هناك فكرة يراد غرسها في أذهان دول المنطقة العربية، مفادها أن هناك خطراً يكمن في الجنوب، وبعض المتطرفين الأصوليين الذين حلو محل "الخطر الشيوعي"، وأنه على العرب أن يبقوا على حالة تعبئة دائمة للتصدي لهذا الخطر[2].

يتضح أن للولايات المتحدة مصالحها السياسية والاستراتيجية والاقتصادية الضخمة، ومن الصعب فصل الإمبريالية من نزعتها العسكرية الغريزية، فواشنطن- كما لاحظ الكثير من المحللين الغربيين البارزين- تعيش منذ عام 1945، على سياسة الاقتصاد الحربي، وإذا ما انهار هذا الاقتصاد تغرق البلاد في أزمة خطيرة لا يمكن تجاوزها، وهذا ما أشارت إليه العديد من الدراسات في أن الولايات المتحدة لم تخرج من أزمة الثلاثينيات إلا بفضل الاستهلاك الحربي الخيالي خلال الحرب العالمية الثانية. وذلك يفسر أهمية الشرق الأوسط بالنسبة لواشنطن، التي أصبحت تعتمد على "القوة النفطية" لهذه المنطقة لتغطية العجز في اقتصادها، الذي سبق وأن أشرنا، بأنه "اقتصاد حربي" يحتاج للدعم المتواصل ليضمن استمراريته[3].

---

[1] جمال قندان، "النظام عالمي جديد أم سيطرة استعمارية جديدة"، في العرب وتحديات النظام العالمي، تأليف: محمد الأطرش وآخرون (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1999)، ص 135.

- لمزيد من المعلومات أنظر، وليد خدوري، "الولايات المتحدة الامريكية والنفط العربي، "الواقع والمستقبل"، في الوطن العربي والولايات المتحدة الأمريكية، تحرير هالة سعودي، تأليف: جمال عبدالجواد وآخرون، (القاهرة: معهد البحوث والدراسات العربية، 1996)، ص ص 49 - 71

[2] المرجع السابق، ص 141

[3] إسماعيل صبري عبدالله، "الكوكبة الرأسمالية العالمية في مراحل ما بعد الإمبريالية"، في العرب وتحديات النظام العالمي، تأليف: محمد الأطرش وآخرون(بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1999)، ص 73 – 74.

جدول رقم (1)

الاحتياطات العالمية من النفط (كانون الثاني/ يناير 1990)

المنطقة	الاحتياطي النفطي/ مليار	الإنتاج / برميل يومياً	العمر المتوقع / سنة
الأميركيتان	107.020	15.696	
الولايات المتحدة	25.860	7.675	9.2
كندا	6.133	1.588	10.6
المكسيك	56.365	2.618	59.0
فنزويلا	58.504	1.732	92.6
دول أخرى	10.158	2.083	
أوروبا الغربية	17.822	3.759	
بريطانيا	4.255	1.743	6.7
النرويج	11.546	1.470	21.5
دول أخرى	3.021	0.546	
أفريقيا	58.837	6.369	
الجزائر	9.200	0.698	36.1
ليبيا	22.800	1.100	56.7
نيجيريا	16.000	1.605	27.3
مصر	4.500	0.854	14.4
دول أخرى	6.337	2.112	
آسيا و الشرق الأقصى	22.545	3.214	
إندونيسيا	8.200	1.209	18.6
ماليزيا	2.950	0.557	14.5
الهند	7.516	0.673	30.6
دول أخرى	3.879	0.775	
الشرق الأوسط	660.447	16.031	
السعودية	204.909	4.936	141.5
الامارات العربية المتحدة	98.105	1.844	145.8
الكويت	94.525	1.543	168.0
العراق	100.000	2.830	96.8
ايران	92.860	2.934	86.7
دول اخرى	19.998	1.943	
مجموع العالم (غير الدول الاشتراكية)	917.471	44.070	
مجموع العالم	1.1001572	59.381	

المصدر: عبدالرزاق هاوس العراس، أزمة الخليج وأزمة الطاقة وسلاح النفط العربي، المستقبل العربي العدد 145 (مارس 1991)، ص 36.

فقد أعلن "المعهد الدولي للدراسات الاستراتيجية في لندن" أن حجم الميزانيات الدفاعية لدول الشرق الأوسط قد وصل (56 مليار دولار) عام 1997، بزيادة نسبتها 5% على العام السابق، وأن دول الشرق الأوسط هي أكبر مستورد للسلاح وبخاصة دول الخليج العربية، وبالنسبة للدول المصدرة للأسلحة جاءت الولايات

المتحدة في المركز الأول بمبيعات قدرها (21 مليار دولار) لترفع حصتها في سوق السلاح العالمية إلى 45% [1].

الجدول رقم [2] يبين الصادرات الأمريكية من السلاح خلال الفترة ما بين عامي 1990 – 1998، ويشمل المبيعات التي تتفاوض بشأنها وزارة الدفاع، والعقود المباشرة التي تبرمها صناعة السلاح، ويندرج تحت بند مبيعات وزارة الدفاع الصادرات التي تحصل على دعم رسمي، وتكلفة برامج التعليم والتدريب العسكري الدولي، ناهيك عن حجم الإنفاق العسكري الأمريكي، حيث سجلت المعدلات الصادرة عن المركز الأمريكي للمعلومات العسكرية أن المتوسط السنوي لما تنفقه الولايات المتحدة على إنتاجيا العسكري يقدر بـ 385,4 مليار دولار خلال الفترة من 1945 – 1998 أنظر الجدول رقم [3] [2].

الجدول رقم [2]

يوضح الصادرات الأمريكية من السلاح خلال الفترة من 1990 – 1998 (القيمة بآلاف الدولارات)

السنة المالية	مبيعات تعاقدت عليها وزارة الدفاع	عقود تبرمها صناعة السلاح مباشرة	الإجمالي
1990	7.717.654	6.215.959	13.933.618
1991	8.777.887	5.165.782	13.943.169
1992	10.054.024	2.667.219	12.721.242
1993	11.313.734	3.808.085	15.121.819
1994	9.467.058	3.339.128	12.806.186
1995	11.939.869	3.172.773	15.112.642
1996	11.574.274	1.562.704	13.136.978
1997	19.233.337	1.818.273	21.051.610
1998	13.22.596	2.044.829	15.567.524
الإجمالي	103.599.938	29.794.851	133.294.789

المصدر: سيجيني رولا رماني، الاقتصاد الأمريكي "الجميل القبيح" في الإمبراطورية الأمريكية، الجزء الأول، تأليف: رامزي كلارك وآخرون(القاهرة: مكتبة الشروق، 2001)، ص 198
نقلا عن مكتب المراقب الأمريكي بوزارة الدفاع الأمريكية.

---

[1] عمر رضا بيومي، مخاطر أسلحة الدمار الشامل الإسرائيلية على الأمن القومي العربي: دراسة في ضوء إنهيار مصداقية مجلس الأمن في النظام الدولي الجديد المزعوم، (القاهرة: دار النهضة العربية، 2002)، ص ص 63 – 64 – 65.

[2] سيجيني رولا رماني، "الاقتصاد الأمريكي "الجميل والقبيح" في الامبراطورية الأمريكية، تأليف رامزي كلارك وآخرون، ص ص 198 – 199 – 200.

جدول رقم [3]

يوضح الانفاق العسكري الأمريكي السنوي للسنوات 1945 – 1996 بمليارات الدولارات

السنة	الانفاق	السنة	الانفاق	السنة	الانفاق
1945	962.7	*1963*	293.3	1981	260.8
1946	500.6	1964	294.8	1982	282.0
1947	133.7	1965	268.3	1983	303.2
1948	94.7	1966	297.3	1984	318.1
1949	127.8	1967	354.3	1985	343.7
1950	133.00	1968	388.9	1986	363.7
1951	225.7	1969	371.8	1987	371.1
1952	408.5	1970	346.0	1988	372.8
1953	437.0	1071	311.7	1989	376.2
1954	402.1	1972	289.1	1990	358.7
1955	344.50	1973	259.5	1991	316.5
1956	320.7	1974	343.8	1992	328.6
1957	322.4	1975	242.0	1993	362.1
1958	317.9	1976	234.0	1994	290.3
1959	306.9	1977	233.7	1995	272.1
1960	289.6	1978	233.2	1996	265.6
1961	291.1	1979	237.4		
1962	300.00	1980	246.2		

المصدر: سبجيني رولا رمالي، الاقتصاد الأمريكي "الجميل القبيح" في الإمبراطورية الأمريكية، الجزء الأول، تأليف: رامزي كلارك وآخرون(القاهرة: مكتبة الشروق، 2001)، ص 200

- إجمالي الانفاق العسكري للفترة من 1998 – 1991 = 13,1 ألف مليار دولار.
- متوسط الانفاق السنوي مع استبعاد الحرب الكورية والفيتنامية = 385,4 مليار دولار.
- نقلاً عن المركز الأمريكي للمعلومات العسكرية.

من هذا المنطلق– ونتيجة لحجم التكاليف المالية التي تنفقها الولايات المتحدة الأمريكية على إنتاجها الحربي– أصبحت تبحث دائما عن مورد يساعدها في تغطية تكلفة هذا الإنتاج الذي ارتبطت به مباشرة مصالح الولايات المتحدة الأمريكية، لدرجة أصبح فيها ضمان أمن الخليج أحد الأهداف الثابتة لواشنطن، نظراً لما تمثله هذه الدول – دول الخليج– من مخزون نفطي هائل تعول عليه الإدارة الأمريكية في سياساتها المطروحة لبناء وتقوية اقتصادها داخل وخارج حدودها [1].

فالسياسة الخارجية الأمريكية أعطت أهمية كبيرة للعامل الاقتصادي كواحد من أهم العوامل المهمة في العلاقات الدولية، وبموجب ذلك استفردت الولايات المتحدة وسياستها الخارجية بعد انهيار وتفكك الاتحاد السوفيتي بمقدرات العالم، باعتبارها الدولة القوية التي تملك قدرات عسكرية وسياسية ودبلوماسية ووضع اقتصادي يؤهلها

---

[1] ظاهر شاش، "العلاقات الأمريكية مع العالم العربي وإسرائيل"، في الإمبراطورية الأمريكية، الجزء الأول، مرجع سبق ذكره، ص 306.
- لمزيد من المعلومات أنظر: طه محذوب، "السياسة الأمريكية في الشرق الأوسط خلال القرن العشرين"، في الامبراطورية الأمريكية، الجزء الأول، مرجع سبق ذكره، ص ص 349 – 384.

لتكون القوة المنفردة على الصعيد العالمي، ولكي تحافظ الولايات المتحدة على هذه المكانة الدولية، وعلى هذا الوضع المتميز اعتمدت على عدة محاور كان من أبرزها: إدراك الولايات المتحدة وصناع القرار فيها بأن سيطرتها على مصادر الطاقة والموارد الأولية في دول العالم- وبخاصة منطقة الشرق الأوسط- تجعلها تتحكم في مقدرات الاقتصاد العالمي، وهذا ما يفسر الدور الذي قامت به الولايات المتحدة في استغلالها أحداث الثاني من أغسطس 1990 والظروف التي أفرزتها حرب الخليج الثانية، مستخدمة أسلوباً جديداً يعتمد على التدخل العسكري المباشر بدلاً من اعتماد سياسة الردع لإحكام سيطرتها على الخليج العربي حيث منابع النفط، الأمر الذي سيمكنها من التحكم في الاحتياطات النفطية العالمية بشكل عام، خاصة بعد تهميش دور الأمم المتحدة، وحصر دورها في منح الشرعية الدولية على القرارات التي تصدر باسمها دون أن تغير عن أهدافها[1].

إن تبلور الاهتمام الأمريكي بالموارد البترولية لمنطقة الشرق الأوسط "وبخاصة دول الخليج العربية"، كان البداية الحقيقية لظهور مجموعات الضغط الخاصة "اللوبي البترولي" – ذات الاهتمام بالقضايا السياسية التجارة الخارجية[2].

وقد بذلت هذه المجموعات جهوداً كثيرة في سبيل توجيه السياسة الأمريكية نحو تركيز الاهتمام بنفط الشرق الأوسط، وبمنطقة الخليج العربي، منذ بداية اكتشاف النفط في هذه المناطق، حيث اتجهت الولايات المتحدة إلى إقامة علاقات خاصة مع السعودية وغيرها من الدول الخليجية، واستمر هذا التأثير من قبل "اللوبي البترولي" حتى أصبحت منطقة الخليج العربي تدخل من ضمن أولويات الأهداف الأمريكية في منطقة الشرق الأوسط.

لذلك أصبح لمنطقة الشرق الأوسط أهمية استراتيجية للسياسة الخارجية الأمريكية أثرت في تزايدها ثلاثة عوامل حددت أسس وتوجهات السياسة الأمريكية في منطقة الخليج[3]:

---

[1] عبدالقادر فهمي، النظام الاقليمي العربي "احتمالات ومخاطر التحول نحو الشرق أوسطية" (عمان: دار وائل للنشر، 1999)، ص ص 52 – 53 – 54 – 55.

[2] محمد عبدالعزيز ربيع، صنع السياسة الأمريكية والعرب مرجع سبق ذكره، ص 94.

[3] زهير شكر، مرجع سبق ذكره، ص 13.

- لمزيد من المعلومات انظر: طه المجذوب، "الهيمنة الأمريكية والوجود الأمريكي في الخليج العربي والشرق الأوسط"، في الإمبريالية الأمريكية، الجزء الثاني، ص ص 79 - 106

1. الفراغ الذي تركته الدول الكبرى، والذي حلّ مكانه التواجد الأمريكي، ومن ثم أصبحت مسألة حماية هذا التواجد هدفاً رئيساً لتوجهات السياسة الأمريكية التي يرتبط أمنها واستقرارها بأمن واستقرار هذه الدول.

2. التزايد المستمر للأهمية الاقتصادية "وخاصة النفط" للمنطقة.

3. الأهمية العسكرية لمنطقة الشرق الأوسط والخوف من دخول منافس قوي قد يشكل خطراً على مصالح واشنطن في سيطرتها على ثروات المنطقة.

للاهتمام الأمريكي بمنطقة الشرق الأوسط علاقة بمخزون هذه المنطقة "من الثروة النفطية" التي تتمتع بها دول المنطقة "خاصة الدول الخليجية"، فهناك شبه إجماع بين الباحثين المتخصصين على اعتبار النفط الذي تنتجه دول الأوبك- وبخاصة الدول الخليجية- هو بمثابة العصب الأساسي الذي ترتكز عليه مقومات الحياة في الدول الصناعية المتقدمة، وفي مقدمتها الولايات المتحدة الأمريكية، فقد تزايد اهتمام واشنطن على النفط المستورد وخاصة نفط الدول العربية، فقد ارتفعت وتضاعفت واردات الولايات المتحدة النفطية حيث قدرت وارداتها النفطية من الخارج بـ 60% من مجمل استهلاك الولايات المتحدة عام 1990[1]. ويشكل نسبة ما تستورده الولايات المتحدة من الخليج بـ 37,9% أنظر الجدول رقم [4] [2].

جدول رقم [4]

نسبة إمدادات النفط الخليجي للدول الصناعية من استيرادها الكلي %

	1964	1972	1977	1979	1986	1990
الولايات المتحدة	24	19	39	28.4	6.6	37.9
أوروبا	62	63	69	62		41
اليابان	85	82	79	70	68.8	68

المصدر: عبد الرحيم محمد النعيمي، الصراع على الخليج العربي، الطبعة الثانية(بيروت:دار الكنوز لأدبية،1994)،ص 216

وفي دراسات اقتصادية أخرى سجلت الأرقام اعتماد الولايات المتحدة على 50% من النفط المستورد في التسعينيات[3]، فقد بلغ مجموع هذه الواردات

---

[1] زهير شكر، السياسة الأمريكية في الخليج العربي "مبدأ كارتر"مرجع سبق ذكره، ص 17.

[2] عبدالرحمن محمد النعيمي، الصراع على الخليج العربي، مرجع سبق ذكره، ص 216.

[3] فقد حذر وكيل وزارة الطاقة الأمريكي السابق السيد وليم وايت، في كلمة له أمام لجنة الطاقة والموارد الأولية في مجلس الشيوخ الأمريكي في 8 مارس 1995 أن مستوى الواردات النفطية الحالية قد بلغ حوالي نصف الاستهلاك المحلي، وهو المستوى الذي يبدأ معه

عام 1994 حوالي 7,050 مليون برميل يومياً، نصفه تقريباً من دول منظمة الأوبك، كما هو وارد في الجدول (5)، وتتصدر المملكة العربية السعودية دول العالم في تصدير النفط إلى الولايات المتحدة، وقد تزايد معدل الصادرات النفطية السعودية إلى الولايات المتحدة في التسعينيات ما بين 1,179 مليون برميل يومياً في عام 1990، و1,299 مليون برميل يومياً في عام 1994. وهناك أيضاً بعض الصادرات من دول عربية أخرى أهمها الكويت "حوالي 307,000 برميل يومياً في عام 1994"، ولكن معدل هذه الصادرات ينقص قليلاً بالنسبة لمجموع ما تستورده الولايات المتحدة. هذا بالإشارة إلى أن العراق كان يصدر في منتصف عام 1994 إلى الولايات المتحدة حوالي 950,000 برميل يومياً من النفط الخام، وذلك ضمن سياسة محاولته للولوج في الأسواق الأمريكية. ولكن هذه السياسة توقفت مع بدء الحظر النفطي على العراق في 2 أغسطس 1990[1].

جدول رقم (5)

الواردات النفطية الأمريكية من عام 1990 - 1994

أقطار الأوبك	1990	1991	1992	1993	1994
السعودية	1,179	1,660	1,587	1,268	1,299
نيجيريا	783	987	661	818	622
فنزويلا	658	670	815	969	1,068
العراق	511	-	-	-	-
أندونيسيا	98	100	70	65	93
الكويت	79	4	39	342	307
غابون	94	84	123	151	194
الجزائر	66	44	24	22	21
دول أخرى الأوبك	1	-	-	11	10
مجموع دول الأوبك	3,439	3,249	3,318	3,546	3,574
مجموع دول الأوبك	2,496	2,461	2,654	3,116	3,476
المجموع العام	5,935	5,712	5,973	6,662	7,050
نسبة الأوبك	%57,49	%56,88	%55,76	%53,23	%50,70

المصدر: وليد خدوري، "الولايات المتحدة والنفط العربي "الواقع والمستقبل"، في الوطن العربي والولايات المتحدة، تحرير: هالة مصطفى، تأليف: جمال عبدالجواد وآخرون، (القاهرة: المكتبة العربية للتربية والثقافة والعلوم: معهد البحوث والدراسات العربية، 1996)، ص 37.

المسئولون الأمريكيون يرفع راية الخطر والتحذير من عواقب هذه السياسات على الأمن القومي، وقد توقع السيد وليد أن تستمر هذه الواردات في الارتفاع في المستقبل المنظور مما سيؤدي إلى احتمال حدوث نقص في الإمدادات وارتفاع في الأسعار ونتائج سلبية على الاقتصاد الوطني. أنظر في ذلك: وليد خدوري: الولايات المتحدة النفط العربي "واقع ومستقبل" في الوطن العربي والولايات المتحدة الأمريكية، مرجع سبق ذكره، ص 57.

[1] وليد خدوري، "الولايات المتحدة النفط العربي "واقع ومستقبل""، في الوطن العربي والولايات المتحدة الأمريكية، مرجع سبق ذكره، ص ص 56 - 57.

إن هذه المعدلات توضح مدى أهمية نفط الخليج العربي الذي أصبح محور القضايا السياسية والاقتصادية في الشرق الأوسط، والذي يتحكم في حركة الأحداث في المنطقة، بل إن مستقبل النفط بقوته وصراعاته يتركز في منطقة الخليج العربي الذي تتزايد أهميته في أسواق النفط الدولية- على الرغم من انخفاض نصيب النفط في التجارة الدولية من نحو 18% عام 1980 إلى نحو 8% في عام 2003، وكذلك على الرغم من انخفاض نسبته في استهلاك الطاقة في الدول الصناعية من نحو 55% عام 1980 – إلى 42% عام 2003 [1].

ورغم ما يقال عن ضخامة نفط بحر قزوين المقبل، وسلاح النفط الروسي الذي تلوح به الولايات المتحدة كورقة ضغط كبديل للنفط العربي، إلا أن الواقع يؤكد عكس ذلك، حيث تقدر كمية الاحتياطي في المؤكد لنفط الخليج العربي حتى شهر 11. 2002 بنحو 671 مليار برميل (64% من الاحتياطي الدولي، ولدول مجلس التعاون الخليجي وحدها نحو 446 برميل (45% من الاحتياطي الدولي)، ويبلغ نصيب الدول العربية ككل 634 مليار برميل (61% من الاحتياطي العالمي)، كما يبلغ حجم الإنتاج النفطي الخليجي نحو 30% من الإنتاج العالمي، وتأتي السعودية على رأس القائمة العربية من حيث حجم الاحتياطي والذي يبلغ 262 مليار برميل (25% من الاحتياطي العالمي)، وتنتج حوالي 8,8 مليون برميل يومياً (11,6% من الإنتاج العالمي) في حين تأتي العراق في المرتبة الثانية عربياً بحجم إنتاج يبلغ حالياً 2,4 مليون برميل يومياً، وبحجم احتياطي يبلغ نحو 112 مليار أو ما يمثل (11% من الاحتياطي العالمي)، في حين تأتي الإمارات والكويت في المرتبة الثالثة، وبشكل 9% من الاحتياطي العالمي[2]. أنظر الجدول رقم [6].

نتيجة لهذه الأرقام التي جميعها تشير إلى حجم الإنتاج النفطي لدول الخليج والشرق الأوسط، على مستوى المنطقة والاحتياطي العالمي، تصل الدراسة في هذه الجزئية إلى جملة من النتائج وهي كالتالي:-

---

(1) خليل العناني، دور النفط في الأزمة العراقية – الأمريكية، السياسة الدولية العدد: 151 (يناير: 2003)، ص 34

(2) المرجع السابق، ص34.

أولاً: جميع الدراسات والبحوث الاقتصادية تؤكد ازدياد أهمية الشرق الأوسط بصفة عامة، والخليج العربي بصفة خاصة في تخطيط الاستراتيجية الأمنية للسياسة الأمريكية الاقتصادية، مما يعني استمرار هذه السياسة نحو تأكيد تواجدها وتمركزها الكامل في هذه المنطقة من أجل حماية أمنها ومصالحها الخاصة، والتي أصبح حماية الثروة النفطية لدول الخليج أحد أولوياتها، ومبرر تواجدها في منطقة الشرق الأوسط.

جدول رقم [6]

خريطة توضح أهم القوى النفطية في العالم حتى نهاية 2002

	الاحتياطيات النفطية (بالمليار برميل)	النسبة المساهمة العالمية (%)	حجم الإنتاج (مليون برميل/ اليوم)	نسبة المساهمة العالمية (%)
السعودية	261,8	24.9	8,8	11,8
العراق	112.5	10.7	2,4	3,3
الإمارات	97,8	9.3	2,4	3,2
الكويت	96.5	9.3	2,1	2,9
ايران	89,7	8.5	3,7	5,1
فنزويلا	77,7	7.4	3,4	4,9
روسيا	48,6	4,6	7,1	9,7
الولايات المتحدة	30.4	2.9	7,7	9,8
ليبيا	29,5	2,8	1,4	1,9
المكسيك	26.9	2,6	3.6	4,9
الصين	24	2,3	3,3	4,6
نيجيريا	24	2.3	2,1	2,9
النرويج	9,4	0,9	3,4	4,5
الجزائر	9,2	0.9	1,6	1,8
كندا	6.6	0.6	2,8	3,6
المملكة المتحدة	4,9	9.5	2,5	3,3
الشرق الأوسط	685,6	65.3	22,2	30
منظمة الأوبك	818.8	87	30,2	40,7
العالم	1.050	100	74,5	100

المصدر: خليل العناني، دور النفط في الأزمة العراقية – الأمريكية، السياسة الدولية، العدد: 151 (يناير: 2003)، ص 42.

ثانياً: بعد أن انتهجت الولايات المتحدة سياسة "الاقتصاد الحربي عام 1945"، والذي أصبح يثقل كاهل الولايات المتحدة، من حيث الميزانية العامة لهذا الإنتاج العسكري، زادت أهمية النفط كمصدر وممول للولايات المتحدة تعتمد عليه في تغطية الميزانية العامة، ومن هنا ربطت الولايات المتحدة أمن الخليج بسياستها الخارجية، واعتبرت المساس بأمنه هو تهديد لأمن واشنطن ذاتها، يتطلب حمايته ولو باستخدام القوة العسكرية، وهذا ما قام عليه مبدأ كارتر الشهير فيما يخص قوات الإنتشار السريع.

ثالثاً: إن ما تقدم من نتائج كان أحد العوامل المهمة التي ساعدت على نشوء وتطور التعهد الأمريكي – لإسرائيل، خاصة وأن تواجد الأخيرة خلق المبرر للتواجد الأمريكي في منطقة الشرق الأوسط لحماية مصالحها وأهدافها التي يأتي النفط في مقدمتها.

نستخلص من خلال هذا المبحث، مدى الأهمية الاقتصادية التي يمثلها نفط الشرق الأوسط- "نفط دول الخليج العربي"- بالنسبة للاقتصاد الأمريكي، خاصة بعد أن تبين ومن خلال الإحصاءات والأرقام التي تم عرضها في هذا الجزء من الدراسة ضخامة حجم ما تستورده الولايات المتحدة الأمريكية من النفط، حيث وصل متوسط المعدل العام من إمدادات النفط الخليجي للولايات المتحدة الأمريكية خلال عقد التسعينيات نسبة 37,9% من حجم استيرادها الكلي الذي قدر بنسبة 50% خلال تلك الفترة.

إن هذا التزايد في الاعتماد الأمريكي على نفط الشرق الأوسط- "نفط دول الخليج العربي" – جاء كعامل جديد ومهم ساعد في نشوء التعهد الأمريكي لإسرائيل، خاصة بعد أن سيطرت على الرؤساء وكبار المسئولين الأمريكيين وأصحاب الشركات النفطية الكبرى معتقدات وأفكار "الحركة المسيحية الأصولية" التي يؤكد زعماؤها باستمرار على أهمية مكانة إسرائيل كقاعدة متقدمة بمنطقة الشرق الأوسط لخدمة وحماية الأهداف والمصالح الأمريكية التي يأتي النفط في مقدمتها.

وتجدر الإشارة إلى أنه ليست بالضرورة أن تكون حماية إسرائيل للأهداف الأمريكية بمنطقة الشرق الأوسط عن طريق استخدامها مباشرة، فالولايات المتحدة

الأمريكية لم تستخدم "إسرائيل" في صراعها مع الاتحاد السوفيتي في فترة الحرب الباردة " 1948 – 1990"، ولا في حربها على الخليج "1990 – 1991"، "2000 – 2003"، ولكن قد يأتي هذا الاستخدام بطرق وأساليب غير مباشرة نظراً لحساسية التدخل الإسرائيلي المباشر وإنعكاس ذلك على مواقف الدول العربية، ومن هنا خلقت "إسرائيل" المبرر الدائم للتواجد الأمريكي بمنطقة الشرق الأوسط تحت مسميات عديدة، مرة بحجة حماية الديانة اليهودية والمسيحية، أو لحماية أمن "إسرائيل"، وتارة أخرى بحجة إدارتها التسوية السلمية للصراع الفلسطيني – الإسرائيلي، وآخرها: كان حماية المنطقة من الأصولية الإسلامية ومواجهة المتطرفين والإرهابيين.

إن هذه المسميات التي يرتبط بها أمن "إسرائيل" مباشرة، أوجدت المبرر الدائم للتواجد الأمريكي لحماية أهدافها النفطية بمنطقة الشرق الأوسط، فكان من الطبيعي أن يحدث التطور في العلاقات الأمريكية – الإسرائيلية على أساس التعهد الأمريكي المستمر لحماية إسرائيل وضمان تفوقها.

خلاصة الفصل الأول

إن تطور العلاقات الأمريكية – الإسرائيلية وما نتج عنها من تعهد أمريكي لحماية "إسرائيل"، قد جاء كنتيجة لتأثير ثلاثة عوامل يمكن من خلالها فهم الأسس والمرتكزات التي يقوم عليها التعهد الأمريكي لإسرائيل:-

أولاً: العوامل الدينية:

ارتبط هذا العامل- وكما لاحظنا- بالنشأة الدينية للولايات المتحدة الأمريكية، حيث اتضح اعتناق جميع المهاجرين البروتستانت الأوروبيين الذين قدموا إلى العالم الجديد "أمريكا" سنة 1620 للتعاليم والمعتقدات التوراتية وتفسيرات العهد القديم.

فقد تطورت هذه التعاليم والمعتقدات التوراتية "المسيحية الصهيونية"، خاصة بعد ظهور الحركة الصهيونية اليهودية التي أسسها تيودور هيرتزل في أغسطس عام 1897 في أول مؤتمر صهيوني في مدينة بازل في سويسرا، حيث اختلطت تلك التعاليم والمعتقدات التوراتية القديمة مع معتقدات وتعاليم أنصار الحركة الصهيونية اليهودية، فنشأت بذلك حركة جديدة في الولايات المتحدة الأمريكية "الحركة الأصولية

المسيحية"، وتعتبر الطوائف البروتستانتية والتي تشكل غالبية الحركة المسيحية الأصولية من أهم الكنائس الأمريكية تأثيراً في السياسة العامة الأمريكية، باعتبارها كنيسة الطبقة العليا كنيسة البروتستانت الأنكلو سيكسون –البيض– التي يحرص الرؤساء وكبار المسئولين الأمريكيين، وأصحاب الشركات النفطية الكبرى الاجتماع بقياداتهم والالتحاق بعضويتها.

ويعتنق أنصار هذه الحركة أفكاراً ومبادئ ومعتقدات حول أهمية مكانة إسرائيل الإقليمية بحماية الأهداف الأمريكية بمنطقة الشرق الأوسط، ومن هنا جاء هذا العامل "الديني" كعامل مهم وجديد في نشوء التعهد الأمريكي – لإسرائيل.

ثانياً: العوامل التاريخية:

ارتبط هذا العامل بالتطور المرحلي لبداية الاهتمام الأمريكي بمنطقة الشرق الأوسط في الفترة ما بعد الحرب العالمية الثانية 1948، خاصة بعد أن أصبح للولايات المتحدة أهدافها ومصالحها التي تسعى نحو تأمينها وحمايتها، ناهيك عن أهداف "إسرائيل" التوسعية في سعيها نحو تحقيق "إسرائيل الكبرى"، ومن هنا جاءت أهمية منطقة الشرق الأوسط كمنطقة نفوذ ومصالح حيوية لكل من الطرفين كعامل جديد ومهم في نشوء التعهد الأمريكي – لإسرائيل.

كما اتضح –أيضاً– ومن خلال العرض التاريخي لتطور الاهتمام الأمريكي لمنطقة الشرق الأوسط– وجود عوامل أخرى مساعدة ذات أبعاد تاريخية وحضارية "قيمية"، تتمثل في اتفاق الرؤية والقناعات الأمريكية حول اعتبار إسرائيل إمتداداً للحضارة الغربية وفي مقدمتها الولايات المتحدة الأمريكية بمنطقة الشرق الأوسط، ويمكن تحديد هذه الأبعاد التاريخية والحضارية التي ساهمت في نشوء التعهد الأمريكي – لإسرائيل في الآتي:

1. المتشابهة الحضارية بين "إسرائيل" والولايات المتحدة الأمريكية من حيث التوافق بين الخلفيتين التاريخيتين الأمريكية والإسرائيلية، والتي ترجع للتشابه الكبير بين نشأة "إسرائيل" والولايات المتحدة الأمريكية من ناحية الاعتماد على الاستعمار الاستيطاني لتكوين الدولة.

2. إدعاءات الولايات المتحدة الأمريكية في اعتبار "إسرائيل" شريكاً للديمقراطية الأمريكية في العالم، ونموذجا للديمقراطية الحقيقية في منطقة الشرق الأوسط.

3. يمكن إضافة سبب آخر يرتبط بالنظام السياسي الأمريكي الذي انتشرت بداخله جماعات الضغط الإسرائيلية " اللوبي الصهيوني"، والتي جاءت كنتيجة لتطور الأحداث في الفترة ما بعد الحرب العالمية الثانية، حيث تحول نشاط اللوبي الصهيوني خلال هذه الفترة إلى الولايات المتحدة الأمريكية لإدراكهم لأهمية الدور العالمي الذي ينتظر الولايات المتحدة الأمريكية في عالم ما بعد الحرب العالمية الثانية.

ومن هنا جاءت العوامل التاريخية كعامل مهم وجديد في نشوء التعهد الأمريكي – لإسرائيل وتطور العلاقات الخاصة بينهما.

ثالثاً: العوامل الاقتصادية:

ارتبط هذا العامل بتوضيح أهمية نفط الشرق الأوسط "نفط دول الخليج العربي" بالنسبة للاقتصاد الأمريكي باعتباره من أهم العوامل التي ساهمت في نشوء التعهد الأمريكي – لإسرائيل، خاصة بعد أن تبين سيطرة أفكار ومعتقدات الحركة المسيحية الأصولية على الرؤساء وكبار المسئولين الأمريكيين وأصحاب الشركات النفطية الكبرى، حيث يؤكد زعماء هذه الحركة –وباستمرار– على دور "إسرائيل" كقاعدة متقدمة لخدمة وحماية الأهداف والمصالح الحيوية الأمريكية في منطقة الشرق الأوسط التي يأتي النفط في مقدمتها.

كما تبين– ومن خلال دراسة وتحليل دور العامل الاقتصادي على نشوء التعهد الأمريكي – لإسرائيل– أن ضخامة ما تنفقه الولايات المتحدة الأمريكية على انتاجيا الحربي واقتصادها العام، يرتبط بنسبة النفط المستورد من خارج حدودها. وعلى هذا الأساس تزايدت أهمية نفط الشرق الأوسط حيث بلغ معدل ما تستورده الولايات المتحدة ألأمريكية من هذا النفط، الخليجي خلال عقد التسعينيات نسبة تقدر بـــ37,9% من حجم استيرادها الكلي للنفط، والذي يقدر بنسبة 50% خلال الفترة ذاتها.

وخلاصة القول: إن إدراك صنّاع القرار السياسي الخارجي بالولايات المتحدة الأمريكية لأهمية ما يمثله النفط لاقتصاد بلادهم، مع وجود قناعات عقائدية تقود نحو اعتبار "إسرائيل" قاعدة متقدمة لخدمة وحماية الأهداف والمصالح الأمريكية بمنطقة الشرق الأوسط، جاء كعامل مهم لنشوء التعهد الأمريكي لإسرائيل وتطور العلاقات الخاصة بينهما.

الفصل الثاني

أثر التعهد على السياسة الخارجية الأمريكية تجاه إسرائيل

الفصل الثاني

أثر التعهد على السياسة الخارجية الأمريكية تجاه إسرائيل

تمهيـــــد:

لقد تم التأكد – من خلال الفصل الأول– أن نهاية الحـــرب العالميـــة الثانيـــة 1948، كانت هي البداية في تركيز الاهتمام الأمريكي على منطقة الشرق الأوســـط، وفي توطيد علاقاتها مع "إسرائيل" التي تطورت لتصل إلى مستوى التعهد الأمريكـــي لحماية إسرائيل عن طريق ضمان تفوقها النوعي على دول المنطقة قاطبة.

هذا الاهتمام أثر على توجهات السياسة الخارجية الأمريكية تجـــاه "إســـرائيل"، حيث بدأت تتضح ملامح التعهد الأمريكي لإسرائيل من خلال ما تقوم به الأولى مـــن وساطة في الصراع العربي الإسرائيلي.

وسنحاول من خلال هذا الفصل توضيح أثر التعهد الأمريكي علـــى السياســـة الخارجية الأمريكية تجاه إسرائيل من خلال مبحثين:–

المبحث الأول: السياسة الخارجية الأمريكية تجاه إسرائيل 1948 – 1990.

المبحث الثاني: دور السياسة الخارجية الأمريكية كوســـيط لحـــل مشـــكلة الصـــراع الفلسطيني – الإسرائيلي " صيغتي مدريد – أوسلو والمراحل الانتقالية".

المبحث الأول:السياسة الخارجية الأمريكية تجاه إسرائيل 1948 – 1990.

لقد وضع إعلان بريطانيا في مايو 1947 في رغبتها التخلي عن سلطتها كدولة منتدبة[1] على فلسطين، على عاتق الأمم المتحدة والدول الكبرى وفي مقدمتها الولايات المتحدة الأمريكية عبء من سيتولى إدارة فلسطين بعد رحيل بريطانيا[2]. فمنذ هذا التاريخ أصبحت الولايات المتحدة الأمريكية تأخذ بمسئولية تحقيق التعايش والسلام بين العرب "وإسرائيل"، في ظل ظروف نشطت فيها "الحركة الصهيونية" وبشكل بارز داخل الولايات المتحدة الأمريكية التي تزايد اهتمامها بالوطن العربي، وتحديداً مناطقه الشرقية بعد الحرب العالمية الثانية نتيجة لظهور النفط[3]. فنتج عن ذلك مشكلة تحقيق التوازن في السياسة الخارجية الأمريكية بين مصالحها النفطية بالوطن العربي وبين مساندتها لإسرائيل.

وقد برزت أولى نتائج هذه المعضلة– " التوازن بين مصالح الولايات المتحدة الأمريكية النفطية ومساندة إسرائيل"– عندما اقترحت لجنة الأمم المتحدة الخاصة بفلسطين عام 1947 "Uriscop" تقسيم فلسطين إلى دولتين عربية ويهودية، فقد مارست الولايات المتحدة الأمريكية الضغط على وفود بعض الدول للتصويت لصالح قرار التقسيم، لإنجاح القرار في الأمم المتحدة، الأمر الذي أدى إلى صدور قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم 181 في 29 نوفمبر 1947، والذي بموجبه تم تقسيم فلسطين إلى دولتين عربية ويهودية، فاعترفت الولايات المتحدة بهذا القرار بعد دقائق من إعلانه في الأمم المتحدة[4].

ويمكن اعتبار هذا القرار هو بداية للدور الذي ستقوم به الخارجية الأمريكية في ممارسة تعهدها لإسرائيل داخل أروقة الأمم المتحدة بحكم موقعها كدولة دائمة

---

[1] حصلت بريطانيا على صك الانتداب على فلسطين باسم جمعية الأمم بناءاً على قرارات مؤتمر الصلح في فرساي للعام 1919.

[2] جورج ب. بول، دوغلاس ب. بول، مرجع سبق ذكره، ص 21.

[3] شفيق عبدالرزاق السامرائي، الصراع العربي- الصهيوني، (بنغازي: منشورات الجامعة المفتوحة،)، ص 53.
- تحدر الإشارة إلى أن بترول الدول العربية في الشرق الأوسط تشكل 61 % من المخزون الاحتياطي من النفط العالمي. أنظر في ذلك: - أمين هويدي، لعبة الأمم في الشرق الأوسط "تحدي أمريكا وإسرائيل"، ط 2، (القاهرة: دار المستقبل العربي، 1990)، ص 66 أنظر كذلك خليل العناني، دور النفط في الأزمة العراقية – الأمريكية، السياسة الدولية، العدد 151، (يناير: 2003)، ص 34

[4] شفيق عبدالرزاق السامرائي، مرجع سبق ذكره، ص53.
أنظر كذلك: سالم حسين اليرقاوي، القضية الفلسطينية "دراسة سياسية وثائقية"، (بنغازي: منشورات الجامعة المفتوحة، 1999) ص 135.
- نظام شرابي، أميركا والعرب، في السياسة الأمريكية في الوطن العربي في القرن العشرين، مرجع سبق ذكره، ص 684.
- وان تشرجي، أميركا والسلام في الشرق الأوسط، ترجمة : محمد مصطفى الغنيم، مراجعة: رأفت عبدالحميد، (القاهرة: دار الشروق، 1993)، ص 12.

العضوية في مجلس الأمن[1]. فهذا القرار (181) يتضمن العديد من الأخطاء القانونية التي يمكن مناقشتها من خلال ثلاثة اتجاهات، لتوضيح مدى مخالفة الولايات المتحدة وسياستها الخارجية للقانون الدولي في صدور مثل هذه القرارات[2]:

الاتجاه الأول: الجهة التي أصدرت القرار 181 هي جهة غير مختصة، وهي ليست صاحبة ولاية على الأرض التي صدر بشأنها القرار، فالجمعية العامة في الأمم المتحدة لا تملك فلسطين، وليس من حقها أن تقرر تقسيم فلسطين، وهذا يخالف بحد ذاته حق تقرير المصير ويؤدي إلى الضرر بحقوق السكان الأصليين الأساسيين.

الاتجاه الثاني: يتعارض قرار التقسيم مع الالتزامات الدولية، وأول هذه الالتزامات هو التزام الدولة المنتدبة بالنهوض بالشعب الفلسطيني والأخذ بيده إلى الاستقلال، ويتعارض أيضاً مع ميثاق الأمم المتحدة نفسها، فكان من المفترض أن تعلن الجمعية العامة استقلال فلسطين، أو شمولها حسب المادة (77) من الميثاق بنظام الوصاية، ولاسيما أنها المسئول عن تنفيذ هذا الميثاق بكل مبادئه وأهدافه، ولكنها لم تفعل من ذلك شيئاً.

الاتجاه الثالث: بالرغم من صدور هذا القرار من جهة غير مؤهلة بإصداره، فإنه وضع في أيدي "إسرائيل" حجة لكونه أول قرار من هيئة الأمم المتحدة يشير إليها على أنها (دولة) على جزء من أرض فلسطين. وبصدور هذا القرار وتحديداً يوم 14. 5 . 1948- أعلنت إسرائيل قيام دولتها، وانسحب المندوب السامي البريطاني بتاريخ 15 مايو 1948[3]. وبمجرد انتهاء الرئيس الأميركي ترومان من انتخاباته التي فاز بها ليجدد فترة رئاسة أخرى جديدة بتاريخ 19. 1 . 1949.[4] قرر

---

[1] لقد مارست الخارجية الأمريكية مقدارا كبيرا من الضغط على الأقطار العربية بقبول قرار التقسيم مقارنة بالأقطار الأخرى، فالولايات المتحدة قدمت دعما كما مكشوفا لإنجاح مشروع القرار قبل طرحة للتصويت وفي هذا يقول "دوروفيتش" وهو أحد موظفي الوكالة اليهودية حينذاك في تقريره عن الموقف "إن الولايات المتحدة قد عمدت إلى توجيه نشاطها وجهة جديدة وان وزارة الخارجية الأمريكية، بناءا على تعليمات الرئيس قد اتخذت مسارا يتميز بإبداء قبض من اللعون لنا ولصالحنا بالذات" وفي موقف آخر وفي صدد حديثه عن صدور قرار التقسيم يقول:" إن الجو السوفي الذي خلقه مساندة أميركا النشطة خيم على الجلسة وسيطر على عدد من الأقطار المترددة ولم تبخل واشنطن بإراقة قبض من ماء لتؤدها حتى في غضون ما يقرب عن ساعة واحدة أخيرة مما كان له الأثر على تغيير اتجاه التصويت". أنظر في ذلك: - تشريل أيه. روشنبرغ، إسرائيل ومصلحة أمريكا القومية، ترجمة: هنري مطر، محمود برهوم،(عمان: دار الكرمل للنشر، 1989)، ص ص 38. - 39

[2] حاتم علي العيناتي، القدس بين مشاريع الحلول السياسية والقانون الدولي، (عمان: دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، 2002) ص 259.

[3] سالم حسين البرغوثي، مرجع سبق ذكره، ص 135.

[4] جورج ب. بول، دوغلاس ب. بول، مرجع سبق ذكره، ص 25.

منح إسرائيل قرضاً بمائة بليون دولار، لحقه اعترافه الشخصي بالدولة اليهودية في 31. 1 . 1949[1] خارقاً بذلك العرف الدولي بخصوص الاعتراف بالدول الجديدة[2].

ولقد استخدمت الولايات المتحدة نفوذها السياسي والاقتصادي لحماية "إسرائيل"، أثناء حروب الاستقلال (1948 – 1949)[3]، حيث استخدمت حق النقض. فأصدر مجلس الأمن قرارا بوقف القتال في 15 مايو 1948، وقرارا آخر بنفس المعنى في 29 مايو 1948، وتلا ذلك إبرام اتفاقيات الهدنة بين الدول العربية وإسرائيل في عام 1949[4]، استفادت منها إسرائيل في استعادة قواها وإعادة تزويد جيوشها بالمعدات والذخائر[5].

وقد شهد مؤتمر لوزان بسويسرا الذي شكلت فيه لجان التوفيق الخاصة بفلسطين من قبل الجمعية العامة بالأمم المتحدة، من أجل إيجاد الحل لحرب 1948 – 1949، تأييداً واضحاً من قبل السياسة الخارجية الأمريكية لإسرائيل، التي تخلت عن المبادئ الدولية[6] لحل المسألة المطروحة، فقد سعت أميركا إلى تحقيق جميع المبادئ المذكورة ما عدا حق تقرير المصير، وفي ذلك تجاهل كبير لحق الشعب الفلسطيني، وخروج للولايات المتحدة عن مسئوليتها في إدارة النزاع، لانحيازها لإسرائيل الأمر الذي أفشل مباحثات هذا المؤتمر[7].

لقد بدأ يتأثر الدور الأمريكي بمجريات الأحداث الخاصة بالصراع الفلسطيني – "الإسرائيلي"، لصالح الأخيرة، فبعد عامين من الاحتلال الإسرائيلي لفلسطين أصدرت ثلاث دول هي: الولايات "المتحدة الأمريكية، وفرنسا، وبريطانيا"، بناءا على اجتماعها المنعقد في لندن في 25 مايو 1950[8]، تصريحاً جاء فيه "لن تتأخر الحكومات الثلاث إذا هي علمت بأن إحدى هذه الدول "العربية" تستعد على الحدود أو خطوط الهدنة لدولة أخرى عن اتخاذ الإجراءات سواء في نطاق الأمم المتحدة أو

---

[1] محمد عبدالعزيز ربيع، المعونات الأمريكية لإسرائيل، مرجع سبق ذكره، ص 88.

[2] عبدالعزيز محمد سرحان، "النزاع العربي- الإسرائيلي" في ضوء ميثاق وقرارات الأمم المتحدة والقانون الدولي" مع التركيز على موقف الولايات المتحدة الأمريكية، (القاهرة: ب. ن، 1987) ص 8.

[3] المرجع السابق، ص 8.

أنظر في ذلك: جورج ب: بول، دوغلاس ب: بول، مرجع سبق ذكره، 28.

[4] عبد العزيز محمد سرحان، النزاع العربي الإسرائيلي في ضوء ميثاق وقرارات الأمم المتحدة، مرجع سبق ذكره، ص 8.

[5] جورج ب: بول، دوغلاس ب: بول، مرجع سبق ذكره، ص 28.

[6] تتلخص هذه المبادئ في: إقامة السلام، الاعتراف بشرعية إسرائيل، حق الشعوب في تقرير مصيرها، عدم الاستيلاء على الأراضي بالقوة، حق اللاجئين الفلسطينيين بالعودة أو التعويض والتوطين. أنظر في ذلك: جورج ب: بول، دوغلاس ب: بول، مرجع سبق ذكره، ص 36.

[7] جورج ب: بول، دوغلاس ب: بول، مرجع سبق ذكره، ص ص 26 27.

[8] شفيق عبدالرزاق السامرائي، رجع سبق ذكره، ص 117.

خارجها طبقاً لالتزاماتها، باعتبارها أعضاء في هيئة الأمم المتحدة – لتمنع هذا الاعتداء"[1]، وقد كان هدف هذا البيان الثلاثي ضمان أمن "إسرائيل" التي احتلت أرض فلسطينية خارج قرار التقسيم[2]. الأمر الذي أدى إلى التوتر والنفور في العلاقات الأمريكية – العربية، وقد أكد جون فوستر دالاس وزير خارجية إيزنهاور حينذاك على هذه الحالة عندما قال في عام 1953: "لقد اتضح لي بعد جولة سريعة قمت بها في الشرق الأوسط.. أن العرب يخشون الصهيونية أكثر من الشيوعية.. وذلك من واقع إدراكهم العميق للتأييد الأميريكي لإسرائيل في كل ما تقوم به من أعمال، وما تقدم عليه من تصرفات" [3].

يعكس هذا الموقف، أثر التعهد على السياسة الخارجية الأمريكية تجاه "إسرائيل"، فهناك العديد من الباحثين يرون ثبات هذا النهج في السياسة الخارجية الأمريكية تجاه الشرق الأوسط، على مستوى جميع الإدارات المتعاقبة، رغم وجود دراسات أخرى تناقض هذا الرأي، والتي تحاول استثناء بعض الرؤساء في الولايات المتحدة مثل الرئيس إيزنهاور من قائمة الرؤساء الذين تأثروا بهذا التعهد، ولهم حجتهم التي يقدمونها وفق الآتي[4]:

1- وقف مبلغ (26 مليون دولار) كانت في طريقها إلى إسرائيل مساعدة لها عام 1953، عقاباً لها على حفر قناة لتحويل مياه نهر الأردن، فأمر إيزنهاور بإلغاء إعفاء التبرعات اليهودية لإسرائيل من الضرائب.

2- في عام 1956، أثناء العدوان الثلاثي "البريطاني، الفرنسي، الإسرائيلي" على مصر، حاول إيزنهاور فرض العقوبات على إسرائيل لمشاركتها في هذا العدوان، واستمر في ضغطه إلى أن توقفت الحرب، واضطرت الدول الثلاث إلى وقف الهجوم

3- رد إيزنهاور المباشر على تعنت إسرائيل برفضها الانسحاب من سيناء وغزة وشرم الشيخ بعد احتلالها عقب العدوان الثلاثي[5]، وأكد أنه سوف يؤيد أي عقوبات

---

[1] شفيق عبدالرزاق السامرائي، مرجع سبق ذكره، ص 117.

[2] عقد هذا الاجتماع من أجل المحافظة على الأمن وعلى خطوط الهدنة بين العرب وإسرائيل، وعلى بيع الأسلحة لها ضمن شروط معينة أخذين بنظر الاعتبار حاجة كل منها لهذه الأسلحة والمحافظة على أمنها ووجودها لتتمكن من القيام بالدور المتفق على علاقتها في المنطقة. أنظر في ذلك: شفيق عبد الرزاق السامرائي، مرجع سبق ذكره، ص 117.

[3] طه المجدوب، "السياسة الأمريكية في الشرق الأوسط في القرن العشرين"، في الإمبراطورية الأمريكية، مرجع سبق ذكره، ص 335.

[4] شفيق عبدالرزاق السامرائي، مرجع سبق ذكره، ص ص 123 – 124.

[5] في 12 . 2. 1952، أصدر الرئيس الأمريكي إيزنهاور بيانا طالب فيه إسرائيل بالجلاء عن غزة جاء فيه "أن ميثاق الأمم المتحدة يحرم استخدام القوة واحتلال الأراضي الغير كوسيلة للمساومة لتسوية العلاقات الدولية، وعلى إسرائيل أن تنسحب دون قيد أو شرط من الأراضي العربية المحتلة" أنظر في ذلك: شفيق عبدالرزاق السامرائي، مرجع سبق ذكره، ص 124.

تفرضها الأمم المتحدة ضد إسرائيل، واضطر رئيس وزراء إسرائيل "ديفيد بن غوروين" بالانصياع للضغط الأمريكي.

هذه المؤشرات تعطي مدلولاً على قدرة السياسة الخارجية الأمريكية لإيقاف إسرائيل إذا ما رأت في توجهاتها خطراً يهدد مصالحها في الشرق الأوسط. فمقياس المصلحة يبدو مؤثراً على ما تتخذه الولايات المتحدة الأمريكية من سياسات تجاه " إسرائيل" ، وقد رأى إيزنهاور ذلك عندما أعلن قراراته المشار إليها لمعاقبة إسرائيل، ولمحاولة ردعها وبشكل مؤقت[1]. فكانت مبررات إيزنهاور هي أن محاصرة الاتحاد السوفييتي بحزام أمني من التحالفات يمكن تحقيقه إذا ما تم تحقيق سلام سريع بين العرب وإسرائيل، ولذلك فكر في محاولة ردع الأخيرة عن بعض سياساتها العدوانية، ورأى أن الوقت مناسب للقيام بمحاولة جديدة لتحقيق هذا الغرض[2]. إلا أن كل ذلك لم يمنع الولايات المتحدة وسياستها الخارجية من تقديم دعمها لإسرائيل، حيث أعلن السيد "اندرسون" وكيل وزارة الخارجية في حكومة إيزنهاور عن حجم المساعدات لإسرائيل في المدة ما بين1948 – 1953 بألف مليون دولار كهبات وعطايا وقروض[3].

لقد تزايد موقع إسرائيل في إطار السياسة الإستراتيجية الأمريكية في العالم العربي والشرق الأوسط تدريجياً، وكان هذا التزايد يتم عادة على حساب العلاقات الأمريكية – العربية، وقد دعم هذا الاتجاه وصول الرئيس الأمريكي "ليندون جونسون"[4] للحكم في الولايات المتحدة بعد اغتيال الرئيس كيندي في عام 1963[5]، حيث اتجهت إدارته إلى دعم إسرائيل بكل الطرق الممكنة، وعدم الاعتراض عن قيامها باحتلال المزيد من الأراضي العربية. حيث قامت حكومته عام 1967، باستخدام حق النقض في مجلس الأمن للحيلولة دون إصدار قرار لوقف إطلاق النار في أثناء حرب يونيو 1967، والدعوة لانسحاب القوات المتحاربة إلى خطوط الهدنة السابقة[6].

---

(1) شفيق عبدالرزاق السامرائي، مرجع سبق ذكره، ص ص 124 - 125

(2) جورج ف. بول، دوغلاس ب. بول، مرجع سبق ذكره، ص 45.

(3) شفيق عبدالرزاق السامرائي، مرجع سبق ذكره، ص ص 124 – 125.

(4) لقد كان جونسون معروفا بتعاطفه مع إسرائيل منذ أن كان عضوا في مجلس الشيوخ ورئيسا للكتلة الديمقراطية

(5) علي أبو الحسن، مرجع سبق ذكره، ص 89

(6) محمد عبدالعزيز ربيع، المعونات الأمريكية لإسرائيل، مرجع سبق ذكره، ص 89.

لقد كان واضحاً أن نجاح النهج الأمريكي اتجاه الصراع الفلسطيني – الإسرائيلي عقب حرب يونيو 1967، قد توقف على منطلقات عديدة يجب الوفاء بها وهي[1]:

أولاً: التأكيد على ضرورة احتفاظ إسرائيل بالمناطق المحتلة إلى أن يتم الوصول إلى السلام، وكان ينبغي حرمان الدول العربية من أي فرصة لإزالة الاحتلال والحصول على مكاسب سياسية أو عسكرية.

ثانياً: أن يدرك أطراف الصراع أن التزام واشنطن بالحل لن يقلل من تعهدها لحماية أمن إسرائيل، إلا أنه يعززه، ولم يكن هناك أي احتمال بأن تجبر الولايات المتحدة إسرائيل على العودة إلى حدودها قبل حرب 1967، والتي كانت معرضة للخطر إستراتيجياً، وعليها أن تدرك أن احتلال الأراضي العربية لن ينتهي إلا في سياق السلام النهائي[2]. وقد أكد جونسون ذلك بقوله " إن الحكومة الأمريكية فيما يبدو قد نسيت أن اليهود لم يفعلوا شيئاً أكثر من الدفاع عن النفس ضد ما أسماه بتهديد العرب لإسرائيل عن طريق غزوات الفدائيين والإبقاء على حالة الحرب ضدها.[3]

وقد بدأ ظهور تأثير هذه المنطلقات على موقف السياسة الخارجية الأمريكية تجاه "إسرائيل" داخل المنظمة الدولية، فلم تكن واشنطن جادة في احترامها لقرارات الأمم المتحدة من حيث إعدادها للقرار رقم "242" الصادر عام 1967، الذي أثبت مدى التواطؤ الذي تم بين الولايات المتحدة وبريطانيا في أروقة مجلس الأمن، لإعطاء إسرائيل المبرر للمطالبة بحدود جديدة تحل محل خطوط الهدنة القائمة بينها وبين الدول العربية المجاورة، منذ عام 1949، والاحتفاظ بالأراضي العربية التي استولت عليها في يونيو 1967 تحت احتلالها حتى يتم الاتفاق على هذه الحدود، ولهذا السبب جاء القرار يشوبه الغموض[4]. فإسرائيل تؤكد أن معنى الانسحاب في هذا القرار ليس من جميع الأراضي المحتلة عام 1967، بل هو انسحاب جزئي وهذا تفسير تعتمد فيه إسرائيل على النص الإنجليزي للقرار.[5] فعدم وجود أداة التعريف (The) قبل كلمة

---

[1] وان تشرجي، امريكا والسلام في الشرق الأوسط، مرجع سبق ذكره، ص ص 24 - 25

[2] المرجع السابق، ص ص 24 - 25

[3] علي أبو الحسن، مرجع سبق ذكره، ص90.

- لمزيد من المعلومات أنظر، نوام شومسكي، المثلث المحتوم: الولايات المتحدة وإسرائيل والفلسطينيين، ترجمة أحمد عز الدين بركات، (عمان: دار الجليل للنشر، 1991)، ص ص 79 – 89 .

[4] طاهر شاش، مبادرات التسوية النهائية والدولة الفلسطينية "الأمل والتحديات" (القاهرة: دار الشروق، 1999أ)، ص 77

[5] I.withdrowal of Israeil armed forcees from terriories occupied in the recent conflict.

(Territories) يعني بالنسبة لإسرائيل أن المقصود هو الإنسحاب من بعض الأقاليم وليس سائرها، وإنه عن طريق المفاوضات سوف يتم تحديد الأقاليم الواجب الإنسحاب منها والأقاليم التي لها الحق الاحتفاظ بها[1].

ولقد ساندت الولايات المتحدة إسرائيل في هذا التفسير، على الرغم من أنه يتنافى وما تم الإتفاق عليه في المواثيق الدولية، فلا يوجد نص في القانون الدولي يبيح جواز اكتساب الأراضي عن طريق الحرب أو القوة وهذا فعلاً ما تبناه قرار (242) في ديباجته، أما القول بأن الفقرة التي تستوجب انسحاب إسرائيل من الأراضي التي احتلتها في النزاع في نص القرار، لم تستخدم أداة التعريف أو تذكر (كل) أو (جميع) فهو أمر خارج نصوص القوانين[2] .

فحتى في حال افتراض أن النص الإنجليزي يعني الانسحاب الجزئي، فإن هذا النص لا يمكن التسليم به، لأن هناك من القواعد في منظمة الأمم المتحدة مثلها في ذلك مثل سائر المنظمات الدولية التي يمكن بأعمالها رفع الغموض في المعنى[3]:

أولاً: ضرورة رفع الغموض الذي يسود جزءاً من النص بالمعنى العام لهذا النص، أي بالربط بين هذا الجزء وبين الأجزاء الأخرى والسابقة والتالية له في النص. وإذا كان الجزء الثاني من مقدمة النص قد اشار إلى عدم إمكان اكتساب الأقاليم بالحرب، وكان هذا الحكم موجداً في كل من النص الإنجليزي والفرنسي بهذا الجزء، من القرار، حيث استعمل كل من النصين كلمة إقليم، فهذا يعني عدم إمكان إكتساب إسرائيل لأي إقليم بالحرب.

ثانياً: عندما يوجد غموض في إحدى النسخ الرسمية بقرار الأمم المتحدة، فإن الغموض يجب إزالته بالرجوع للنسخ الرسمية الأخرى لذات القرار، وعلى ذلك فإن النص الفرنسي لا يترك أي مجال للتمسك بما قد يقال من غموض في معنى الإنسحاب في النص الإنجليزي، كذلك النص الأسباني هو الأخر قد شار إلى ذات المعنى المحدد في النص الفرنسي.

---

(1) عبدالعزيز محمد سرحان، النزاع العربي الإسرائيلي، في ضوء ميثاق وقرارات الأمم المتحدة والقانون الدولي مع التركيز على موقف الولايات المتحدة الأمريكية، مرجع سبق ذكره، ص19.

(2) طاهر شاش، المفاوضات الوضع النهائي والدولة الفلسطينية، مرجع سبق ذكره، ص 78.

(3) عبدالعزيز محمد سرحان، النزاع العربي الإسرائيلي في ضوء ميثاق وقرارات الأمم المتحدة والقانون الدولي، مرجع سبق ذكره، ص ص 20 – 21.

ثالثاً: والمعنى المستفاد من النصين الفرنسي والأسباني- مؤكداً كذلك من مراجعة النص الروسي – هو وضوح معنى الانسحاب الكامل في هذه النصوص الثلاثة الرسمية للقرار، وهذا كاف بذاته لرفع الغموض الذي يبدو لأول وهلة في النص الإنجليزي، وبذلك يكون القرار في جملته وتفصيله واضحاً في تأكيد ضرورة الإنسحاب الكامل، وموقف إسرائيل منه ليس إلا مجرد تلاعب بالكلمات.

فهذه الادعاءات الإسرائيلية وتفسيراتها لنصوص القرار (242)، ومساندة الولايات المتحدة الأمريكية لها، هو خروج عن القانون الدولي الذي لا يخول لأية دولة توسيع حدودها على حساب جاراتها حتى تتمتع بما تراه حدوداً آمنة يمكن الدفاع عنها، وهو إدعاء يهدد الاستقرار العالمي، ويفجر الحروب بين الدول. وكل ذلك يتنافى مع ما يدعو إليه الدستور الأمريكي من حماية حقوق وحريات الشعوب، وبين دورها كوسيط لحل مشكلة الصراع الفلسطيني – الإسرائيلي عند مقارنة ذلك بمشاركتها الفعلية في مساندتها لإسرائيل في تفسيراتها المغلوطة لقرار مجلس الأمن (242)[1].

وبعيداً عن دراسة المخالفات القانونية، ونصوص القرارات الدولية، ومدى محاولة تحريفها من قبل إسرائيل، ودعم الولايات المتحدة الأمريكية وسياستها الخارجية لهذه التجاوزات، نلاحظ استمرار هذه السياسة في نهجها نحو التعهد لحماية "إسرائيل". فخلال سبعينيات القرن العشرين التي شهدت أهم وأكبر الحروب العربية الإسرائيلية وهي حرب أكتوبر 1973، لم تتأخر الولايات المتحدة عن مد "إسرائيل" بالأسلحة التي غيرت من نتيجة هذه الحرب[2]، وقد اعترف هنري كيسنجر الذي كان يشغل منصب وزير الخارجية لحكومته آنذاك بهذا الدعم، حيث أشار إلى الإلتزام التام من قبل واشنطن نحو إسرائيل خلال حرب أكتوبر لدرجة نسيانه وهو وزير للخارجية- خطر المقاطعة النفطية التي فرضتها الدول العربية المصدرة للنفط على واشنطن في 19 أكتوبر 1973، جراء انحيازها التام ووقوفها مع إسرائيل في الحرب، وهو ذات اليوم الذي طلب فيه الرئيس الأمريكي نيكسون من

---

(1) ظافر شلش، مداولات الوضع النهائي والدولة الفلسطينية، مرجع سبق ذكره، ص 79.
(2) نبيه البرجاوي، مرجع سبق ذكره، ص 71.

الكونغـرس الأمريكي مساعدات طارئة لإسرائيل تقدر بحوالي (2, 2) بليون دولار[1].

وشهدت فترة السبعينات كذلك انعقاد مؤتمر جنيف عام 1973، الذي تعاملت معه السياسة الخارجية الأمريكية عن طـريق وزير خارجيتها كيسـنجر فـي خـط متواز[2] وأهداف الصهيونية خاصة فيما يتعلق بعدم اشتراك أعضـاء آخـرين قبـل منظمة التحرير الفلسطينية في مفاوضات مـؤتمر جنيـف، ومحاولـة اللجـوء إلـى المفاوضات الثنائية مع كل دولة عربية على حده[3]، فالولايات المتحدة الأمريكية كانت تسعى نحو إضعاف دور الأمم المتحدة والاتحاد السوفياتي عن مجريات التفاوض عن طريق أبعادها لتحقيق أهداف "إسرائيل" في إيجاد سبل للمفاوضات مع الدول العربيـة مباشرة، وخاصة مصر التي كانت تسعى إلى تحقيق تقارب سياسـي مـع الغـرب، وخاصة مع الولايات المتحدة الأمريكية[4]. وبناءً على ذلـك، لقـد عمـدت مصـر وإسرائيل- وتحت رعاية الولايات المتحدة الأمريكية- لعقد مفاوضات مباشـرة فـي الكيلومتر (101) على طريق القاهرة – السويس في شهر نوفمبر 1973، وذلك مـن أجل الوصول إلى اتفاق لفصل القوات على الجبهة المصرية – الإسرائيلية. وأخـرى لفصل القوات السورية – الإسرائيلية التي وقعت في الأشهر الأولى من عـام 1974. واستمرت الولايات المتحدة في سياستها لتحييد مصر، الأمر الـذي أدى إلـى توقيـع مصر اتفاقية أخرى مع إسرائيل والتي عرفت باتفاقية سـينا (سـينا 1) فـي شـهر يناير 1974، ألحقتها بإتفاقية أخرى والتي عرفت (بسينا 2) في سبتمبر 1975[5].

إن السياسة الخارجية الأمريكية تأثرت فـي كـل مراحـل تطـور الصـراع الفلسطيني الإسرائيلي بتعهدها لإسرائيل، فحتى أثناء المناقشات والإعداد لتوقيع اتفاقية السلام بين مصر وإسرائيل في كامب ديفيد كانت سياسات الرئيس الأمريكي كـارتر تنحني باتجاهات تسير بعكس طموحات الرأي العام الفلسطيني والعربي. ففـي بيـان قدمه هارلد سوندرز مساعد وزير الخارجية الأمريكي آنذاك أمام لجنة النواب الفرعية

---

(1) دونالد نف، "سياسة ليكسون في الشرق الأوسط من التوازن إلى التعهد"، في فلسطين والسياسة الأمريكية من "ويلسون إلى كلينتون" ترجمة: سهيل سلمان، تأليف: ميخائيل سليمان وآخرون (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1996)، ص
لمزيد من المعلومات انظر: مذكرات محمود رياض، البحث عن السلام والصراع في الشرق الأوسط 1948 – 1978، ط 2، (القاهرة: دار المستقبل العربي، 1995)، ص ص 444 – 482.

(2) جورج ب. بول، دوغلاس ب. بول، مرجع سبق ذكره، ص ص 75 - 78

(3) المرجع السابق، ص ص 75 - 78

(4) سالم حسين البرناوي، مرجع سبق ذكره، ص 298.

(5) المرجع السابق، ص ص 298 – 299.

حول أوروبا والشرق الأوسط في 12 يونيو 1978، والذي يشير فيه إلى تعهد الولايات المتحدة لدعم وحماية إسرائيل حيث يقول: "إن التزامنا لا رجعة فيه لأمن وقوة ورخاء إسرائيل، ولقد أعادت تأكيد هذا الإلتزام كل حكومة أمريكية منذ قيام إسرائيل الحديثة قبل ثلاثين عاماً، وهذا مظهر دائم من مظاهر السياسة الخارجية الأمريكية. وأستطيع أن أضيف: بأن هذا الأمر كان التزاما شخصياً عميقاً من جانبي، ويشارك العديد من الأمريكيين في هذا الالتزام تجاه الشعب قياسا بصورة تفوق ما يستطيع إدراكه، ويساهم فوق ذلك بأكثر في تراثنا وفي عالمنا، وفي هذا العقد توسع هذا الالتزام، وقوي مع الزمن، ومع التطور الثابت للعلاقات بين الولايات المتحدة وإسرائيل" [1].

نستطيع أن نستشف تأثير التصورات التي يعيشها صناع القرار السياسي الخارجي للولايات المتحدة على وقائع الأحداث في الصراع الفلسطيني الإسرائيلي من خلال ما أشار إليه هارلد سويدرز، لدرجة تصل فيها هذه التصورات لتصبح عاملاً مهماً يهيمن في صناعة المواقف العامة، ففي تفكير صناع القرار السياسي الأمريكي كان التصور العام دائماً في إدارة الصراع، أن "إسرائيل" ضحية، وهي دولة محبة للسلام، غير أنهم متشددون في تصميمهم على البقاء، وإن الكراهية تملأ قلوب الفلسطينيين الذين يدفعهم سلوكهم إلى إبادة الإسرائيليين. هذه الأفكار تؤثر على صنّاع القرار في الولايات المتحدة الأمريكية، وهم بشر عاديون يستوعبون كل الأفكار والمعتقدات التي تسود داخل المجتمع الأمريكي، وهم يبلغون نضجهم، ومن الملاحظ أنه من أوائل القرن العشرين لم ينضج أي جيل في صانعي السياسة الأمريكية دون تبني صورة سلبية عن العرب كافة، وأخرى مؤيدة لأقصى درجة عن الإسرائيليين، وكلاهما انعكاس للصورة السائدة في أرجاء المجتمع الأمريكي[2].

جاءت السياسة الأمريكية في عهد الرئيس الأمريكي كارتر، لتؤكد التعهد الأمريكي تجاه إسرائيل، حيث سعت حكومته نحو تحقيق أهداف إسرائيل في إيجاد طرق للمفاوضات العربية – الإسرائيلية المباشرة، وقد نجحت هذه الإدارة حيث بدأت المفاوضات المباشرة بين مصر وإسرائيل في منتجعات كامب ديفيد. وقد أدت هذه

---

[1] محمد السيد إدريس، "الرؤية الأمريكية لإسرائيل"، في السياسة والأمريكية والعرب، مرجع سبق ذكره، ص278.
[2] جون نيوك أتوني، الوصول إلى الوطن: التفكير في فلسطين من خارج المأزق، المستقبل العربي، العدد276، (أيار: 2002)ص 88.

المفاوضات إلى توقيع اتفاقيتين، عرفت الأولى باسم "إطار للسلام في الشرق الأوسط" في 12 سبتمبر 1978ف. والثانية باسم "إطار لإبرام معاهدة سلام بين مصر وإسرائيل" في نفس التاريخ [1].

وبعد الفراغ من إتفاقيات كامب ديفيد ومعاهدة السلام المصرية – الإسرائيلية عام 1979، وبتولي الرئيس الأمريكي رونالد ريغان الرئاسة في الولايات المتحدة بتاريخ 20 يناير 1981[2]، بدأت تظهر ملامح جديدة للتعهد الأمريكي لإسرائيل، اعتمدت فيه السياسة الخارجية الأمريكية على إحداثيات الحرب الباردة كركن أساسي تبني عليه خطتها في حماية مصالحها، حيث شهدت هذه الفترة العديد من الشواهد التي توضح التعهد والنهج الأمريكي الجديد في علاقتها مع "إسرائيل" في جميع أبعادها. وعلى هذا الأساس تبنى ريغان مقولة: إن إسرائيل قيمة إستراتيجية هامة للولايات المتحدة، وحصن منيع يقف أمام امتداد النفوذ السوفيتي في منطقة الشرق الأوسط[3].

نتيجة لهذه المواقف أصبحت السياسة الخارجية الأمريكية تسعى في سبيل إرضاء إسرائيل وحمايتها، حيث شهدت هذه الفترة العديد من الشواهد التي تؤكد النهج الأمريكي الجديد في علاقتها مع إسرائيل، ففي 7. 6. 1981 قامت الطائرات الحربية الإسرائيلية بقصف المفاعل النووي العراقي "أوزيراك" [4].

وقد أشارت جميع الدراسات إلى أن الطائرات التي قامت بهذه الغارة هي أمريكية الصنع، والطائرات التي كانت توفر الحماية لتلك الطائرات هي أيضاً صناعة أمريكية، والطائرات التي قامت بإمداد الطائرات "F16" بالوقود أثناء الرحلة هي أيضاً صناعة أمريكية، وجميع المعلومات الفنية التي حصلت عليها إسرائيل حول المفاعل قبل تدميره كان مصدرها الولايات المتحدة [5].

وقد خرجت "إسرائيل" بذلك عن القوانين الأمريكية بشأن مراقبة تصدير السلاح لعام 1952 وعام 1967، والتي التزمت إسرائيل بمقتضاها بعدم استخدام الأسلحة إلا

---

(1) سالم حسين البرغوثي، القضية الفلسطينية "دراسة سياسية وثقافية"، مرجع سبق ذكره، ص ص 301 - 302.
لمزيد من المعلومات أنظر: مذكرات محمد إبراهيم كامل، السلام الضائع في اتفاقيات كامب ديفيد، (القاهرة: مركز الاهرام للترجمة والنشر، 2002).
- لمزيد من المعلومات أنظر، اتفاق كامب ديفيد وأخطاره " عرض ونقد " ، (بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، 1978)
أنظر، مذكرات محمود رياض، البحث عن السلام والصراع في الشرق الأوسط 1948 – 1978، مرجع سبق ذكره، ص ص 576 – 603.

(2) صموئيل كرومبتون، رونالد ريجان، ترجمة: مركز إعلام الوطن العربي (القاهرة: دار الملتقى للنشر، ب.ن.) ، ص 149.
(3) جورج ب. بول، دوغلاس ب. هيوز، مرجع سبق ذكره، ص 123.
(4) وان سيوجي، أمريكا والسلام في الشرق الأوسط، مرجع سبق ذكره، ص 182.
(5) علي أبو الحسن، مرجع سبق ذكره، ص 171.

في حالة الدفاع المشروع عن النفس، أو لأغراض الأمن الجماعي برعاية الأمم المتحدة[1]. ولتهدئة الرأي العام العربي خاصة والعالمي عامة، شجبت إدارة ريغان هذا الانتهاك، وقرر الرئيس الأمريكي وقف تسليم أربع مقاتلات من طراز (F16) كان مقرراً تسليمها لإسرائيل[2].

إلا أنه سرعان ما عادت العلاقة الأمريكية – الإسرائيلية إلى سابق عهدها، حيث لم يدن مجلس الأمن إسرائيل، ولم توقع أية عقوبات عليها. وقد صوتت الولايات المتحدة مع إسرائيل ضد مشروع قرار الوكالة الدولية للطاقة الذرية في عام 1981 الذي نال أغلبية 29 صوتاً ضد (2)، وهو قرار يلوم إسرائيل لهجومها على المفاعل النووي العراقي[3].

وفي موقع آخر، عندما انشغلت الحكومة الأمريكية في أواخر عام 1981 بحضور اجتماع قمة الدول الصناعية السبع الكبرى في لندن. وفي الوقت ذاته بلغت أزمة منظمة نقابات العمال المسماة (تضامن So Lidanity) في بولونيا ذروتها عندما نفذ الجنرال (باروزلسكي) عملية انقلابية في13. 12 .1981[4]. وأراد بيغن أن يستغل انشغال ريغان فدفع إلى الكنيست بقرار بضم الجولان إلى إسرائيل، وصدر تشريع من الحكومة الإسرائيلية يقضي بضم الجولان بصورة فعّالة إلى إسرائيل، ثم تلا ذلك بعد ثلاثة أسابيع، الإعلان عن خطة لتوطين 20ألف إسرائيلي آخر بمنطقة الجولان[5]. لقد أدان الرأي العالمي هذا التصرف الإسرائيلي، وفي مجلس الأمن تم التصويت بعدم قانونية هذا الإجراء. وهدد المجلس في قراره بإتخاذ الإجراءات المناسبة إذا لم ترتد إسرائيل وتلغي قرار الضم. إلا أنه وباجتماع مجلس الأمن لمناقشة الإجراءات المناسبة رداً على إنصياع إسرائيل عارضت الولايات المتحدة وهددت باستعمال حق النقض ضد أي قرار يتخذ بهذا الشأن[6].

استمرت السياسة الخارجية الأمريكية في تناقضها، وبين ما ينص عليه دستورها من حماية حقوق وحريات الدول وشعوبها في حق تقرير مصيرها. وبين

---

(1) جورج ب: بول، دوغلاس ب: بول، مرجع سبق ذكره، ص 128.
(2) وان شرجي، امريكا والسلام بالشرق الأوسط، مرجع سبق ذكره، ص 183.
(3) المرجع السابق ، ص 183
(4) جورج ب: بول، دوغلاس ب: بول، مرجع سبق ذكره، ص ص 132 - 133
(5) وان شيرجي، أمريكا والسلام في الشرق الأوسط، مرجع سبق ذكره، ص 186
(6) جورج ب: بول، دوغلاس ب: بول، مرجع سبق ذكره، ص 133.

سياستها الفعلية في تجاهلها لحق تقرير المصير للشعب الفلسطيني من خلال تعهدها لحماية "إسرائيل". ويجد الباحث في الغارة التي قامت بها إسرائيل يوم الجمعة الموافق 4 يونيو 1982 على بيروت وبعض المدن اللبنانية شاهداً على هذه السياسة[1]. فقد استخدمت الولايات المتحدة حق النقض في مجلس الأمن لإسقاط أي مشروع يتضمن إدانة لإسرائيل أو تطبيق عقوبات عليها، كما أنها عارضت أي قرار في هذا الاتجاه ناقشته وصوتت عليه الجمعية العامة للأمم المتحدة والأدلة كثيرة:[2]

- في الثامن من يونيو 1982 نقضت مشروع قرار تقدمت به أسبانيا وأيدته بقية أعضاء مجلس الأمن- أي (14 دولة) يؤكد على مضمون القرارين (508) و(509) بخصوص غزو إسرائيل للبنان.

- نقضت الولايات المتحدة في 25 يونيو 1982 في مجلس الأمن قراراً تقدمت به فرنسا.

- وفي اليوم نفسه صوتت الولايات المتحدة ضد مشروع قرار من الجمعية العامة أدان بشدة الاعتداء الإسرائيلي على لبنان، وقد أيد القرار وبقوة ما طالب به القراران (508) و (509) وقد تم تبني المشروع بتأييد (127 دولة).

- وفي 29 من يوليو 1982 امتنع مندوب الولايات المتحدة أن يشترك في التصويت في مجلس الأمن على مشروع قرار يطالب إسرائيل برفع حصارها على بيروت العربية.

من الواضح بعد استمرار إسرائيل في تجاهلها للقرارين (508) و (509)، والمضي في عدوانها على لبنان حتى السابع من يونيو 1982، كان هناك تناقض في الموقف المعلن من الولايات المتحدة. فكان من ناحية- هناك تأييد أمريكي لهذين القرارين اللذين يطالبان بإنهاء العمليات العسكرية فوراً وانسحاب إسرائيل الفوري والغير مشروط من جميع الأراضي اللبنانية، ومن ناحية معارضتها لأية إدانة لإسرائيل التي تجاهلت هذين القرارين[3].

---

(1) محمد الأطرش، "السياسة الأمريكية تجاه الغزو الاسرائيلي للبنان". في السياسة الأمريكية والعرب، تأليف: غسان سلامة وآخرون، ط 3،(بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية1991) ص 2112.

(2) علي أبو الحسن، مرجع سبق ذكره، ص 192.

(3) محمد الأطرش، السياسة الأمريكية تجاه الغزو الإسرائيلي للبنان، في السياسة الأمريكية والعرب، مرجع سبق ذكره، ص 2113.

جاء عقد التسعينيات متطابقاً مع ما سبقه من عقود من حيث تأثير التعهد الأمريكي – لإسرائيل على مواقف الأولى تجاه الصراع الفلسطيني – الإسرائيلي، فإدارة بوش جاءت متمسكة بهذه القاعدة، فقد شنت واشنطن حملة لتشويه سمعة منظمة التحرير الفلسطينية، للحيلولة دون قبولها كعضو في المنظمات الدولية الأخرى المختلفة، هذا من ناحية– وإهمالها لانتهاكات إسرائيل المستمرة لحقوق الإنسان الفلسطيني. فقد أصدرت الولايات المتحدة في نوفمبر 1989اف تحذيرا شديداً لمنظمة الغذاء والزراعة بأنها ستنسحب من المنظمة إذا اعترفت بمنظمة التحرير الفلسطينية. فقد خضعت المنظمة المذكورة للضغط الأمريكي الرامي إلى عدم منح منظمة التحرير الفلسطينية عضوية كاملة فيها، إلا أن منظمة الزراعة والغذاء ورغبة منها في مساعدة الفلسطينيين أصدرت قراراً بالموافقة على تقديم مساعدة فنية زراعية في الأراضي العربية المحتلة. ولم يمر على صدور هذا القرار الشهران حتى أعلنت الولايات المتحدة أنها ستخفض ممـــا تدفعه لمنظـــمة الغذاء والزراعة من 61,4 مليون دولار إلى 18 مليوناً [1].

كذلك مارست الولايات المتحدة ضغوطاً شديدة على منظمة اليونسكو فقد أرسلت في أكتوبر 1989 رسالة إلى "فديريكو مايور" مدير عام اليونسكو حينذاك، أعربت فيها عن اعتراضها الشديد على احتمال قبول منظمة التحرير الفلسطينية في اليونسكو، الأمر الذي أدى إلى رفض طلب المنظمة في تلك الفترة [2].

أما فيما يخص انتهاكات "إسرائيل" لحقوق الإنسان الفلسطيني، فقد ساندت الولايات المتحدة الأمريكية خلال فترة رئاسة بوش الأب "إسرائيل"، عن طريق ممارستها للضغوطات الشديدة على أعضاء مجلس الأمن، لتأكيد صحة مشروعات قرارات مختلفة تدين "إسرائيل" على انتهاكاتها المستمرة للمواثيق والقرارات الدولية الخاصة بحماية حقوق الإنسان الفلسطيني، ففي 17 فبراير 1989 نقضت واشنطن قراراً لمجلس الأمن يستنكر أعمال "إسرائيل" في الأراضي المحتلة. في الوقت الذي حظي فيه هذا القرار بموافقة بقية أعضاء المجلس كلهم[3]. وفي 20 أبريل 1989

---

(1) تشريل روبنبرغ، "إدارة بوش والفلسطينيون"، في فلسطين والسياسة الأمريكية من ويلسون إلى كلنتون، ترجمة: ميخائيل سليمان، تأليف: ميخائيل سليمان وآخرون، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1996)، ص ص 270 – 273.

(2) فيرمين يوسف عواودة، حزب الليكود وتبروه في السياسة الإسرائيلية (عمان: دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، 2002)، ص247.

(3) تشريل روبنبرغ، "إدارة بوش والفلسطينيون"، في فلسطين والسياسة الأمريكية من ويلسون إلى كلنتون، مرجع سبق ذكره، ص 275.

صوتت الولايات المتحدة ضد قرار للجمعية العامة للأمم المتحدة يدين السياسات الإسرائيلية في الأراضي المحتلة، ويؤكد على الحاجة لعقد مؤتمر دولي، وكانت نتيجة التصويت 129 صوتاً مع القرار، وصوتان ضده، "صوت الولايات المتحدة وإسرائيل[1].

كما قامت إدارة بوش الأب خلال الفترة من 1989 – 1990 بالضغط على الاتحاد السوفييتي لحمله على السماح لليهود السوفييت بالهجرة إلى إسرائيل، حيث شهد هذا العام تسجيل معدلات مرتفعة جداً للهجرة اليهودية مقارنة بالسنوات السابقة كما هو مبين في الجدول رقم (7)[2]. وفي مايو 1990 وفي ظل هجرة اليهود السوفييت الواسعة لإسرائيل لبناء المستوطنات في الأراضي المحتلة، لإيواء هؤلاء المهاجرين، نجحت الولايات المتحدة في الضغط على مجلس الأمن للعدول عن مشروع قرار يصف الاستيطان اليهودي في الأراضي المحتلة والقدس الشرقية بأنه غير شرعي[3].

جدول رقم (7)

هجرة اليهود السوفييت إلى إسرائيل من 1919 – 1991

الفترة – السنة	عدد المهاجرين	إجمالي عدد المهاجرين التراكمي
1948 – 1919	52,350	52,350
1952 – 1948	8449	60,799
1957-1953	6416	67,215
1962-1958	8965	76,180
1967-1963	81184	84,364
1972-1968	50,317	134,681
1977-1973	74,451	209,132
1982-1978	39,928	249,060
1987-1983	2172	251,232
1988	7200	258,432
1989	11,994	11,994
1990	184,602	455,957
1991	143000	598957

المصدر: السيد ياسين وآخرون، تحرير السيد ياسين، التقرير الاستراتيجي العربي 1991 (القاهرة: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، 1992) ص 169

---

(1) ترمين يوسف غوانه، مرجع سبق ذكره، ص248

(2) السيد ياسين وآخرون، تحرير: السيد ياسين، التقرير الاستراتيجي العربي 1989، (القاهرة: مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية، الأهرام، 1990) ص 55.

أنظر كذلك: السيد ياسين وآخرون، تحرير السيد ياسين، التقرير الاستراتيجي العربي 1991، (القاهرة: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، 1992)، ص 55.

(3) تشريل بنبرغ، "إدارة بوش والفلسطينيون"، في السياسة الامريكية والفلسطينيون من ويلسون إلى كلينتون، مرجع سبق ذكره، ص 276.

يتضح من خلال ما تقدم أثر التعهد الأمريكي لإسرائيل على السياسة الخارجية الأمريكية تجاه الأخيرة منذ إنشائها عام 1948، حيث قدمت هذه السياسة نموذجاً واضحاً للتعهد بحماية إسرائيل من خلال الآتي:-

أولاً: بتقديم الولايات المتحدة الأمريكية دعمها السياسي لإسرائيل تكون قد خرجت عن مسئوليتها في تحقيق التعايش والسلام بين العرب وإسرائيل، فأصبحت هذه السياسة موضع تساؤل أمام ما تطرحه القوانين والقرارات الدولية من ناحية، وقواعد القانون الدولي من ناحية أخرى.

ثانياً: خالفت الولايات المتحدة بتعهدها لحماية "إسرائيل" نصوص دستورها الذي يدعو إلى حماية حقوق وحريات الأفراد من ناحية، وحق تقرير المصير للشعوب والدول من ناحية أخرى.

ثالثاً: استغلت الولايات المتحدة في تعهدها لحماية "إسرائيل" عضويتها الدائمة في مجلس الأمن لإيقاف أي مشروع قرار يدين إسرائيل بسبب انتهاكاتها المستمرة لحقوق الفلسطينيين في الأراضي المحتلة، وتعدياتها المتعددة الصور، والتي تتنافى مع ما تم الاتفاق عليه في القرارات الدولية الصادرة بالخصوص.

وهكذا نستخلص أن السياسة الخارجية الأمريكية تعاملت مع الصراع الفلسطيني – الإسرائيلي من الفترة 1948 – 1990، من منطلق ما يفرضه التعهد الأمريكي من سياسات دعم وحماية "لإسرائيل"، حيث برز أثر التعهد على مواقف السياسة الخارجية الأمريكية تجاه إسرائيل من خلال الآتي:-

1. التأييد الأمريكي "لإسرائيل" داخل أروقة الأمم المتحدة، فقد ساندت الولايات المتحدة الأمريكية "إسرائيل" في تفسيراتها المغلوطة لنصوص القرارات الدولية التي من أهمها القرار (242)، كما مارست سياسة الحماية "لإسرائيل" بداخل مجلس الأمن الدولي عن طريق استخدامها لحق النقض لمنع صدور أي قرار يدين "إسرائيل" عن انتهاكاتها المستمرة لحقوق الشعب الفلسطيني بداخل الأراضي المحتلة.

2. لقد قدمت الولايات المتحدة الأمريكية تعهدها السياسي والاقتصادي والعسكري "لإسرائيل" في حروبها مع الدول العربية (حروب الاستقلال 1948 – 1949، حرب يونيو 1967 ، حرب أكتوبر 1973).

3. مساندة الولايات المتحدة الأمريكية "لإسرائيل" في سياساتها الاستيطانية التوسعية في الأراضي المحتلة، فقد قامت حكومة بوش مثلاً خلال الفترة 1989 – 1990 بممارسة ضغوطاتها على الاتحاد السوفيتي لحمله على السماح لليهود السوفيت للهجرة إلى "إسرائيل"، حيث شهدت هذه الفترة تسجيل معدلات مرتفعة جداً للهجرة اليهودية مقارنة بالسنوات السابقة كما تم توضيحه.

لم تكن مساندة الولايات المتحدة الأمريكية لسياسة "إسرائيل " الاستيطانية في الأراضي المحتلة خلال الفترة 1989 – 1990، هي آخر ملامح أثر التعهد على السياسة الخارجية الأمريكية تجاه "إسرائيل".

حيث يمكن ملاحظة وقياس أثر هذا التعهد على السياسة الخارجية الأمريكية تجاه "إسرائيل" خلال الفترة 1990–2000 وهي ذات الفترة التي شهدت إعداد السياسة الخارجية الأمريكية لمؤتمر مدريد في 30 أكتوبر 1991 ، واتفاق إعلان المبادئ (أوسلو) في 13 سبتمبر 1993 والمراحل الانتقالية المكملة له.

وهذا ما سوف يتم توضيحه في المبحث الثاني من هذه الدراسة

المبحث الثاني: دور السياسة الخارجية الأمريكية كوسيط لحل مشكلة الصراع الفلسطيني – الإسرائيلي "صيغتي مدريد – أوسلو والمراحل الانتقالية"

أولاً: صيغة مدريد:

تزامن مع نهاية حرب الخليج الثانية وما نتج عنها من تصدع في النظام الإقليمي العربي، نتيجة الخلافات العربية التي ازدادت توتراً ببدء هذه الحرب، أن شهد المجتمع الدولي نهاية الحرب الباردة The cold war بإلغاء الوجود السياسي للاتحاد السوفيتي في 20 ديسمبر 1991، والإعلان عن إنشاء رابطة الدول المستقلة[1]. ونهاية نظام القطبية الثنائية. وقد أثرت هذه المتغيرات مجتمعة على تطور الأحداث في مسيرة القضية الفلسطينية، خاصة وأن الاتحاد السوفيتي ظل طوال تواجده كقطب دولي يمثل الحليف الرئيسي لبعض الدول العربية في صراعها الإقليمي مع "إسرائيل"، والدولي مع الولايات المتحدة الأمريكية والدول الرأسمالية الغربية، حيث أعطى للعديد من الدول العربية هامشاً للمناورة في سبيل نصرة قضاياها القومية "كالقضية الفلسطينية". فمن حقائق السياسة الخارجية: إن قدرة الدول الصغيرة والمتوسطة على التحرك السياسي المستقل في النسق الدولي، تزداد كلما إزداد الطابع التعددي للبنيان الدولي، وكلما ازدادت درجة الصراع بين القوى الكبرى في البنيان. ومن هنا فإن انهيار الاتحاد السوفيتي أدى إلى التقليل من هامش المناورة والحركة المستقلة للدول الصغرى التي من بينها الدول العربية [2].

وفي ظل هذه الظروف بدأ يتعاظم النفوذ الإستراتيجي الأمريكي في منطقة الشرق الأوسط، مقابل ضعف الاتحاد السوفيتي الذي أصبح شريكاً ضعيفاً، سرعان ما تحول وجوده إلى اتحاد روسي لا يقوى على مجابهة الاستراتيجيات والسياسات الأمريكية، فبدا واضحاً تحييد دور الأمم المتحدة في كثير من الأزمات والتوترات

---

(1) لم يأتي ذلك نتيجة لهزيمة عسكرية، وإنما كمحصلة تراكمية لأزمات اجتماعية واقتصادية عصفت بالاتحاد السوفيتي، نتيجة النظام السياسي، الاقتصادي، والبيروقراطي وكذلك بسبب الحصار الاقتصادي الذي فرضته الدول الغربية الرأسمالية، ناهيك عن سباسة التسلح التي أنهكت اقتصاده. أنظر في ذلك: خالد عبدالرزاق الحباشنه، العلاقات الأردنية – الإسرائيلية في ظل معاهدة السلام (بيروت: بيسان للنشر والتوزيع والاعلان، 1999)،ص 64.

(2) المرجع السابق، ص ص 64 – 65.

الإقليمية والدولية، ناهيك عن محاولة تسيير دور المنظمة الدولية ومكانتها لصالح الولايات المتحدة الأمريكية [1].

هذا الوضع جاء ليضاف إلى التهديدات التي بدأت تدور حول منطقة الخليج العربي، ففي مارس 1990 فاجأ الرئيس العراقي صدام حسين العالم بوجود سلاح كيماوي مزدوج هدد باستخدامه ضد إسرائيل إذا استمرت الأخيرة في مواصلة عدوانها على الدول العربية [2]. يضاف إلى ذلك تصريحات صدام حسين في القمة العربية المنعقدة في بغداد للفترة من 28 – 30مايو 1990، التي كشف فيها عن التهديدات الاقتصادية التي توجهها الكويت – حسب قوله– إلى العراق، ويدعو البلدان العربية للعودة إلى الخيار العسكري ضد "إسرائيل" لتحرير مدينة القدس الشريف[3].

وفي الثاني من أغسطس 1990 دخلت القوات العراقية الكويت، وبدأ الرئيس العراقي يربط بين انسحاب قواته من الكويت مقابل انسحاب إسرائيل من الأراضي المحتلة، معلناً بداية دخول المنطقة لمرحلة حديثة، وعلى كافة المستويات التي منها مسألة تسوية الصراع الفلسطيني–الإسرائيلي[4]. في هذه الأثناء بدأت الولايات المتحدة اتصالاتها مع موسكو والدول الأوروبية، والدول العربية لتجميع الإئتلاف الدولي بإدارتها من أجل إخراج العراق من الكويت. وفي سبيل تحقيق ذلك سعت السياسة الخارجية الأمريكية بنسج خارطة تربط بين الائتلاف السياسي الدولي لحرب الخليج وبين البحث عن حلول لأزمة الشرق الأوسط على جبهتين:- حرب الخليج–الصراع الفلسطيني–الإسرائيلي[5] .

وفي سبيل خدمة الحشد الدولي "لعاصفة الصحراء" اضطرت الولايات المتحدة للربط بين الائتلاف الدولي والعربي لخوض حرب الخليج الثانية، وبين تحريك أزمة الشرق الأوسط وعقد "مؤتمر السلام"، فنسقت واشنطن وبإصرار من جورج بوش– بمساومة العواصم العربية على شرطين –هدفين– [6]:–

---

[1] حسن الجلبي، عدنان السيد حسين، سلام أوسلو: الدولة، القضية الشرق أوسطية. (بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، 1995)، ص 187.
[2] المرجع السابق، ص 113.
[3] عمر مصالحة، السلام الموعود: الفلسطينيون من النزاع إلى التسوية. تحرير ودوع اصطفان، ماري طوق، (بيروت: دار الساقي، 1994)، ص 48.
[4] عثمان العثمان، مأزق التسوية السياسية في الصراع العربي، الإسرائيلي، (بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، 2003)، ص 113.
[5] نايف حواتمة، أوسلو "السلام الآخر للمتوازن". (القاهرة: المحروسة للنشر والخدمات الصحفية والمطبوعات، 2004)، ص 80.
[6] المرجع السابق، ص 81.

الأول: المشاركة السياسية بالائتلاف الدولي، وتطبيق العقوبات الدولية على العراق وفق قرارات "الحلفاء" ومجلس الأمن الدولي.

الثاني: المشاركة العسكرية بالحرب. مقابل هذا تم الاتفاق على:-

- مؤتمر السلام بصيغة مدريد.
- المفاوضات الثنائية المباشرة على المسارات الأربعة.
- أسس السلام 338،242 والأرض مقابل السلام.
- المؤتمر والمفاوضات برعاية الولايات المتحدة والإتحاد السوفيتي[1].

لم تتوقف السياسة الخارجية الأمريكية تجاه الشرق الأوسط- وتحديداً القضية الفلسطينية- عند هذا الحد من طرح مشكلة الصراع الفلسطيني-الإسرائيلي، لتكاثف الإئتلاف الدولي ضد العراق، ومحاولة إدخال الدول العربية فيه، مقابل تحريك الولايات المتحدة لأزمة الشرق الأوسط "الصراع الفلسطيني الإسرائيلي" بعقد مؤتمر للسلام، بل حاولت أيضاً في الفترة التي سبقت مؤتمر مدريد أن توحي بأن سياستها على مسافة معينة، وبعيداً عن "إسرائيل" نظراً لحاجتها للفترة من أغسطس 1990 حتى نهاية يناير 1991، لتكوين ائتلاف من الدول العربية، لإخراج العراق من الكويت، وهو أمر يلزم الولايات المتحدة لتلبية بعض المطالب العربية، لبناء هذا التحالف، فنذكر مثلاً: الموقف الأمريكي حين وقعت الحادثة التي أطلقت فيها شرطة الحدود "الإسرائيلية" النار من دون استفزاز على مجموعة من المصلين في الحرم الإبراهيمي الشريف في المسجد الأقصى في القدس يوم 8 أكتوبر 1990، وقتلت سبعة عشر من الفلسطينيين وجرحت أكثر من مئة منهم[2]، أيدت الولايات المتحدة قرار مجلس الأمن رقم (672) الذي يدين أعمال العنف التي ارتكبتها قوات الأمن الإسرائيلي، ووافقت على قرار السكرتير العام بإرسال بعثة إلى المنطقة، فرفضت "إسرائيل" استقبال بعثة الأمم المتحدة، الأمر الذي حفز على إصدار قرار مجلس الأمن

---

(1) يريد الباحث أن يشير إلى أن موسكو خلال هذه المرحلة توجهت نحو حماية مصالحها وليس ميادينها في الشرق الأوسط والخليج، وقد برز ذلك من خلال محاولة الاتحاد السوفياتي تلك العلاقة مع العراق ورفع غطاء المعاهدة السوفياتية - العراقية بكل عناصرها السياسية والتسليحية والإقليمية والدولية، وكل ذلك يجري وفقاً لنظرية "توازن المصالح" بدلاً من "توازن القوى" الغربالشوفية بين موسكو وواشنطن وكل ذلك جاء لصالح الولايات المتحدة لتنفرد بالموقف والرأي في مسألة الاعداد لحرب الخليج الثانية من ناحية، وحل مشكلة النزاع الفلسطيني - الإسرائيلي والمساومة بها من ناحية أخرى مع الأطراف العربية. انظر في ذلك: نايف حواتمه، لوسو السلام الأخر المتوازن، مرجع سبق ذكره، ص 81.

(2) شربل روشرغ، "دائرة بوش والفلسطينيون"، في فلسطين والسياسة الأمريكية من نيكسون إلى كلنتون، مرجع سبق ذكره، ص 291.

رقم (673) الذي صدر في 24 أكتوبر 1990، وهو "يستنكر رفض الحكومة الإسرائيلية استقبال البعثة" الامتثال التام للقرار (672)[1].

استمرت السياسة الخارجية الأمريكية في تناقضها بين دورها في الوساطة لحل مشكلة الصراع الفلسطيني الإسرائيلي، ومن موقفها الفعلي في تعهدها لحماية "إسرائيل" على كافة المستويات، وكل ذلك يأتي في سبيل حماية أهدافها ومصالحها في المنطقة العربية.

لقد عزز نجاح الرئيس الأمريكي جورج بوش في قيادته للتحالف الدولي وهزيمته للقوات العراقية من مركزه دولياً وداخلياً، فمهد ذلك الطريق في إعادة جهود السياسة الخارجية الأمريكية لدفع عملية السلام في الشرق الأوسط "الصراع الفلسطيني – الإسرائيلي"، فكان لذلك أسبابه وفلسفته لدى واشنطن لتحقيق الآتي[2]:

1. إن استكمال عملية السلام عن طريق إيجاد حل مشكلة الصراع الفلسطيني– الإسرائيلي، يخدم أهداف ومصالح الولايات المتحدة لتحقيق الاستقرار داخل منطقة الشرق الأوسط "بمفهومها الخاص"، خاصة بعد أحداث حرب الخليج الثانية وما ينتج عنها من عوامل عدم الاستقرار.

2. تحاول الولايات المتحدة الأمريكية من خلال هذه التسوية السلمية تدعيم علاقاتها مع الدول العربية، مما يساعدها على حماية مصالحها فيها خاصة وأن الولايات المتحدة قد تمادت في تعهدها لحماية "إسرائيل"، الأمر الذي جعل من الدول العربية تشكك في مصداقيتها تجاه حل مشكلة الصراع الفلسطيني – الإسرائيلي.

وفي 6 – مارس 1991 ألقى الرئيس الأمريكي جورج بوش في اجتماع مشترك لمجلس النواب والشيوخ الأمريكيين خطاباً من أجل الدعوة لمؤتمر للسلام، أعلن فيه: " إنه بنهاية حرب الخليج الثانية وجدت "إسرائيل" وكثير من الدول العربية نفسها –وللمرة الأولى– تواجه نفس المعتدي، وينبغي أن يكون الآن لكل الأصدقاء، أن صنع السلام في الشرق الأوسط يتطلب حلولاً وسطى... فالسلام يجلب المنافع للجميع، ويتوجب علينا أن نبذل كل ما في وسعنا من أجل تضييق الهوة بين "إسرائيل"

---

(1) تشارلز روبنبرغ، "إدارة بوش والفلسطينيون"، في فلسطين والسياسة الأمريكية من ترومان إلى كلنتون، مرجع سبق ذكره، ص 292

(2) طاهر شلس، الجغرافية والسلام في الشرق الأوسط "الطريق إلى غزة – أريحا"، (القاهرة: دار الشروق 1995)، ص 203.

والدول العربية، وبين الإسرائيليين والفلسطينيين، فأعمال الإرهاب لا تؤدي إلى نتيجة ولا يمكن أن يكون هناك بديل للدبلوماسية" [1].

واستكمل حديثه: "لابد من أن يقوم السلام الشامل على أساس قراري مجلس الأمن 242 – 338، ومبدأ الأرض مقابل السلام، ويجب التوسع في هذا المبدأ حتى يكفل أمن "إسرائيل" والاعتراف بها، ويكفل في ذات الوقت الحقوق السياسية الفلسطينية المشروعة...."[2].

وقد بدأت السياسة الخارجية للولايات المتحدة الأمريكية إعدادها "لمؤتمر السلام" في أعقاب هذا الخطاب، عن طريق الجولات الثمانية التي قام بها وزير خارجيتها جيمس بيكر إلى منطقة الشرق الأوسط حيث التقى في جولته الأولى 12 – مارس 1991 مع قيادات من منظمة التحرير الفلسطينية عن طريق القنصلية الأمريكية بالقدس[3]، فتم الاتفاق من خلال هذه الجولة على تكوينه الوفد الفلسطيني المشارك على النحو التالي[4]:

– من فتح [فيصل الحسيني، د. صائب عريقات].

– من الجبهة الديمقراطية [د. محمد جادالله].

– من حزب الشعب [غسان الخطيب].

– إضافة إلى عدد من الشخصيات المستقلة [د. حيدر عبدالشافي، د. حنان عشراوي وآخرين].

وتجدر الإشارة هنا إلى أن الولايات المتحدة استمرت منذ هذا التاريخ على فرض حظرها بمنع الحوار الرسمي مع منظمة التحرير الفلسطينية، باستثناء بعض الحوارات التي تمت عن طريق قنوات سرية وبشكل غير معلن للفترة من 1988 – 1990.

---

(1) وليام ب. كوانت، عملية السلام "الدبلوماسية الأمريكية والنزاع العربي – الإسرائيلي منذ 1967"، (الرياض: العبيكان، 2002)، ص 555.

(2) طاهر شاش، المواجهة والسلام في الشرق الأوسط "الطريق إلى غزة – أريحا"، مرجع سبق ذكره، ص 204.

(3) عمر مصالحة، مرجع سبق ذكره، ص 51.

(4) نايف حواتمه، مرجع سبق ذكره، ص 82.

جاءت جولة بيكر الثانية في أوائل أبريل 1991، والتي تركزت فيها محادثة حول عقد مؤتمر إقليمي للسلام، يعمل على تحقيق تسوية شاملة في الشرق الأوسط، تستند على قراري مجلس الأمن رقمي 242 – 338 [1].

في 8 أبريل 1991، باشر جيمس بيكر جولته الثانية إلى الشرق الأوسط، استطاع أن يحصل من خلالها على موافقة "إسرائيل" على إقامة مؤتمر إقليمي، بعد أن أكدت لها واشنطن التزامها بجميع شروطها، مع توفير الضمانات اللازمة لها[2].

لم يلق هذا المقترح قبولاً من طرف منظمة التحرير الفلسطينية، حيث أعلن عرفات في 14 أبريل 1991 عن رفضه لفكرة الدعوة لمؤتمر إقليمي خشية أن تتجنب مثل هذه الصيغة في وضع يميل فيه ميزان القوى لصالح "إسرائيل" لحل القضية الفلسطينية، وأكد بالمقابل موافقته على إقامة المؤتمر الدولي[3].

بدأت تتضح العناصر الرئيسية "لمؤتمر السلام" ولمسار المفاوضات الثنائية المباشرة، من خلال جولات بيكر الثلاث لمنطقة الشرق الأوسط، فكانت الصيغة المتفق عليها تقوم على النحو التالي[4]:-

- جلسة افتتاحية برعاية الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفياتي.
- أن يكون للأمم المتحدة دور المراقب الصامت.
- أسس المؤتمر القرارين 242 – 338.
- عدم الربط بين مسارات التفاوضي والحلول.

---

(1) السيد ياسين وآخرون، تحرير السيد ياسين، التقرير الاستراتيجي العربي 1991، مرجع سبق ذكره، ص 115.

(2) حسب مصادر الإذاعة الإسرائيلية، كان شامير ينوي أن يعرض على حكومته في 11 أبريل 1991 اتفاقا من تسع نقاط بين "إسرائيل" والولايات المتحدة في نهاية الجولة الثانية لبيكر، متعلقة بالمؤتمر الإقليمي، ويمكن عرض هذه النقاط التسع في الآتي:
1. يوافق البلدان على إقامة مؤتمر علني برعاية الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي، من شأنه أن يؤدي إلى مفاوضات مباشرة بين "إسرائيل" والبلدان العربية.
2. يسلم الطرفان بأن الهدف النهائي لعملية السلام لا يقوم على خلق دولة فلسطينية.
3. يجب أن تكون الشخصيات الفلسطينية المشاركة في الوفد من سكان الضفة الغربية وقطاع غزة مختارة بموافقة "إسرائيل".
4. ألا تطلب الولايات المتحدة مشاركة فلسطيني القدس الشرقية (التي ضمتها إسرائيل عام 1980 ولا الفلسطينيين الذي أبعدتهم إسرائيل في الماضي، في الوفد.
5. ترفض إسرائيل أي حوار مع منظمة التحرير الفلسطينية.
6. يوافق البلدين على أنه لا يوجد تفسير واحد للقرار 242 الصادر عن مجلس الأمن الدولي. وتعترف الولايات المتحدة بحق إسرائيل في أن يكون لها تفسيرها الخاص (النسخة الإنجليزية تتحدث عن إنسحاب إسرائيل من أرض محتلة، فيما النسخة الفرنسية تتحدث في إنسحاب من الأراضي المحتلة).
7. يشكل القرار 242 موضوع التفاوض بين إسرائيل ومحاورها في المرحلة الأخيرة من مسار التفاوض.
8. تتناول المرحلة الأولى من المفاوضات نظام الحكم الذاتي في الضفة الغربية وقطاع غزة بعد ثلاثة سنوات من هذا النظام، تبدأ المفاوضات حول الوضع النهائي لهاتين المنطقتين.
9. على الاتحاد السوفياتي أن يعيد علاقاته الدبلوماسية مع إسرائيل (المقطوعة منذ عام 1967) وأن يوافق على مبادئ عملية السلام ليكون شريكا أساسيا في المؤتمر الإقليمي أنظر في ذلك: عمر مصالحة، مرجع سبق ذكره، ص 52.

(3) عمر مصالحة، مرجع سبق ذكره، ص ص 52 ، 53.

(4) نايف حواتمة، مرجع سبق ذكره، ص ص 82 ، 83.

- المفاوضات مرحلة واحدة على المسارات الأردنية والسورية واللبنانية أما المفاوضات على المسار الفلسطيني – الإسرائيلي فعناصرها:-

- المفاوضات على مرحلتين، **المرحلة الأولى** على الحكم الذاتي لسكان الضفة والقطاع بالاستناد إلى اتفاقات كامب ديفيد ولمدة خمس سنوات، **والمرحلة الثانية** مرحلة الحل النهائي وتبدأ بعد السنة الثالثة في الحكم الذاتي، وتنتهي بسقف السنوات الخمس، وتتم على أساس قرار مجلس الأمن 242.

- التمثيل الفلسطيني بشخصيات من الضفة والقطاع غير أعضاء في المجلس الوطني الفلسطيني، لا أحد من القدس، لا أحد من الشتات، والوفد الفلسطيني في إطار وفد أردني – فلسطيني.

- إبعاد قضية اللاجئين على مائدة المفاوضات الثنائية.

- الحدود، القدس، اللاجئون، الاستيطان، المياه السيادة على الأرض، السيادة السياسية، كلها مواضيع تم ترحيلها إلى مفاوضات المرحلة النهائية.

إن هذه الصيغة تبعد الشعب الفلسطيني عن حقه في تقرير مصيره، وفي حقوقه الشرعية لإقامة دولته المنشودة، فيبرز تناقض السياسة الخارجية الأمريكية بين ما أشار به الرئيس بوش في خطابه أمام الاجتماع المشترك لمجلس النواب والشيوخ الأمريكيين في السادس من مارس 1991، حينما أكد عن رغبته في تضييق الهوة بين "إسرائيل" والدول العربية، وبين الإسرائيليين والفلسطينيين، ناهيك عن تأكيده بأن السلام سيقوم على أساس قراري مجلس الأمن رقم 242 – 338 وبين الجهود الأمريكية الفعلية عن طريق وزير خارجيتها جيمس بيكر للإعداد "لمؤتمر السلام" والتي تمخضت عن صيغة يبدو فيها التعهد الأمريكي لحماية "إسرائيل" من خلال إبعادها لتأثير أي قوى خارجية "لمؤتمر السلام" في حالة إقامته[1]، ويمكن توضيح ذلك من خلال:-

1. لقد ورد دور الاتحاد السوفياتي كمفتتح للمؤتمر، وليس كراعياً له، مما يعطي الولايات المتحدة دوراً منفرداً في تسيير التسوية السلمية في حال بدء المفاوضات.

---

(1) أحمد صدقي الدجاني، الحل العنصري في فلسطين (القاهرة: دار المستقبل العربي، 1994)، ص 35.
أنظر كذلك عثمان الضمان، مأزق التسوية السياسية للصراع العربي الإسرائيلي، مرجع سبق ذكره، ص 211.
انظر كذلك، عمر مصالحه، السلام الموعود، مرجع سبق ذكره، ص 51.
- نايف حواتمه، أوسلو "السلام الآخر المتوازن"، مرجع سبق ذكره، ص 82.

2. إبعاد تأثير الأمم المتحدة عن مجريات التسوية، واقتصار دورها كمراقب صامت، وهذا أيضاً سيساعد الولايات المتحدة في فرض إدارتها لهذه التسوية التي وضعت صيغتها على أساس تحجيم أي دور للمنظمة الدولية "الأمم المتحدة".

3. فرض شكل الوفد الفلسطيني المشارك والذي تم اختياره بطريقة تتماشى وأهداف "إسرائيل" ورغباتها، ضاربة بعرض الحائط رغبات القيادات الفلسطينية في الضفة والقطاع.

4. التجنب في نقاش قضيته تعد من أهم قضايا الشعب الفلسطيني "مشكلة اللاجئين" التي تم إبعادها عن مرحة المفاوضات الثنائية، وتعليقها إلى حين البدء في مفاوضات المرحلة النهائية، التي لم يتم في أمرها شيئ حتى تاريخ كتابة الباحث لرسالته شهر مارس 2005.

5. تهميش الولايات المتحدة الأمريكية لدور المجموعة الأوروبية لحل مشكلة الصراع الفلسطيني – إسرائيل من خلال إعدادها لصيغة مدريد:

بعد انتهاء جيمس بيكر من جولته الثالثة ومغادرته المنطقة العربية، التقى بمجلس وزراء المجموعة الأوروبية في لوكسمبورج، وعرض عليهم المبادئ الأساسية التي تنوي الإدارة الأمريكية الارتكاز عليها في عملية السلام، وحل مشكلة الصراع الفلسطيني – الإسرائيلي، وتعهد بيكر أمام الوزراء الأوروبيين بمحاولته إقناع "إسرائيل" بأهمية اشتراك دول المجموعة الأوروبية كطرف في أعمال المؤتمر المزمع عقده في الشرق الأوسط.[1].

لقد جاءت زيارة بيكر لمجلس وزراء المجموعة الأوربية، نتيجة لقناعة الولايات المتحدة الأمريكية بأن الدول الأوربية وبعد أن كان لها دور هام ورئيس في الحشد الدولي ضد العراق، بدا طبيعياً أن تطالب أوربا بدور مماثل في عملية تسوية الصراع الفلسطيني-الإسرائيلي، وقد أوضح ذلك اجتماع القمة الاستثنائية لمجموعة الدول الأوربية في لوكسمبورغ في الفترة من 9-8 أبريل 1999، ومن المعروف أن رؤية أوربا الجماعية تقوم على عدة أسس منها حل الصراع بالطرق السلمية، وإقامة علاقات دبلوماسية واقتصادية بين كل أطراف الدول المعنية بالصراع، ويتناول الاعتراف المتبادل بالحدود التي يتفق عليها، وسيادة كل

(1) السيد ياسين وآخرون، تحرير السيد ياسين، التقرير الاستراتيجي العربي 1991 (مرجع سبق ذكره)، ص 115.

الدول في المنطقة، واحترام حق شعوب المنطقة بما فيها الشعب الفلسطيني في تحقيق المصير، وتسرى أوربا ضرورة مشاركتها الكاملة في عملية التسوية[1].

فقد عارضت "إسرائيل" مشاركة الدول الأوربية في عملية التسوية بحجة تحيز الدول الأوربية في رؤيتها لمفهوم الصراع الفلسطيني-الإسرائيلي لصالح الجانب العربي، فالمشاركة الأوربية في عملية التسوية لن تكون في صالح "إسرائيل"، ومن هنا بدأت الولايات المتحدة الأمريكية سياستها في تهميش مشاركة الدول الأوربية، وجعل هذه المشاركة رمزية لا تتعارض في مضمونها مع الأهداف الأمريكية من التسوية السلمية للصراع الفلسطيني-الإسرائيلي. فقد زادت مخاوف الولايات المتحدة الأمريكية من تأثير الدول الأوربية في عملية التسوية، بعد أن جاءت أول مشاركة من أوربا لعقد مؤتمر السلام أثناء اجتماع وزراء خارجية المجموعة الأوربية في بروكسيل في فبراير 1991، حيث اتفقوا أن تجري المجموعة الأوربية اتصالات منفصلة بعدد من المسئولين في مصر و "إسرائيل" والمغرب العربي بشأن تحقيق السلام في الشرق الأوسط عقب انتهاء أحداث حرب الخليج الثانية لوضع حل للقضية الفلسطينية[2]. إن هذه التأكيدات الأوربية على أن يكون هناك حل شامل وعادل للصراع العربي الإسرائيلي مبنية على أساس قراري مجلس الأمن 242،338، كانت إحدى أهم الأسباب التي جعلت الدبلوماسية الأمريكية تتخذ سياسة إبعاد تأثير المشاركة الفعالة للدول الأوربية فيما يطرح من تسوية للصراع الفلسطيني-الإسرائيلي من خلال صيغة مدريد، خوفاً من خروج دائرة السيطرة الأمريكية على مجريات الأحداث خاصة وأن واشنطن تبحث عن تحقيق أهدافها ومصالحها في المنطقة من خلال تسوية سلمية للصراع الفلسطيني-الإسرائيلي، تختلف في مضمونها وجوهرها عن الرؤية الأوربية للتسوية، ومن هنا كان تهميش الدول الأوربية أحد أهم المتطلبات الأمريكية في إدارتها لحل مشكلة الصراع الفلسطيني-الإسرائيلي من خلال إعدادها لصيغة مدريد.

وفي 11 مايو 1991 بدأت جولة بيكر الرابعة لمنطقة الشرق الأوسط، وقد واجه بيكر الكثير من التحفظ خلال هذه الجولة من قبل سوريا "إزاء فكرة المؤتمر الإقليمي"

---

(1) السيد ياسين وآخرون، تحرير السيد ياسين، التقرير الاستراتيجي العربي 1991، مرجع سبق ذكره، ص 120.
(2) المرجع السابق، ص 120

وترتيبات السلام على الطريقة الأمريكية، حيث طالبت سوريا بدور فعلي للأمم المتحدة وأوروبا في المؤتمر، مع تقديم ضمانات أمريكية لسوريا تتعلق بالتسوية السياسية الشاملة. لقد رد بيكر على هذه المطالب السورية، بأنه من الممكن عقد مؤتمر سلام في المنطقة بدون سوريا كنوع من ممارسة الضغط، فجاء الرد الإسرائيلي مؤيداً لهذه الفكرة في استبعاد سوريا عن المؤتمر، لأنها تمثل من وجهة النظر الإسرائيلية الدولة الأقوى التي تجابهها[1].

على الرغم من تأكيد الولايات المتحدة الأمريكية خلال جولة بيكر الرابعة في 11 مايو 1991، معارضتها لسياسة "إسرائيل" في بناء المزيد من المستوطنات في الأراضي العربية المحتلة- باعتبارها عائقاً لعملية السلام في المنطقة- تجدها وفي ذات الوقت قد ساعدت إسرائيل في عملية نقل يهود الفلاشا من أثيوبيا إلى "إسرائيل" في الفترة من 12 – 15 مايو 1991، حيث أعرب الرئيس بوش عن سعادته لإتمام هذه العملية. الأمر الذي جسد ازدواجية السياسة الأمريكية تجاه قضايا الصراع الفلسطيني – الإسرائيلي، وظهرت ازدواجية الإدارة الأمريكية في التعامل مع "إسرائيل"- وبشكل واضح- عندما كشف الرئيس بوش في 29 مايو 1991 عن مبادرته الهادفة إلى الحد من انتشار أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط وكبح سباق التسلح التقليدي في المنطقة[2]، فقد نصت المبادرة على السماح لدول المنطقة للحصول على القدرات التقليدية بشكل مشروع للدفاع عن النفس وردع العدوان، ثم دعا الدول الخمس الرئيسية المنتجة للسلاح إلى مؤتمر من أجل وضع قواعد تهدف إلى الحد من بيع الأسلحة التقليدية، وكذلك أسلحة الدمار الشامل، دون أن يذكر امتلاك "إسرائيل" لقدرات عسكرية فائقة تهدد دول المنطقة[3].

بدأت في الفترة من 18 إلى 22 يوليو 1991 الجولة الخامسة لوزير الخارجية الأمريكي جيمس بيكر إلى منطقة الشرق الأوسط، حيث بدأها بيكر بزيارته لسوريا، مؤكداً أن موافقة الأخيرة على المقترحات التي قدمتها الإدارة الأمريكية لحضور

---

(1) السيد ياسين وآخرون، تحرير السيد ياسين، التقرير الاستراتيجي العربي 1991، مرجع سبق ذكره، ص 115.

(2) لقد تجاهلت هذه المبادرة أية إشارة لقدرات إسرائيل النووية بل أعلن وزير الدفاع الأمريكي ريتشارد تشيني في تل أبيب في أمريكا ملتزمة بأمن إسرائيل وشمول تطوير أنظمة إسرائيلية مضادات للصواريخ من نوع أرو – السهم وستوردها بعشر طائرات من نوع (ألف16)، وشدد تشيني على الأهمية القصوى التي توليها أمريكا للعلاقات الاستراتيجية مع "إسرائيل" وكشف عن تنفيذ اتفاق لتخزين عتاد عسكري أمريكي في "إسرائيل" ناهيا علمه بامتلاك "إسرائيل" أسلحة نووية. أنظر في ذلك: السيد ياسين وآخرون، تحرير السيد ياسين، التقرير الاستراتيجي العربي 1991، مرجع سبق ذكره، ص 116.

(3) المرجع السابق، ص156.

"مؤتمر السلام" تستند في مرجعيتها على أساس قراري مجلس الأمن 242 – 338، ومبادلة الأرض بالسلام مع وجود مراقب من الأمم المتحدة لحضور مؤتمر السلام، وقد أثار هذا التطور في الموقف الأمريكي حكومة "إسرائيل" التي زعمت بوجود اتفاقاً أمريكياً – سورياً حول عدم الاعتراف بضم "إسرائيل" الجولان[1].

برزت خلال هذه الجولة مشكلة التمثيل الفلسطيني، فكان الموقف الإسرائيلي أن يكون التمثيل الفلسطيني في المؤتمر المزمع عقده من أهالي الضفة الغربية وقطاع غزة بدون القدس الشرقية، كما أكدت "إسرائيل" رفضها بوجود أي دور لمنظمة التحرير الفلسطينية في المفاوضات، وكل ذلك في سبيل الانفراد بفلسطيني الداخل، ولعدم إقرارها بأن الفلسطينيين شعباً واحداً وأن جزءاً منهم في الخارج وله الحق في العودة[2].

في ظل المداولات التي شهدتها جولة بيكر الخامسة، جاء الرد السوري الإيجابي حول قبولها للمفاوضات، فشجع ذلك السياسة الخارجية الأمريكية نحو استمرارها في استكمال جهودها لعقد "مؤتمر السلام" [3]، فقد شهدت الفترة من 30 – 31 يوليو اتفاق الرئيس الأمريكي بوش والسوفيتي غرباتشوف في قمة موسكو[4]؛ لعقد "مؤتمر السلام" في الشرق الأوسط في غضون شهر أكتوبر تحت رعايتها المشتركة[5].

وقد جاء في هذه القمة: "الرئيس بوش والرئيس غورباتشوف يؤكدان من جديد عن التزامهما المتبادل بإقامة سلام وصلح حقيقيين بين الدول العربية وإسرائيل والفلسطينيين، كما أنهما يعتقدان أن هنالك فرصة تاريخية الآن لإطلاق مسيرة يمكن أن تؤدي إلى سلام عادل ودائم وشامل في الشرق الأوسط، ولديهما قناعة حازمة بأنه يجب عدم تفويت هذه الفرصة التاريخية[6].

---

(1) السيد ياسين وآخرون، تحرير السيد ياسين، التقرير الاستراتيجي العربي 1991، مرجع سبق ذكره، ص 116.
(2) المرجع السابق، ص 116.
(3) المرجع السابق، ص 116.
(4) كما جاء في هذه القمة "الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي تعترفان بأن السلام لا يمكن فرضه ولا ينتج إلا من خلال مفاوضات مباشرة بين الفرقاء لذا تشتركان بذل قصى جهودهما لضمان عملية السلام واستكمالها، في هذا الإطار ستجهد الولايات المتحدة والسوفياتي لرعاية هذه المسيرة والدعوة لإقامة مؤتمر سلام في أكتوبر هدفه المباشرة في مفاوضات ثنائية ومتعددة الأطراف وسيتابع في هذه الأثناء وزير الخارجية الأمريكي جيمس بيكر ونظيره السوفياتي ألكسندر سمرنيتخ العمل مع أطراف النزاع تحضيراً للمؤتمر". أنظر في ذلك: عمر مصالحه، مرجع سبق ذكره، ص 53.
(5) المرجع السابق، ص 53.
(6) المرجع السابق، ص 53.

في اليوم الثاني، 22 يوليو 1991 وعقب إعلان موسكو لعقد مؤتمر السلام في الشرق الأوسط قام وزير الخارجية الأمريكي بيكر بجولته السادسة للمنطقة، وقد بدا واضحاً ارتياح "إسرائيل" التي عبرت عن قبولها لمقترحات الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي، وقد يكون سبب الارتياح الإسرائيلي أن هذه القمة أعلنت عن دعوتها لعقد المؤتمر بشكل عام، ولم تدخل في التفاصيل التي تخشاها "إسرائيل"، وتعتبرها خطوط حمراء تتعلق بأمن إسرائيل يمنع تجاوزها. ناهيك عن وعود السياسة الخارجية الأمريكية في تقديم الضمانات لكل طرف على حدا، وكل ذلك في سبيل الحفاظ على قوة الدفع لاستكمال عملية التسوية[1].

تجدر الإشارة هنا بأن الاتحاد السوفياتي وفي هذه الأثناء كان يعاني من أوضاع داخلية صعبة، أضعفت كثيرا من دوره كشريك لحل مشكلة الصراع الفلسطيني الإسرائيلي، خاصة بعد حدوث إنقلاب موسكو في 19 أغسطس 1991، وقد بدأت تظهر في الأفق احتمالات تأجيل مؤتمر السلام، خاصة في حالة نجاح الانقلاب وسيطرة المحافظين على السلطة في موسكو، إلا أن وضع نهاية سريعة للانقلاب وعودة غورباتشوف مرة أخرى للسلطة، أنهت تلك الاحتمالات تماماً، ولكنها ضاعفت من شكلية الدور الرمزي للاتحاد السوفياتي في عملية التسوية[2].

بعد شوط طويل من ممارسة السياسة الخارجية الأمريكية لضغوطاتها على كل من سوريا – لبنان – الأردن، من خلال جولات بيكر للمنطقة[3]، اتباعاً لرغبات "إسرائيل" التي اشترطت مشاركتها للمؤتمر بأن يتم تحديد هوية المفاوض الفلسطيني، وأن يكون هذا المفاوض ضمن وفد مشترك مع الأردن، وافقت الدول المعنية بالصراع – سوريا الأردن، لبنان، على التمثيل الفلسطيني للمؤتمر وفقاً لشروط إسرائيل[4].

كما طلبت ضمانات أمريكية بقرض قدره عشرة بلايين دولار لبناء مستوطنات جديدة في الأراضي المحتلة، وقد جرى نقاش هذا الطلب الإسرائيلي أثناء جلسة

---

(1) السيد ياسين وآخرون، تحرير السيد ياسين، التقرير الاستراتيجي العربي 1991، مرجع سبق ذكره، ص 117.
(2) المرجع السابق، ص 120
(3) خلال جولته السادسة لمنطقة الشرق الأوسط ناقش بيكر مشكلة التمثيل الفلسطيني، فالتقى بفلسطيني الأراضي المحتلة للتفاوض معهم حول مشكلة التمثيل وكذلك بجولة في دول المغرب العربي ولممارسة نوع من الضغط غير المباشر على قيادات منظمة التحرير الفلسطينية أعلن بيكر أن الفلسطينيين هم أكثر الخاسرون في حالة عدم مشاركتهم في عملية السلام أنظر في ذلك: السيد ياسين وآخرون، تحرير السيد ياسين، التقرير الإستراتيجي العربي 1991، مرجع سبق ذكره، ص 116.
(4) السيد ياسين وآخرون، تحرير السيد ياسين، التقرير الإستراتيجي العربي 1991، مرجع سبق ذكره، ص 117.

الكونغرس في بدايات شهر سبتمبر 1991. وكان رأي الرئيس الأمريكي بوش أن تستجيب " إسرائيل" حالياً لوقف عمليات بناء المستوطنات، وقبول مبدأ السلام مقابل الأرض كأساس للتسوية. وكان هدف بوش هو إبعاد أي عرقلة لجهود الدبلوماسية الأمريكية التي تسعى منذ نهاية حرب الخليج الثانية نحو إقامة "مؤتمر السلام".

وقد استجاب الكونغرس لمطالب الرئيس الأمريكي، وقد تم التنسيق بين الحكومة الأمريكية والإسرائيلية، حيث قام وزير الخارجية الأمريكي جيمس بيكر بتسليم مذكرة أمريكية إلى "إسرائيل"، توضح موقف واشنطن من مباحثات السلام، بعد أن أكد التزام الإدارة الأمريكية بتقديم ضمانات القروض التي طلبتها "إسرائيل" بعد يناير 1992[2].

إن الدور الذي تقوم به السياسة الخارجية الأمريكية في سبيل التعهد لحماية "إسرائيل"، وتقديم كافة الضمانات لها، من خلال إعدادها "لمؤتمر السلام" لم يعد بالدور الخفي، ويمكن البرهنة على ذلك من خلال الخطاب الذي ألقاه الرئيس الأمريكي بوش في 23 سبتمبر 1991 أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة، حينما عرج في مستهل حديثه زاعماً- بوجود اضطهاد وظلم واضحين لليهود، فقال: إن قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم (3379)، وما يسمى بقرار "الصهيونية ضد العنصرية"، يسخر من هذا التعهد والمبادئ التي قامت على أساسها الأمم المتحدة، وأدعو الآن إلى إلغائه". ثم أكمل حديثه: "إن الصهيونية ليست سياسة، إنها الفكرة التي أدت إلى إقامة وطن للشعب اليهودي و"دولة إسرائيل". ومساواة الصهيونية بخطيئة العنصرية التي لا يمكن تحملها، إنما هو تشويه للتاريخ، ونسيان للمعاناة القاسية التي عاناها اليهود في الحرب العالمية الثانية، وما عانوه في الواقع عبر التاريخ، إن مساواة الصهيونية بالعنصرية، هو رفض لإسرائيل نفسها، وهي من الدول الأعضاء في الأمم المتحدة [3].

إن هذه القراءات لأفكار بوش تؤكد مدى قناعته بأساطير المؤسسة للحركة الصهيونية التي أقامها تيودور هرتزل في أول مؤتمر بمدينة بازل بسويسرا عام 1897، هذا من ناحية، كما تعكس هذه الأراء ابتعاد الولايات المتحدة الأمريكية

---

(1) عبد العزيز محمد سرحان، مصير الأمم المتحدة بعد أزمة الخليج "احترام الشرعية الدولية أم الارتداد نحو الهيمنة الأمريكية". (القاهرة: دار النهضة العربية، 1992)، ص 331.

(2) نص خطاب الرئيس بوش في 23 سبتمبر 1991 أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة نقلاً عن التقرير الاستراتيجي العربي 1991 (القاهرة: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام 1992) ص ص 27 – 31.

وسياستها الخارجية عن أية وساطة نزيهة للصراع الفلسطيني – الإسرائيلي من خلال انحيازها لادعاءات "إسرائيل".

بعد قرابة شهر تحديداً من خطاب بوش أمام الأمم المتحدة وجه الرئيسان الأمريكي جورج بوش والسوفياتي ميخائيل غورباتشوف في 18 أكتوبر 1991 الدعوة إلى الأطراف المعنية بالصراع العربي – الإسرائيلي لحضور مؤتمر السلام الذي تقرر عقده في مدريد في 30 أكتوبر 1991، ويمكن تحديد أهم ما تناولته هذه الدعوة فيما يخص الصراع الفلسطيني – الإسرائيلي وفق التالي[1]:-

1- بعد مشاورات مكثفة مع "إسرائيل والدول العربية والفلسطينيين، تعتقد الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي بأن فرصة تاريخية قد نشأت بالفعل؛ لدفع الإمكانيات قدماً من أجل سلام حقيقي في جميع أنحاء المنطقة.

2- الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي على استعداد لمساعدة الأطراف على تحقيق تسوية سلمية شاملة ودائمة وعادلة، من خلال مفاوضات مباشرة تأخذ مسارين بين "إسرائيل" والدول العربية وبين "إسرائيل" والفلسطينيين ترتكز على قراري مجلس الأمن 242 – 338.

3- تحقيقاً لهذه الغاية يتقدم رئيس الولايات المتحدة ورئيس الاتحاد السوفياتي بدعوتكم إلى مؤتمر سلام تتبناه كلتا الدولتين، وسيتم عقد المؤتمر في مدريد يوم 30 أكتوبر 1991.

4- يرجو الرئيس بوش والرئيس جورباتشوف منكم قبول هذه الدعوة في موعد أقصاه الساعة السادسة بعد ظهر يوم 23 أكتوبر 1991.

5- ستبدأ المفاوضات المباشرة بعد أربعة أيام من افتتاح المؤتمر وسوف تجمع الأطراف التي ترغب في المشاركة في المفاوضات متعددة الأطراف بعد أسبوعين من افتتاح المؤتمر لتنظيم هذه المفاوضات، ويعتقد راعيا المؤتمر أن هذه المفاوضات يجب أن تركز على القضايا التي تهم المنطقة بوجه عام مثل: ضبط التسلح، الأمن الإقليمي، المياه، شؤون اللاجئين، البيئة، التنمية الاقتصادية، وغيرها من القضايا الأخرى ذات الأهداف المشتركة[2].

---

[1] أبو السعود إبراهيم: مؤتمر مدريد للسلام في الشرق الأوسط، السياسة الدولية العدد 107 (يناير: 1992)، ص105.

[2] عثمان العثمان، مرجع سبق ذكره، ص 212

أنظر كذلك، عبدالعزيز محمد سرحان، مصير الأمم المتحدة بعد أزمة الخليج، مرجع سبق ذكره، ص ص 320 – 321.

6- سوف تترأس الاجتماع الذي سيعقد على مستوى وزراء الخارجية الدولتان اللتان تبنتا القرار أمام الحكومات المدعوة، فتشمل "إسرائيل" ، سوريا، لبنان، الأردن، أما الفلسطينيون فسيتم دعوتهم كجزء من الوفد الأردني الفلسطيني. وسيتم دعوة مصر بصفة مشارك، وسيكون المجتمع الأوروبي مشاركاً في المؤتمر جنباً إلى جنب مع الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي، وسوف يكون ممثلاً في رئاسته[1].

7- سوف يوجه دعوة لمجلس التعاون الخليجي لإرسال أمينه العام للحضور كمراقب كما ستوجه دعوة للدول الأعضاء في مجلس التعاون الخليجي للمشاركة في تنظيم المفاوضات، كما ستوجه دعوة للأمم المتحدة لإرسال مراقب يمثل الأمين العام[2].

8- لن تكون للمؤتمر سلطة فرض الحلول على الأطراف أو حق رفض الاتفاقات التي ستتوصل إليها، كما لن تكون له سلطة اتخاذ القرارات للأطراف، أو القدرة على التصويت على القضايا أو النتائج، وبالإمكان عقد المؤتمر مرة ثانية فقط بموافقة جميع الأطراف[3].

9- بالنسبة للمفاوضات بين "إسرائيل" والفلسطينيين الذين هم جزء من الوفد الأردني الفلسطيني المشترك، فستدور المفاوضات على مراحل تبدأ بمحادثات حول ترتيبات الحكم الذاتي المؤقت، وستدور هذه المفاوضات بهدف التوصل إلى اتفاق في موعد أقصاه سنة واحدة، وبمجرد الاتفاق ستدوم ترتيبات الحكم الذاتي المؤقت مدة خمسة أعوام، وبداية من السنة الثالثة من فترة الحكم الذاتي المؤقت ستجرى المفاوضات بشأن الوضع الدائم، وسوف تدور هذه المفاوضات الخاصة بالوضع الدائم والمفاوضات بين إسرائيل والدول العربية على أساس القرارين 242 – 338[4].

لقد بدا واضحاً تأثر خطاب الدعوة المشترك الأمريكي – السوفياتي لمؤتمر السلام بجهود الدبلوماسية الأمريكية التي بدأتها عن طريق وزير خارجيتها جيمس بيكر في 12 مارس 1991، والتي حاولت من خلالها – وبقدر الإمكان- إيجاد صيغة لمؤتمر السلام بما يخدم أهدافها ومصالحها المشتركة مع "إسرائيل". فجاءت صيغة المؤتمر كما أوضحتها الدولتان الراعيتان بطريقة مفتوحة. وحتى النقاط التي جاءت

---

(1) عثمان العثمان، مرجع سبق ذكره، ص ص 212 - 213

(2) المرجع السابق، ص 213

(3) المرجع السابق، ص 213

(4) أبو السعود إبراهيم، مؤتمر السلام في الشرق الأوسط، السياسة الدولية، مرجع سبق ذكره، ص 105.

بصيغة متلائمة مع رغبات وأهداف "إسرائيل" التي اشترطتها لقبولها لعملية التسوية. ويمكن توضيح ذلك من خلال الآتي[1]:-

أولاً: جاءت دعوة الأمم المتحدة ودول المجتمع الأوروبي كمراقب "لمؤتمر السلام" وليست كشريك، الأمر الذي سهل انفراد الولايات المتحدة الأمريكية في مجريات أحداث عملية التسوية.

ثانياً: إضعاف تأثير المؤتمر، فلن يكون له سلطة فرض الحلول، والقرارات، أو حتى رفض الاتفاقات التي ستتوصل إليها الأطراف المعنية، وهذا يطمئن "إسرائيل" التي كانت تخشى المشاركة في مؤتمر له سلطة فرض الآراء والقرارات.

ثالثاً: عدم الاعتراف بمنظمة التحرير الفلسطينية كممثل شرعي للشعب الفلسطيني. فجاء التمثيل الفلسطيني للمؤتمر عن طريق "وفد أردني – فلسطيني مشترك" وفي هذا انتهاك صريح لحق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره بما يتنافى مع المواثيق والأعراف الدولية لحقوق الإنسان.

بانتهاء خطاب الدعوة الأمريكية السوفياتية لمؤتمر مدريد للسلام الذي تحدد موعده في 30 أكتوبر 1991، اتضحت الصيغة النهائية التي سيقام على أساسها مؤتمر السلام في مدريد. وقد وافقت منظمة التحرير الفلسطينية على المشاركة في المؤتمر، وبالطريقة التي رتب لها إنطلاقاً من إيمانها ببعض الفرضيات التي فرضت نفسها على دول المنطقة العربية والتي منها[2]:-

1. امتلاك الولايات المتحدة الأمريكية لـ 99% من أوراق اللعبة في الشرق الأوسط وفي حل القضية الفلسطينية.

2. ضعف الدور العربي تجاه القضية الفلسطينية. فلم تعد هي القضية المركزية للشعب العربي، الأمر الذي جعل الفلسطينيين يعتمدون على أنفسهم في سبيل حل قضيتهم، فكان مؤتمر مدريد بمثابة الفرصة لإثبات الذات.

3. إن دولة إسرائيل أمر واقع، ولا سبيل في حل القضية الفلسطينية إلا عن طريق الاعتراف بها، والتعايش معها، والتنازل لها عن بعض الأراضي التي تضمن لها حدوداً آمنة.

---

[1] عبدالعزيز محمد سرحان، مصير الأمم المتحدة بعد أزمة الخليج، مرجع سبق ذكره، ص 327.
[2] سالم حسن البرغوثي ، مرجع سبق ذكره، ص 373.

في نفس اليوم الذي أعلنت فيه الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي دعوتهما للمشاركة لمؤتمر مدريد يوم 18 من شهر أكتوبر 1991، قام وزير الخارجية الأمريكي جيمس بيكر بجولته السابعة للمنطقة من 16 – 20 أكتوبر 1991، والتي سلم بموجبها للأطراف المعنية: سوريا، لبنان، فلسطين، "إسرائيل" رسائل التنظيمات من قبل إدارته[1] للأطراف المعنية (سوريا، لبنان، فلسطين، إسرائيل). والذي يمكن ملاحظته من خلال هذه الرسائل وخاصة الموجهة من قبل الإدارة الأمريكية إلى حكومة "إسرائيل"، هو أن الأخيرة قد وافقت على الدخول والمشاركة في المؤتمر وهي بكامل معنوياتها وقواها على العكس من موقف المنظمة، فقد استفادت "إسرائيل" من تداعيات حرب الخليج الثانية، وما نتج عنها من تدمير المقدرة العراقية، ناهيك عن ضعف الموقف العربي وتفككه. كما استفادت أيضاً من التنازلات التي قدمتها منظمة التحرير الفلسطينية، فدخلت "إسرائيل" للمؤتمر وقد ضمنت وفقاً لخطاب التنظيمات الأمريكية للحكومة الإسرائيلية الآتي[2]:-

1. تأكيد الولايات المتحدة الأمريكية بأمن إسرائيل وتفوقها النوعي، مع حقها في أن تكون لها حدود آمنة قابلة للدفاع ومعترف بها من قبل جيرانها.
2. الإقرار بوجود تفسيرات مختلفة لقرار مجلس الأمن 242.
3. تأكيد رغبة الحكومة الأمريكية في عدم إقامة الدولة الفلسطينية المستقلة.
4. الالتزام الأمريكي بمبدأ المفاوضات العربية الإسرائيلية المباشرة.
5. الالتزام الأمريكي بعدم الضغط على "إسرائيل" والتفاوض مع منظمة التحرير الفلسطينية.
6. تأكيد الولايات المتحدة لضمان أمن "إسرائيل" من جهة الجبهة السورية.

يتضح من خلال ما ود برسالة التطمينات الأمريكية لحكومة "إسرائيل"، أن الإدارة الأمريكية لم تقدم للفلسطينيين أهدافهم ومبادئهم التي أرادوها، فمع أن التسوية المطلوب بلوغها كانت ستقوم على أساس القرارين 242 – 338، نجد الولايات

---

[1] عمر مصالحه، مرجع سبق ذكره، ص 54.
- لمزيد من المعلومات أنظر، محمد عبد العزيز ربيع : **الحوار الفلسطيني – الأمريكي " الدبلوماسية السرية والاتصالات الفلسطينية – الإسرائيلية "** ، (عمان : دار الجليل للنشر ، 1995) ، ص ص 18 – 19.
[2] سالم حسين البرناوي، مرجع سبق ذكره، ص ص 376 – 377.
أنظر كذلك، عثمان الضمان، مرجع سبق ذكره، ص ص 214 – 218.
- أبو السعود إبراهيم ، ، مرجع سبق ذكره، ص ص 106 – 107.
- عبدالعزيز محمد سرحان، مصير الأمم المتحدة بعد أزمة الخليج، مرجع سبق ذكره، ص 331.

المتحدة وقد تجاهلت مبدأ الأرض مقابل السلام، ولم يتضح أيضاً من خلال سياسة الولايات المتحدة الأمريكية في وساطتها لحل مشكلة الصراع الفلسطيني – الإسرائيلي أنها عازمة في الضغط على "إسرائيل" لكي تلتزم بقرارات الأمم المتحدة، أو لكي توقف ممارستها الأخرى التي يدينها الفلسطينيون[1]. فإذا كان الوضع بهذه الكيفية فلا خوف على "إسرائيل" ومشاركتها في مؤتمر مدريد؛ لأنه سيحقق لها الكثير من الأهداف في سبيل بناء دولتها المنشودة "إسرائيل الكبرى" من خلال[2]:-

1. المزيد من الوقت لاستيعاب المزيد من المهاجرين للأراضي المحتلة.
2. الحصول على المزيد من التنازلات العربية خاصة فيما يتعلق بمطالب الفلسطينيين بالاعتراف بدولة فلسطينية مستقلة، وبعودة القدس إلى السيادة العربية، والانسحاب من الجولان، ووقف بناء المستوطنات.
3. محاولة الضغط على الإدارة الأمريكية وابتزازها لتقديم تعهدها لإسرائيل سياسياً واقتصادياً وعسكرياً.

يتضح مما تقدم تأثير التعهد الأمريكي لإسرائيل على مواقف السياسة الخارجية الأمريكية تجاه "إسرائيل" من خلال إعدادها لصيغة مدريد، فقد بدا واضحاً تجاهل الولايات المتحدة الأمريكية لدور الأمم المتحدة، وتهميش صلاحياتها من ناحية، وإعطاء "إسرائيل" الفرصة لتفسير القرارات الدولية بما يخدم أهدافها ومصالحها من ناحية ثانية.

وأخيراً يمكن استخلاص الآتي: إنه في خضم الانشغال الدولي والإقليمي بتداعيات حرب الخليج الثانية، جاء التحرك الأمريكي لعقد مؤتمر مدريد لبدء التسوية السياسية للصراع الفلسطيني – الإسرائيلي، فقد عملت الولايات المتحدة الأمريكية على وضع أسس محددة لمؤتمر بشكل يفضي إلى صيغة المفاوضات الثنائية المباشرة دون وجود مرجعية مستقرة وواضحة، فجعلت من ميزان القوة وظروف البيئتين الإقليمية والدولية هي المرجعية الأساسية لعملية التفاوض. وإنسجاماً مع هذا الهدف جعلت الولايات المتحدة الأمريكية من سياستها في تهميش وتغييب الأمم المتحدة،

---

[1] شريل روبنبرغ، "إدارة بوش والفلسطينيون"، في فلسطين والسياسة الأمريكية من نكسون إلى كلنتون، مرجع سبق ذكره، ص 300.
[2] سالم حسين البرزاوي، مرجع سبق ذكره، ص 377.

وقرارات الشرعية الدولية ومجموعة الدول الأوروبية، هي الأساس المحدد لمسارات التفاوض.

فقد حققت الولايات المتحدة الأمريكية من خلال إعدادها لنص مدريد هدفين أساسيين:-

الأول: بلوغ أهدافها في تضييق الفجوة التي كانت بين الموقفين العربي المطالب بعقد المؤتمر الدولي والإسرائيلي الداعي إلى عقد مفاوضات ثنائية مع دول المواجهة العربية، وفعلاً انطلقت المفاوضات الثنائية المباشرة بين "إسرائيل" وكل طرف عربي على حده: "الفلسطينيين ، الأردن ، سوريا ، لبنان" على أن يحضر الفلسطينيون وفق وفد أردني – فلسطيني مشترك، ومن هنا بدأت تضح أهداف الولايات المتحدة الأمريكية في تجزئة قضايا الصراع العربي – الإسرائيلي عن طريق تقديم المفاوضات على عدة مسارات، حيث مكن ذلك الولايات المتحدة من إدارة العملية الدبلوماسية، وتحقيق المطلوب في إحداها دون انتظار المسارات الأخرى، فتجزئة الصراع أقرب في تحقيق الأهداف الإستراتيجية الأمريكية التي تسعى نحو تعميق تجزئة الدول العربية؛ ليتسنى لها الانفراد بكل قطر على حده في سبيل تحقيق أهدافها[1].

الثاني: استخدمت الولايات المتحدة الأمريكية مسألة تسوية الصراع الفلسطيني – الإسرائيلي من خلال إعدادها لصيغة مدريد لتحقيق أهدافها "من الحملة الدولية على العراق"، فقد نجحت الولايات المتحدة الأمريكية لتحقيق هذه السياسة خاصة بعد دفعها لأطراف الصراع نحو مؤتمر مدريد في 30 أكتوبر 1991 محققة بذلك هدفين أساسيين هما:

أ. إرضاء الدول العربية التي كانت تشك في نوايا الولايات المتحدة الأمريكية في تحقيق تسوية للصراع العربي – الإسرائيلي، وأصبحت بذلك في نظر الكثيرين بأنها راعية السلام الأول في منطقة الشرق الأوسط.

ب. أكدت تعهدها لحماية أمن "إسرائيل" وفقاً لما جاءت به رسالة التطمينات لإسرائيل عندما جاءت صيغة مدريد- التي سبق توضيحها- متلائمة مع المقترحات

---

[1] جمال مصطفى عبدالله سلطان، مرجع سبق ذكره، ص ص 250 – 261.

"الإسرائيلية" بشأن عملية التسوية، حيث أجلت جميع المسائل الجوهرية التي ترفض "إسرائيل" التفاوض بشأنها إلى المراحل الانتقالية لتحقيق الحكم الذاتي، بشأن التسوية النهائية. حيث يمكن الإشارة إلى أهم النتائج التي حققها مؤتمر مدريد "لإسرائيل" على النحو التالي[1]:-

1. لم يرد في صيغة مدريد أي ذكر لانسحاب "إسرائيل" من الأراضي التي احتلتها في 4 يونيو 1967 ، بل على العكس تماما فقد أكد بوش في كلمته أثناء انعقاد المؤتمر بعدم معرفته لأية حدود نهائية لدولة إسرائيل. فصيغة مدريد أكدت بقاء "إسرائيل" في الأراضي المحتلة بعد عام 1967.

2. لقد ساعدت صيغة مدريد "إسرائيل" في تدويل عملية السلام والتسوية، حيث أوضحت هذه الصيغة أن الصفة الدولية للمؤتمر تقتصر فقط على حفل الافتتاح، أي أنها صفة برتوكولية لمدة 48 ساعة فقط، وأن المفاوضات ستبدأ وستستمر وستنتهي ثنائية.

3. لم توضح الولايات المتحدة الأمريكية أية مرجعية لعملية التسوية، فحتى قرار (242) والذي يعد مرجعية أساسية للتسوية، أعلنت واشنطن الإقرار بوجود تفسيرات مختلفة لمضمونه، فقد ساعد ذلك "إسرائيل" في مغالطة العديد من نصوصه القانونية لتحقيق أطماعها التوسعية.

4. عدم تقديم الولايات المتحدة الأمريكية ومن خلال إعدادها لصيغة مدريد أية تعهدات بشأن موقف الاستيطان، بل على العكس تماماً، فقد جاءت تصريحات شامير- قبل افتتاح المؤتمر وبعده بساعات-مؤكدة على استمرار التوسع في بناء المستوطنات.

5. لقد تم ابعاد التفاوض بشأن المسائل الجوهرية التي تمثل أصل الصراع "مشكلة اللاجئين، القدس، المستوطنات الإسرائيلية ، السيادة، الأراضي المحتلة بعد عام 1967" إلى المراحل النهائية، نزولاً عند رغبة "إسرائيل" باعتبار هذه المسائل تمس

---

[1] عثمان قعلمان، مرجع سبق ذكره، ص ص 91 – 92.

أمن "إسرائيل" التي لا يمكن التفاوض بشأنها إلا بعد تحقيق تقدم على مستوى المراحل الأولى.

إن ما تقدم يبرز وبشكل واضح أثر التعهد على السياسة الخارجية الأمريكية تجاه "إسرائيل" من خلال إعدادها لصيغة مدريد، حيث جاءت جميع بنود ونصوص هذا المؤتمر بالشكل الذي يخدم أهداف الولايات المتحدة الأمريكية وإسرائيل في المنطقة، وأصبح بذلك الشعب الفلسطيني هو الخاسر الوحيد حيث تجاهلت جميع رغباته في إقامة دولته المنشودة.

ثانياً: صيغة أوسلو والمراحل الانتقالية

لقد شكل مؤتمر مدريد الذي عقد في 30 أكتوبر 1991 نموذجاً للتفاعل بين الموقف الدولي، كما بدا في أعقاب حرب الخليج الثانية ضد العراق ،والموقف الإقليمي على الصعيد العربي والإسرائيلي ،ولقد كان لذلك التفاعل دور بارز في بدء العملية التفاوضية الثنائية ،والمتعددة الأطراف بين "إسرائيل" من جهة والدول العربية وممثلي الشعب الفلسطيني من جهة ثانية، حيث حظيت الولايات المتحدة الأمريكية بمكانة القوة العظمى الوحيدة ، وتمتعت بمكانة المنتصر في حرب الخليج الثانية، وتحددت بذلك الاستراتيجية الأمريكية اتجاه المنطقة في ثلاثة محاور أساسية[1]:-

الأول: تأمين المصالح الأمريكية في المنطقة- "أي منطقة الخليج العربي والدول العربية "- وهي ضمان تدفق النفط، وبأسعار معقولة.

الثاني: إعادة صياغة هياكل ومضمون الاستقرار في المنطقة على ضوء المعطيات الجديدة في الوضع العالمي، ومواجهة آثار انهيار القطبية الثنائية، وتشكيل إدارة جديدة للعالم.

الثالث: تأمين وجود" إسرائيل "، والتوصل إلي تسوية للصراع الفلسطيني الإسرائيلي، وذلك بعد انتهاء الدور السوفياتي وإضعاف جبهة الرفض العربي .

على ضوء ذلك وتماشياً مع هذه المعطيات، رأت الولايات المتحدة الأمريكية أن الظروف ملائمة لمواصلة دورها في الوساطة لتسوية الصراع الفلسطيني_ الإسرائيلي، في الظروف المعقدة لأطراف الصراع، فقد مارست السياسة الخارجية الأمريكية دورها في الوساطة خلال جولات المفاوضات الثنائية المباشرة التي تلت مؤتمر مدريد بين "إسرائيل" وكل طرف على حدد- "الفلسطينيين ،الأردن،سوريا،لبنان"، على أن يحضر الفلسطينيون ضمن وفد أردني _ فلسطيني مشترك[2]، وعلى الرغم من أن الأصل في المفاوضات الثنائية هو أن تكون

---

(1) السيد ياسين وآخرون، تحرير السيد ياسين، التقرير الاستراتيجي العربي 1992(القاهرة:مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام،1993)،ص123

(2) على ما يبدو أن تقسيم هذه المفاوضات إلى مسارات أريد بها تجزئة قضايا الصراع العربي_ الإسرائيلي لتمكين الولايات المتحدة من إدارة العملية الدبلوماسية بما يخدم مصالحها بحيث لا يرتبط كل مسار من المسارات بالبقية،ع على وفق هذا المسار فإن المفاوضات العربية تستند إلى القرارين 242،338 وإلى معادلة الأرض مقابل السلام. أنظر في ذلك: جمال مصطفى عبدالله السلطان،مرجع سبق ذكره، ص 261

مفاوضات علنية، وتحت إشراف راعيي التسـوية- "الولايات المتحـدة والاتحاد السوفياتي" إلا أنه جرى- وعلى المسار الفلسطيني بخاصة- وبعد تعثر جولات التفاوض في واشنطن استخدام آلية أخرى، وهي المفاوضات السرية التي نتج عنها توصل"إسرائيل" ومنظمة التحرير الفلسطينية- وبوساطـة نرويجية- إلي اتفاق إعـلان المبادئ "غزة-اريحا" في 13-9-1993، الذي نص على منح الفلسطينيين حكماً ذاتياً في الضفة الغربية وقطاع غزة[2].

سنحاول في هذا الجزء من الدراسة توضيح تأثير التعهد الأمريكي – لإسرائيل على دور السياسة الخارجية الأمريكية كوسيط لحل مشكلة الصراع الفلسطيني – الإسرائيلي من خلال الآتي:-

أ. دور السياسة الخارجية الأمريكية في إعدادها لصيغة أوسلو 13 سبتمبر 1993.

عقب الانتهاء من جلسات مؤتمر مدريد بدأت المرحلة الثانية من عملية التسوية والتي أخذت شكل المفاوضات الثنائية المباشرة بين "إسرائيل" وكل طرف عربي (سوريا ، لبنان، وفد أردني – فلسطيني مشترك، وأخرى إقليمية جماعية).

فقد عقدت عشرة جولات ثنائية ابتداء من 5 نوفمبر 1991 حتى 7 ديسمبر 1992، لم يبرز خلال الجولات الثماني الأولى أية مشاركة فعلية للسياسة الخارجية الأمريكية، حيث اقتصرت مشاركتها على تحديد موعد كل جولة لمراقبة سير المفاوضات، دونما تقديم أية مقترحات بشأن التوصل إلى حلول جذرية بشأن إقامة الحكم الذاتي الفلسطيني. فالمشاركة الفعلية للسياسة الخارجية الأمريكية- والتي يمكن من خلالها توضيح أثر التعهد الأمريكي على المواقف السياسة الخارجية الأمريكية تجاه "إسرائيل"- بدأت تظهر في بداية الجولة التاسعة التي بدأت في 27 أبريل 1993، حيث اعتمدت السياسة الخارجية الأمريكية على فكرة الشريك الكامل في إدارتها لعملية التسوية السلمية.

بـدأت جولة المفاوضات الثنائية التاسعة بعد انقطاع دام أكثر من أربعة أشهر، بسبب قيام حكـومة رابين بإبعـاد أكثر من أربعمائة فلسطيني إلى الأراضي

---

[1] جمال مصطفى عبدالله السلطان مرجع سبق ذكره،ص ص 261،262

اللبنـــانية في 17 ديسمبر 1992، محاولة منها لتوجيه ضربة قوية لتنظيم حماس، وكادت أن تقضي هذه الممارسات الإسرائيلية على عملية التسوية بأكملها، فقد تضامنت جميع الأطراف العربية مع الشعب الفلسطيني والحكومة اللبنانية التـــي رفضت دخـــول المبعدين إلـــي أراضيها.وخوفاً من فقدان السيطرة على مجريات الأحداث التي قد تؤثر على عملية الاستقرار بالمنطقة،تحركت السياسة الخارجية الأمريكية عن طريق وزير خارجيتها وان كريستوفر الذي زار المنطقة، والتقى برئيس الوفد الفلسطيني لإقناعه بالعـــدول عن موقفه، والعودة إلي طاولة المفـــاوضات، مؤكداً له أن عدم استئنافها فـــي وقت قريب قد يؤدي إلي انتهاء عملية السلام، واعداً بقيام الولايات المتحدة بدور الشريك الكامل للمفاوضات[1].

ورغـــم التعهدات التـــي قـــدمتها الـــولايات المتحدة الأمريكية للوفد الفلسطيني بشأن الاستمرار في عملية التســـوية،رفضت الدول العربية المعنية تحديد أي موقف مبكر بخصوص المشاركة في جـــولة المفاوضات التاسعة،وطـــالب وزراء خـــارجية دول الطوق خلال اجتماعهم في دمشق في أواخـــر شهر مارس 1993 الإدارة الأمريكية بتقديم تأكيدات لا تنحصر فقط على قضية المبعدين،بل تتعـــداها إلي أسس عمـــلية السلام وقواعدها ومرجعيتها انطلاقاً من أن اتفاق الولايات المتحدة و"إسرائيل" عـــلى تطوير علاقاتهما للوصول بها إلي مستوى "الشراكة الاستراتيجية"، هو تناقض مـــع دور الولايات المتحدة الأمريكية كوسيط نزيه في المباحثات. الأمـــر الـــذي يستلزم توضيحاً وافياً من الإدارة الأمريكية، "لاسيما وأن الأطراف العربية تؤكد أن العقبـــات الرئيسية الماثلة أمـــام عملية التســـوية نابعة- فـــي الأساس- من مـــواقف "إسرائيل" المتعنتة،مما يتطـــلب من الحكومة الإسرائيلية أن تعمل أولاً على إزالة تلك العقابات قبل استئناف المباحثات[2].

وفي سبيـــل الحصول على ضمانات مشجعة لاستكمـــال جولة المفاوضات الثنـــائية التاسعة، أجرى الوفـــد الفلسطيني برئاسة فيصل الحسيني مباحثاته مع الـــولايات المتحدة الأمريكية في أواخر شهر مارس 1993 في العـــاصمة الأمـــريكية، فانصبت جميع تلك المباحثات في اتجاه إيجاد صيغة تضمن مشـــاركة

---

(1) ظاهر شلش، المواجهة والسلام في الشرق الأوسط، مرجع سبق ذكره، ص 254.

(2) أحمد إبراهيم محمود،المفاوضات الثنائية والكانيات تسوية القضايا الجوهرية،السياسة الدولية، العدد 113 (يوليو: 1993)،ص 159.

الوفـــد الفلسطيني في الجولة التاسعة للمفاوضات الثنائية من خـــلال إيجاد حل لمســـألة المبعدين وبعض القضايا الأخرى العالقة.إلا أن الولايات المتحدة الأمريكية أعربت عن عـــدم رغبتها في الضغط على"إسرائيل" للتفاوض مجدداً حول قضية المبعدين[1].

خـــلال هـــذه الفترة كانت تجرى مشاورات من قبل الولايات المتحدة الأمريكية مع "إسرائيل" والأطـــراف العـــربية المعنية؛ لإجـــراء صفقة مفادها:_أن يعلـــن الوفـــد الفلسطيني موافقته المشاركة في مباحثات الجولة الثنائية التاسعة، مقابل صدور بيانين "الأول أمريكي والثاني إسرائيلي"، تؤكد فيه الولايات المتحدة الأمريكية عـــن تجديد التـــزامها برسالة الدعوة إلي المفاوضات والضمانات التي ارفقت بها، إضـــافة إلي تأكيدها الاهتمام بحقوق الإنسان الفلسطيني، والحقوق السياسية للفلسطينيين"، كمـــا يؤكد الإسرائيليون على منـــع أي أعمـــال إبعاد جماعية جـــديدة ضـــد الفلسطينيين، وإبداء مرونة إزاء عودة المبعدين من خلال تقسيمهم إلي ثلاث مجموعات: تعـــود الأولى قبل البدء في المفاوضات، والثانية خلالها،والثالثة بعد الجولة التاسعة[2].

دفعت هذه التطورات نحـــو تكثيف المشـــاورات العربية_الأمريكية بهـــدف مواصلة الاتفـــاق علـــى مضمون الصفقة.فأظهـــرت السياسة الخـــارجية الأمريكية دوراً في الوســـاطة مغايراً لمـــواقف ذات السيـــاسة خـــلال جـــولات المفـــاوضات الثنـــائية الثمانية،تمثّـــل في تـــركيز الإدارة الأمريكية نحـــو التقـــريب بين وجهـــات النظـــر للفرقاء،فشهـــدت تلك المشاورات تطوراً ايجابياً – مع إدخـــال مسألة مشـــاركة فيصل الحسيني مع الوفد الفلسطيني المشارك مباشرة في التفاوض مع "الإسرائيليين"،وقد وافقت "إسرائيل" على اشتراك الحسيني في 9 ابريل 1993[3].

وأخيراً صممت الدول العربية المعنية بالصراع "دول الطوق"– على مسألة مشاركتها في مباحثات الجولة التاسعة للمفاوضات الثنائية، خلال اجتماعها في

---

[1] أحمد إبراهيم محمود.المفاوضات الثنائية وإشكاليات تسوية القضايا الجوهرية، السياسة الدولية، مرجع سبق ذكره، ص159.
[2] المرجع السابق،ص 159
[3] المرجع السابق،ص 159.

العاصمة السورية "دمشق" في 21 أبريل 1993، حيث أعلن البيان الختامي للاجتماع إمكانية عقد الجولة التاسعة في 27أبريل1993، والمشاركة فيها[1].

وقد بدأت فعلاً في 27 أبريل 1993 مباحثات الجولة التاسعة للمفاوضات الثنائية، التي شهدت خلافات بين وفدي المشاركة "الفلسطيني – الإسرائيلي" على المسائل الجوهرية المتعلقة بمرجعية المفاوضات، ومسألة انطباق القرار "242،338" على المرحلة الانتقالية، والولاية الجغرافية لسلطة الحكم الذاتي، وخاصة القدس الشرقية،والمستوطنات،ووحدة الإقليم الفلسطيني،والنظام القانوني، والنظام القضائي اللذين يطبقان خلال الفترة الانتقالية[2].

استغلت السياسة الخارجية الأمريكية التوتر القائم خلال المفاوضات الثنائية التاسعة، والناتج عن تعنت الوفد الإسرائيلي المشارك برفضه لجميع المقترحات الفلسطينية بشأن الحكم الذاتي، لتفرض آراءها على عملية التسوية، فبدأت توحي للدول العربية المعنية– "دول الطوق"– والوفد الفلسطيني أنها تسعى نحو دفع طرفي التفاوض إلى بذل جهودهما لأجل الإعداد لبيان مشترك، أو إعلان مبادئ بهدف توفير جو ملائم لاستمرار المفاوضات،ومن ثم إظهار اتفاقهم على المسائل الجوهرية موضوع الصراع[3].

استجابت أطراف الصراع "الفلسطيني_الإسرائيلي" لرغبة الولايات المتحدة الأمريكية، فقدم كل منهما مشروعه – "إعلان المبادئ"، وقد تضمنت مقترحات الوفد الفلسطيني النقاط الآتية[4]:–

1. التأكيد على أن الهدف من عملية التسوية هو التوصل إلي تسوية سلمية عادلة وشاملة طبقاً للقرارين "242،338"، ومبدأ الأرض مقابل السلام،بما يتفق مع الشرعية الدولية .على أن تقام المفاوضات على مرحلتين،مع التأكيد على عدم القيام بأي عمل خلال الفترة الانتقالية يعيق أو يعرقل المفاوضات بالوضع النهائي.

2. تقام هيئة انتقالية فلسطينية للحكم الذاتي من خلال انتخابات عامة وحرة ومباشرة تحت إشراف دولي متفق عليه. يشارك فيها جميع الفلسطينيين الذين كانوا

---

(1) أحمد إبراهيم محمود،المفاوضات الثنائية وإشكاليات تسوية القضايا الجوهرية، السياسة الدولية، مرجع سبق ذكره، ص 160.
(2) ظافر شاش،المواجهة والسلام في الشرق الأوسط،مرجع سبق ذكره،ص 254.
(3) المرجع السابق،ص 255.
(4) أحمد إبراهيم محمود،المفاوضات الثنائية،وإشكالية تسوية القضايا الجوهرية،السياسة الدولية،مرجع سبق ذكره،ص 162.

مسجلين في الرابع من يونيو عام 1967 في السجلات السكانية في الضفة الغربية بما فيها القدس وقطاع غزة.

3. أن تتمتع الهيئة الانتقالية الفلسطينية للحكم الذاتي بسلطات تشريعية وتنفيذية وقضائية.

4. أن تنتقل جميع السلطات التي يمارسها الحكم العسكري الإسرائيلي وإدارته المدنية آنذاك إلي الهيئة الانتقالية الفلسطينية للحكم الذاتي، مع ضرورة انسحاب القوات الإسرائيلية، ومن جدول زمني، وموعد متفق عليه تحت إشراف دولي متفق عليه أيضاً.

5. إن يشمل اختصاص الهيئة الانتقالية كل الأراضي الفلسطينية المحتلة منذ يونيو 1967.

6. أن الهدف من الترتيبات الإقليمية هو تحقيق استقرار إقليمي والوفاء بالاحتياجات المتبادلة، وخلق الظروف الملائمة لتحقيق السلام الحقيقي.

7. تتوصل الهيئة الفلسطينية وحكومة "إسرائيل" إلي اتفاق للتعاون والتنسيق في مجالات معينة ذات الاهتمام المشترك، وأن تضع هذه الاتفاقات الاحتياجات الأمنية والمصالح المشتركة للجانبين في نظر الاعتبار.

8. تشكيل لجنة مشتركة بين الجانبين للبحث في الأمور ذات الاهتمام المشترك، وتسوية النزاعات المحتملة.

9. إحالة النزاعات التي لا يمكن تسويتها بالاتفاق بين الجانبين إلي لجنة تحكيم، تشكل من ممثلين من للولايات المتحدة وروسيا ومصر والأردن وسوريا والأمم المتحدة، وممثلين للجانبين الفلسطيني والإسرائيلي.

10. أن تبدأ المفاوضات في موعد أقصاه اكتوبر1994؛ لتحديد الوضع الدائم للأراضي المحتلة، ولتمكين الشعب الفلسطيني من ممارسة حقوقه بحرية.

كما قدمت الحكومة الإسرائيلية- عن طريق وفدها المشارك- وثيقة إعلان مبادئ مشترك في مسألة ترتيبات سلطة الحكومة الذاتية الانتقالية في الأراضي المحتلة، تضمنت ثماني نقاط تشمل ما يلي[1]:-

---

[1] احمد إبراهيم محمود، المفاوضات الثنائية وإشكالية تسوية القضايا الجوهرية، السياسة الدولية، مرجع سبق ذكره، ص 162.
- انظر كذلك: ظاهر شلش، المواجهة والسلام في الشرق الأوسط، مرجع سبق ذكره، ص 255.

1- التأكيد على انقسام المفاوضات إلي مرحلتين، تهدف المرحلة الأولى منها إلي الاتفاق على ترتيبات الحكم الذاتي الانتقالي،بينما ترمي الثانية إلي الاتفاق على الوضع النهائي عن طريق مفاوضات تبدأ مع حلول العام الثالث للحكم الانتقالي،مع إبقاء جميع الاحتمالات مفتوحة في المرحلة الثانية.

2- نقل غالبية واسعة من وظائف الإدارة المدنية إلي الفلسطينيين خلال الفترة الانتقالية، على أن تحتفظ " إسرائيل" بالمسئولية العليا عن الأمن وحماية المستوطنين الإسرائيليين.

3- تكوين مجلس تنفيذي فلسطيني من عدد عملي متفق عليه من الممثلين الفلسطينيين في المناطق المحتلة، من خلال الانتخابات العامة المباشرة تحت إشراف دولي متفق عليه.

4- نقل الإدارة المدنية الإسرائيلية إلي المجلس التنفيذي الفلسطيني الذي سيتولى سلطات تنفيذية وقضائية وتشريعية، بموجب ما يتفق عليه،مع إعطاء الاعتبارات اللازمة لتلبية الحاجة إلي إجراء مراجعة للتشريعات المطبقة كل ما كان ذلك مناسباً.

5- اعتبار الأراضي المحتلة وحدة جغرافية واحدة، وسوف يقرر مصيرها النهائي في محادثات الوضع النهائي.

6- تحتفظ "إسرائيل" بمسئولية الأمن الكلي، مع الأخذ في الاعتبار الاحتياجات الأمنية للطرفين، على أن يشكل المجلس التنفيذي الفلسطيني قوة شرطة تعمل كجهاز لتنفيذ القانون بموجب الاتفاق.

7- إقامة لجنة ارتباط مشتركة بين "إسرائيل" والمجلس التنفيذي الفلسطيني لمعالجة القضايا ذات الاهتمام المشترك وحل الخلافات.

8- قيام الجانبين بإنشاء ترتيبات للتعاون والتنسيق في المجالات ذات الاهتمام المشترك[1].

لم يتفق الطرفان -الفلسطيني والإسرائيلي- بشأن إعلان المبادئ، خاصة من جانب الوفد الفلسطيني الذي رفض إعلان المبادئ الذي قدمته الحكومة الإسرائيلية رفضاً قاطعاً، باعتباره يقتصر على إعطاء الفلسطينيين بعض السلطات البلدية، لتخفيف أعباء الاحتلال، وإضفاء الشرعية عليه. ناهيك عن كونه لا يتجاوب مع

---

[1] احمد إبراهيم محمود،المفاوضات الثنائية وإشكالية تسوية القضايا الجوهرية،السياسة الدولية،مرجع سبق ذكره،ص 162.

المطـــالب الفلسطينية الـــداعية إلي تنفيـــذ القـــرار 242، فضـــلاً عن كـــونه يستثني القـــدس والمستوطنات في الأراضي الخاصة للحكومة الذاتية.

وعلى هذا الأســـاس بدا واضحاً أن هناك مساحة واسعة للغاية مازالت تفصل بيـــن الجانبين الفلسطيني_الإسرائيلي، الأمر الذي وضع السياسة الخارجية الأمريكية نحو التدخـــل لطرح صيغة توفيقية من 12 مايو 1993 بهـــدف التـــوصل إلي اتفاق بين الجانبين الفلسطيني – الإسرائيلي، إلا أن هذه الـــورقة الأمريكية جـــاءت- في أغلبهـــا- كانعكاس للمواقف الإسرائيلية،بل إن الأمريكيين تباحثوا كثيراً مع الوفد الإسرائيلـــي قبل الانتهاء من صياغة الـــورقة، ليتيحـــوا لهـــم فرصة إبداء بعض التعديـــلات قبل عرضها على الفلسطينيين[1]، ولقد أثار كل ذلك استياء الوفد الفلسطيني الذي اعتبر في هذه الـــورقة تحيزاً واضحاً من الولايات المتحدة الأمريكية لسببين:

الأول: إن الولايات المتحدة لم تصنف الأراضي بأنها أراضٍ محتـــلة واقعة تحت سلطة الاحتلال.

والثاني: ضعف الولايات المتحـــدة في تحـــديد السلطة الجغرافية للحكومة الـــذاتية الانتقالية الفلسطينية وطبيعة سلطاتها.

فكـــان المـــوقف الفلسطيني هو رفض هذه الورقة الأمريكية التي كانت تمثل أخـــر المحاولات في جولة المفاوضات التاسعة[2].

لقد بدا واضحاً ومن الجولة التاسعة للمفاوضات الثنائية، أن الرؤية الأمريكية لعملية التسوية انطلقت مع "إسرائيل" لا ضدها، والالتـــزام بالشراكة الاستراتيجية معها والحفاظ على تفوق إسرائيل النوعي، في ظل انفرادها بعملية التسوية في ظروف تراجعت فيها القوى الـــدولية الكبرى عن اتخاذ مواقف مختلفة عن الموقف الأمريكي، فقبول الولايات المتحدة لروسيا القيام بدور شكلي في المفاوضات؛ ليتسنى لها تحقيق أهدافها في تجزئة المسارات، والاعتماد على الحلول الفردية وعدم السماح للأمم المتحدة بأي دور جدي في عملية التسوية[3].

---

(1) أحمد إبراهيم محمود،المفاوضات الثنائية وإشكالية تسوية القضايا الجوهرية،السياسة الدولية،مرجع سبق ذكره،ص 163.

(2) السيد ياسين،التقرير الاستراتيجي العربي 1993(القاهرة:مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام،1994)،ص ص 91،92.
- انظر كذلك طاهر شاش،المواجهة والسلام في الشرق الأوسط،مرجع سبق ذكره،ص 256.

(3) السيد ياسين،التقرير الاستراتيجي العربي 1993،مرجع سبق ذكره،ص 72.

من هذا المنطلق جاءت الرعاية الأمريكية بفكرة "الشريك الكامل" لعملية التسوية من خلال دفعها للأطراف العربية فرادى إلي التفاوض مع "إسرائيل"، دون أي غطاء دولي، أو حتى عربي مشترك، وقد بدأت السياسة الخارجية الأمريكية بالتحرك عن طريق وزير خارجيتها وارين كريستوفر الذي زار المنطقة- ولأول مرة في 18 فبراير 1993- الذي حرص على تحذير الأطراف العربية من "تبعات خطيرة على الجميع إذا سمح للمتطرفين بالنجاح"، كما تزامن مع هذه الزيارة ممارسة السياسة الخارجية الأمريكية لضغوطاتها على الدول العربية لإسقاط سياسة مقاطعة "إسرائيل"[1].

وقد جاء طرح فكرة "الشريك الكامل" من قبل الولايات المتحدة الأمريكية من منطلق محاولة وقف حالة التدهور والارتباك التي وصلت إليها مفاوضات واشنطن،واحتواء الشكوك العربية في قدرة الوسيط الأمريكي في ظل إدارة كلينتون على المساعدة في تحقيق تسوية سياسة مقبولة[2].

رغم كل الجهود التي بذلت من قبل السياسة الخارجية الأمريكية، دخلت المفاوضات الثنائية بشأن ترتيبات المرحلة الانتقالية لفترة الحكم الذاتي مأزقاً كبيراً، نتيجة لعدم اتفاق طرفي الصراع"الفلسطيني_الإسرائيلي" حول المسائل الجوهرية لأصل الصراع، الأمر الذي قاد القيادتين الفلسطينية و الإسرائيلية على انتهاج مسلك تفاوضي موازٍ يعتمد على السرية، قد يتاح من خلاله لكل طرف من الأطراف أن يطرح أفكاره بصورة أكثر وضوحاً، دونما مراعاة للحسابات السياسة والإعلامية التي تؤثر في جوانب كثيرة على مسألة اتخاذ القرارات[3].

وقد وافق رابين وبيريز خلال شهر مارس 1993 على السماح لعدد من الإسرائيليين بالاجتماع، تحت الرعاية النرويجية بفلسطينيين كانوا يعملون فعلاً باسم عرفات.فأصبحت هذه الاجتماعات أشبه بالقناة السرية التي سرعان ما تحولت إلي قناة رسمية، و سرعان ما تم الاتفاق على إطار للتفاوض،بمساعدة وزير الخارجية النرويجي يوهان هولست الذي باشر مهامه بحثُ الفريقين على تجاوز ما تبقى من عقبات، ومن ثم الموافقة على إعلان اعتراف متبادل. كل ذلك كان يتم بتكتم

---

(1) السيد ياسين،التقرير الاستراتيجي العربي1993،مرجع سبق ذكره،ص 72.
(2) المرجع السابق، ص ص 91 - 92
(3) المرجع السابق،ص 91

شديد، إلا أن هذا التكتم والسرية لم تكن خافية على الإدارة الأمريكية، التي كانت على علم بالصورة العامة لما يدور في النرويج[1].

في ظل هذه الأحداث التي تميزت بالغموض، دخل الوفد الفلسطيني جولة المفاوضات العاشرة من 15 يونيو_أول يوليو 1993، والتي استمرت على نفس نهج الجولة التاسعة تقريباً من التضارب الحاد في المواقف. حيث ظهر الوفد الإسرائيلي أكثر تصلباً[2]. وتخلت الإدارة الأمريكية عن فكرة تقديم مسودة لورقة إعلان مبادئ للجانبين الفلسطيني والإسرائيلي، واكتفت بطرح أفكار توفيقية غير رسمية في يونيو 1993 كمشروع لإعلان المبادئ، والذي يمكن تحديد أهم النقاط الواردة فيه وفق الآتي[3]:-

1. أشار المشروع إلي الهدف من المفاوضات، محاولاً من خلال صياغة مركبة للتوفيق بين موقفي الوفدين.ففي حين يعتبر قراري مجلس الأمن رقمي 338، 242 أساساً للمفاوضات الخاصة بالوضع الدائم، فإنه يذكر أن المرحلتين الانتقالية والدائمة ترتبطان ضمن عملية سلام واحدة تظل معها جميع الخيارات مفتوحة، وسيبدل الطرفان ما في وسعهما لتجنب ما من شأنه استباق التسوية النهائية أو الإجحاف بها.

2. أما عن طبيعة السلطة الفلسطينية المنتخبة، فإن الانتخابات ستكون عامة ومباشرة تحت إشراف المراقبين الدوليين، وأما عن نشاط السلطة الفلسطينية فقد أشارت الورقة بأنها ستكون سلطاتها التشريعية في مجال نشاطاتها وفقاً للاتفاقية.

3. أكدت الورقة الأمريكية- فيما يخص الترتيبات الأمنية- على مبدأ الأمن المتبادل،مشيرة إلي مسئولية"إسرائيل" عن أمن مواطنيها وعن أمن "المناطق" بوجه عام،مع الإشارة بين قوسين للائحة لاهاي لعام 1907، وليس لاتفاقية جنيف الرابعة التي لا تعترف "إسرائيل" بانطباقها على الأراضي الفلسطينية،وإلي مسئولية سلطة الحكم الذاتي عن أمن الفلسطينيين.

4. أما عن الولاية، فقد أوضحت الورقة أن مناقشتها تأخذ في الاعتبار أن المسائل الخاصة بالولاية تتعلق بالوضع الدائم، وأن إدخال أو استبعاد مجالات معينة أو فئات ما من مجالات السلطة الفلسطينية لا يجحف بمواقف أو مطالب أي من الجانبين.

---

(1) وليام بكوانت،الدبلوماسية الأمريكية والنزاع العربي_الإسرائيلي منذ 1967 مرجع سبق ذكره،ص ص 591،592.
(2) السيد ياسين وآخرون، تحرير السيد ياسين، التقرير الاستراتيجي العربي1993 مرجع سبق ذكره،ص 92.
(3) ظافر شاش، "المواجهة والسلام في الشرق الأوسط، مرجع سبق ذكره،ص 25

وأشارت الورقة إلي الأرض، فذكرت أن الطرفين متفقان على اعتبار(المناطق) وحدة إقليمية واحدة، أما المسائل المتعلقة بالسيادة فمجالها مفاوضات الوضع النهائي،وأما في المرحلة الانتقالية: فإن المناقشات الخاصة بالأرض ستجرى دون إضرار بالسلامة الإقليمية وبمعاملة (المناطق) ككل، وتشمل المناقشات ملكية الأرض والتسجيل والتخطيط وتنظيم المباني والاستعمال والإدارة.

5. أشارت الورقة الأمريكية إلي ضرورة التعاون والتنسيق، على أساس أن يوضع في الاعتبار الاحتياجات المتبادلة للجانبين مع إنشاء لجنة مشتركة لمناقشة المسائل ذات الاهتمام المشترك و حل الخلافات.

6. وأخيراً تعرضت الورقة لآليات التنفيذ، بما في ذلك مناقشة جدول زمني، ونقل مبكر للسلطة في عدة مجالات، منها التنمية الاقتصادية، وتدريب الشرطة المحلية والصحة والتعليم والشئون الاجتماعية والسياسة والعمل والميزانية.

لقد ابتعدت الورقة الأمريكية في تقديمها لمقترحها بشأن إعلان المبادئ عما يسعى إليه الوفد الفلسطيني لتأكيد وحدة أراضيه، فاعتبر هذا المشروع تحيزاً كاملاً لإسرائيل، وقد برر الوفد الفلسطيني رأيه الرافض للمشروع الأمريكي في مسألتين[1]:-

أولاً: لقد اعتبر المشروع الأمريكي الأراضي الفلسطينية المحتلة متنازعاً عليها بين الإسرائيليين والفلسطينيين، وكأنه بذلك يعترف باحتلال "إسرائيل" للأراضي الفلسطينية بعد يونيو 1967.

ثانياً: خرج المقترح الأمريكي عن مبدأ الأرض مقابل السلام الذي قام على أساسه مؤتمر مدريد، وأشار إلي استبعاد كل ما يتعلق بالسيادة و الولاية الإقليمية على الأراضي،من نطاق المفاوضات .وكل ذلك يعكس تأثر المشروع الأمريكي بالمواقف الإسرائيلية التي تعتبر الحكم الذاتي الفلسطيني قاصراً على السكان ولا علاقة له بالأرض.

استمرت جهود الولايات المتحدة الأمريكية وسياستها الخارجية في ممارسة ضغوطها على الوفد الفلسطيني المشارك في عملية التسوية؛ لإقناعه بتوقيع "إعلان مبادئ"، وقد بذل في سبيل إنجاح ذلك وزير خارجيتها واين كريستوفر

---

(1) ظافر شاهر،مفاوضات التسوية النهائية والدولية الفلسطينية:الآمال والتحديات(القاهرة: دار الشروق،1999)،ص 48.

جهوداً كبيـــرة أثناء زيارته للمنطقة في شهر أغسطس 1993[1]، حيث شجـــع الطرفين "الفلسطيني_الإسرائيلي" على ضرورة التوصل إلـــى ورقة مقبولة بشأن إعلان المبادئ[2].

وقد تم فعلاً- ومن خلال المفاوضات السرية- توقيـــع "إعلان مبادئ" بيـــن الـــوفد الفلسطيني وحكومة "إسرائيل" في 19 . 8. 1993، حول ترتيبات الحكومة الانتقالية الذاتية[3]. حيث تكون من ديباجة و سبعة عشر بنداً تمثـــل المبـــادئ الخاصـــة بترتيبات الحكومة الانتقالية[4].

لقد حرصت الولايات المتحدة الأمريكية على أن تكون صيغة هذا الإعلان مفتوحة وغير محددة في تفاصيلها،وكل ذلك في سبيل ترك مجال "لإسرائيل" لتفسير بنود الاتفاق بحسب ما يخدم أهـــدافها ومصالحها. فجـــاء في هذه الوثيقة على سبيل المثال لا الحصر[5]:-

1- وردت الديباجة بذكر الطرفين المتفقين بأنهما حكومة "إسرائيل" والطرف الفلسطيني " في الوفد الأردني _ الفلسطيني " ولم يأتِ ذكر منظمة التحرير الفلسطينية على أنها الممثل الشرعي للفلسطينيين، فذكر المنظمة متوقفاً على اعترافها بإسرائيل رسمياً.

2- نصت الديباجة على أن الطرفين يتفقان علـــى "أنه آن الأوان لوضـــع حـــد مـــن المواجهة والصـــراع، والاعتراف المتبادل لحقوقهم السياسية والشـــرعية، ولتحقيق تعايش سلمي وكرامة و أمن متبادلين، والوصول لتسوية سلمية عادلة وشاملة ودائمة ومصالحة تاريخية...الخ"، والسؤال الذي يطرح نفسه، ما هـــو التحـــديد الإسرائيلي لحقوق الشعب الفلسطيني السياسية والشـــرعية ؟وأيضاً فيمـــا يخـــص " التعـــايش السلمي والأمـــن و الكـــرامة والتســـوية الشامـــلة العـــادلة والدائمـــة والمصـــالحة التـــاريخية"، هل حـــدد الطرف الإسرائيلي ما يتطـــلبه ذلك على صعيـــد المبادئ والممارسة؟. فعلى صعيد المبادئ فـــإن هذا يتطلب من "إسرائيل"الاعتراف بحقوق الشعب الفلسطيني كما حددتها الشـــرعية الدولية، وعلى

---

(1) السيد ياسين وآخرون، تحرير السيد ياسين، التقرير الاستراتيجي العربي1993،مرجع سبق ذكره،ص 92.

(2) طاهر شاش،المواجهة والسلام في الشرق الأوسط،مرجع سبق ذكره،ص 258.

(3) احمد صدقي الدجاني، لا للحل المرحلي،مرجع سبق ذكره،ص 207.

(4) المرجع السابق،ص 216.

(5) المرجع السابق، 216-217.

صعيد الممارسات يتطلب ذلك من "إسرائيل" خطوات سريعة، من إطلاق سراح السجناء والمعتقلين والسماح بعودة المبعدين،وتغيير نمط الاحتلال العسكري....الخ، وهـذا ما أثبتت "إسرائيل" عكسه من خلال سياساتها في الأراضي المحتلة.

إن "إعلان المبادئ" الفلسطيني_ الإسرائيلي الذي تم توقيعه في 19. 8. 1993 ،لم يكن المرحلة النهائية التي تسعى إليها الولايات المتحدة الأمريكية و"إسرائيل" ،بل كان هذا الاتفاق بمثابة الجسر. الذي من خلاله سيتم الحصول على اعتراف منظمة التحرير الفلسطينية بإسرائيل وبشكل رسمي.فقد مارست السياسة الخارجية الأمريكية ضغوطاتها على المنظمة في سبيل الحصول منها على اعتراف "بإسرائيل"، وقد تحقق ذلك عن طريق قنوات واتصالات سرية، حيث شهد الأسبوع الثاني من شهر سبتمبر عام 1993 توقيع اتفاقيتين بين منظمة التحرير الفلسطينية والحكومة الإسرائيلية، عرف الأول باسم "اتفاق الاعتراف المتبادل" الذي تم توقيعه يوم الخميس 9. 9. 1993 ، والاتفاق الثاني عرف باسم "اتفاق إعلان المبادئ حول ترتيبات الحكومة الذاتية الانتقالية" تم توقيعه يوم الاثنين 13. 9. 1993[1].

إن ممارسة السياسة الخارجية الأمريكية لدورها كوسيط لحل مشكلة الصراع الفلسطيني الإسرائيلي، هو أحد الخطوط المهمة التي تحافظ من خلالها واشنطن على مصالحها وأهدافها من ناحية[2]، ومكانتها العالمية من ناحية أخرى.وفي هذا الخصوص ترى الدراسة بأن توقيع اتفاقية"الاعتراف المتبادل" في 9. 9. 1993، كانت ذات أهمية للولايات المتحدة الأمريكية من حيث إظهارها-وعلى المستوى الدولي- بأنها تحترم الشرعية الدولية التي تعطي لحركات التحرير دورها في ممارسة كفاحها المشروع،وقد يكون هذا المبرر وراء الجهود التي بذلتها الولايات المتحدة لتوقيع اتفاق الاعتراف المتبادل[3].

إلا أن هذا الهدف لم يخل من التزامات الولايات المتحدة الأمريكية تجاه تعهدها "لإسرائيل"، حيث ضمنت الأخيرة حقها الشرعي في الوجود من خلال

---

(1) احمد صدقي الدجاني،لا للحل المفروض،مرجع سبق ذكره،ص 229.
(2) المرجع السابق،ص 230.
(3) طاهر شاش،المواجهة والسلام في الشرق الأوسط،مرجع سبق،ص ص262،263.

التعهـدات الأربعـة التي أقـر رئيس المنظمة الفلسطينية تنفيذها في اتفـاق" الاعتـراف المتبادل" وهي[1]:-

أولاً: تأكيد منظمة التحرير الفلسطينية اعترافها بحق دولة إسرائيل في العيـش في سلام وأمن،مع قبول بقراري مجلس الأمن 242،338.

ثانياً: تتعهد منظمة التحرير الفلسطينية بالتزامهـا بمسيرة السـلام في الشـرق الأوسط، وبالمشاركة في إيجاد حل سلمي ينهي الصراع بيـن الطرفين، وتعـلن أن جميع المسـائل المتعلقة- والتي ترتبط بالوضع الـدائم- يتم تسويتها عن طـريق التفاوض.

ثالثاً: تتعهد منظمة التحرير الفلسطينية بنبذها للإرهاب، والتخلي عن أي عمـل من أعمال العنف،كما تؤكد اتخاذها للإجراءات التأديبية ضد أي مخـالف لهـذا الالتزام.

رابعاً: تتعهد منظمة التحرير الفلسطينية "أن مواد الميثاق الفلسطيني ونقاطه التي تنكر حق "إسرائيل" في الوجود، أو تتعارض مع التعهدات الواردة في هذه الرسالة أصبحت عديمة الأثر وغير سارية المفعول".

لقد انتهت هذه المرحلة "مرحلة دخول الولايات المتحدة الأمريكية بفكرة الشريك الكامل من خلال إعدادها اتفاق أوسلو" " بتوقيع " اتفاق الاعتراف المتبادل"، الذي كان نتيجة لجهود أمريكية مكثفة، مارست فيها ضغوطاتها على منظمة التحرير الفلسطينية؛ لدفعها نحو قبول الاعتراف بدولة إسرائيل ،حيث كان هذا الاعتراف ضرورياً بالنسبة للسياسة الخارجية الأمريكية لممارسة دورها في الوساطة كشريك كامل، بهدف دفع العملية التفاوضية لتحقيق الترتيبات الانتقالية لمرحلة الحكم الذاتي الفلسطيني.

بعد توصل الطرفين "الفلسطيني _الإسرائيلي" لاتفاق الاعتراف المتبادل الموقع بتاريخ 9. 9. 1993، بدأت السياسة الخارجية الأمريكية في طرح آراءها بشأن الحكم الذاتي الفلسطيني، حيث جاءت هذه الآراء مخالفة تماماً على ما اتفق عليه في اتفاقية كامب ديفيد، ومؤتمر مدريد[2]، نتيجة لضعف الوساطة الأمريكية التي تأثرت كثيراً بالموقف الإسرائيلي أثناء إعـدادها لاتفاق أوسلو، فجـاءت جميـع المواقف

---

[1] هكذا تعهدت المنظمة بالتزامها بطريق التفاوض كطريقا وحيدا لتسوية المسائل المعلقة التي ترتبط بالوضع الدائم وهي مسائل جوهرية ترتبط بالقدس والمستوطنات واللاجئين والحدود. أنظر في ذلك: سلام حسين البرغوثي، مرجع سبق ذكره، ص ص 383 – 384.

[2] طاهر شاش،مفاوضات التسوية الثنائية والدول الفلسطينية الآمال والتحديات،مرجع سبق ذكره، ص 58.

الأمريكية متطابقة مع الموقف الإسرائيلي من ناحية، ومساندة لها في انتهاكاتها لنصوص اتفاق أوسلو من ناحية أخرى.ويمكن التدليل بذلك على سبيل المثال وليس الحصر وفق التالي[1]:-

1- ما يتعلق بانسحاب وإعادة انتشار القوات الإسرائيلية من الأراضي المحتلة، فقد ورد في اتفاق أوسلو تفرقة بين انسحاب وإعادة انتشار القوات الإسرائيلية، فقررت انسحابها من غزة، في حين اطلقت اصطلاح إعادة الانتشار فيما يتعلق بالضفة الغربية،ويبدو أن "إسرائيل " قصدت من هذه التفرقة تأكيد عزمها على الإبقاء على قواتها في الضفة في أية تسوية نهائية، بدليل عدم النص على الانسحاب من بين الموضوعات المؤجلة إلي مفاوضات الوضع الدائم[2].

وعلى الرغم من أن واشنطن قد شهدت على موافقة "إسرائيل" على انحسار الاحتلال، حيث تنسحب القوات الإسرائيلية من معظم قطاع غزة"بحوالي 60%"، ويعاد انتشارها خارج المدن الكبرى، ثم على مراحل من بقية الضفة الغربية خارج المناطق السكنية[3].

2- ما يتعلق بولاية السلطة الفلسطينية، فقد استبعدت المستوطنات و المواقع العسكرية الإسرائيلية من اتفاق أوسلو، فجعلت من عملية نقل الولاية على الأراضي مرحلية ومرتبطة بعمليات إعادة انتشار القوات الإسرائيلية التي تخضع لإدارة "إسرائيل" وحدها "، رغم ما تنص عليه الاتفاقيات من أنها تتم إلي مواقع محددة مما يفيد الاتفاق بشأنها"، كما استبعدت كل مجالات المفاوضات النهائية، ومنها القدس والمستوطنات والمياه من الولاية الفلسطينية، وأخرجت الإسرائيليين المستوطنين منهم وغير المستوطنين من هذه الولاية، وجعلتها من اختصاص "إسرائيل"[4].

لم تتوقف الحكومة الإسرائيلية عند هذا الحد، خاصة وأنها تعي جيداً من يؤيدها من القوى الكبرى-"الولايات المتحدة الأمريكية"- فقد استندت على احتفاظ الاتفاقيات لها بالسلطة في تلك المجالات للادعاء بأن لها مطلق الحرية في

---

(1) ضاهر شلش،مفاوضات التسوية النهائية والدول الفلسطينية الأمل والتحديات،مرجع سبق ذكره، ص 58.
(2) المرجع السابق، ص 65.
(3) المرجع السابق، ص 58.
(4) السيد ياسين وآخرون، تحرير السيد ياسين، التقرير الاستراتيجي العربي1993،مرجع سبق ذكره،ص 97.

مواصـــلة عمليات الاستيطان، وممارسة السيادة المطلقة على القدس، واستمرت في تنفيـــذ سياستهـــا التي تستهدف فرض الأمر الواقع على الأرض، والذي يحول دون إقامة كيـــان فلسطيني قائم بذاته، فأقامت المستوطنات في كل أنحاء الضفة الغربية والقـــدس وقطاع غزة، وشقت الطرق الالتفافية حولها، وجعلت التجمعات السكنية الفلسطينية جزءاً محاصراً ، وواصلت أعمالها في تهويد القدس، وتوسيع حـــدودها، وجعـــلت المستوطنين فئات مميزة خاضعة للقانون والقضاء الإسرائيليين[1].

3- بقيت القضايا الكبرى- والتي شكلت رمزياً ومادياً جوهر السعي الفلسطيني لبناء الدولة الوطنية مؤجلة إلي مفاوضات الوضع الدائم، وقد حدد الإعلان هذه القضايا في أربعة وهي:- السيادة، القدس، المستوطنات الإسرائيلية، اللاجئون الفلسطينيون، إضافة إلي ما أسماه الإعلان قضايا أخرى ذات أهمية مشتركة، وبالإمكان الإشارة إلي هذه القضايا المؤجلة وفق مستويين[2]:-

المستوى الأول: يخص المناطق التي تقع تحت الولاية الجغرافية لسلطة الحكم الذاتي، ومن ثم الولاية الفلسطينية في ظل الوضع النهائي، ويضم هذا المستوى قضيتي القدس والمستوطنات، فقد تم تأجيل قضية القدس وإخراجها من ولاية الحكم الذاتي، تعبيراً عن الموقف الإسرائيلي التقليدي القائل "ستبقى القدس موحدة وعاصمة أبدية لدولة إسرائيل"، أما المستوطنات الإسرائيلية فقد نص الإعلان علي بقائها تحت السيادة الإسرائيلية طوال مدة الحكم الذاتي، وقد أكد رابين على عدم خضوع هذه المستوطنات وسكانها لسلطة الحكم الذاتي الفلسطيني، وبقائها على حالها دون تغيير سواء من حيث تبعيتها للإدارة المدنية والعسكرية فـــي الأراضي المختلفة،أو للوزارات المدنية في "إسرائيل"،مما يشكل عائقاً أمام سلطة الحكم الذاتي الفلسطيني خاصة في القضايا المتعلقة بالأمن وإدارة الموارد الطبيعية.

المستوى الثاني: وهو خاص بتحديد الولايات الفلسطينية على الأراضي المحتلة، وتندرج تحت هذا المستوى كـــافة القضايا ذات الطابع السيادي من حدود وترتيبات

---

(1) طاهر شاش، مفاوضات التسوية النهائية والدولة الفلسطينية، مرجع سبق ذكره، ص 59.
- لقد ذكرت إحصائيات نشرها مركز أبحاث الأراضي التابع لجمعية الدراسات العربية في مدينة القدس، أن المعدل الشهري لمصادرة الأراضي قد تصاعد بشكل لم يسبق له مثيل بعد اتفاق أوسلو عام 1993، ليبلغ 840 دنم شهرياً. أما الاستيطان فقد بلغ معدله الشهري 2081 دنم شهرياً. أنظر في ذلك: نضال عوده، الحماية الدولية للفلسطينيين في الأراضي الفلسطينية المحتلة، مجلة دراسات شرق أوسطية، العدد 14، (شتاء: 2000 - 2001)، ص 84.
(2) المرجع السابق،ص 97- 98.

أمنية مروراً باللاجئين الفلسطينيين وحق العودة. وقـد أكدت "إسرائيل" على محافظتها على استمرارية الهياكل المدنية والعسكرية التي أوجدتها السلطات الإسرائيلية في الأراضي الفلسطينية المحتلة، سواء لخدمة المستوطنين ومستوطناتهم، أو لتنظيم التعاون والاتصال مع سلطات الحكم الذاتي الفلسطيني، و باستثناء ما ورد حول الانسحاب الإسرائيلي من قطاع غزة و أريحا لم يتضمـن إعلان المبادئ- أي التزام إسرائيلي بالانسحاب من بقية الأراضي الفلسطيني المحتلة.

4- لقد جاءت مبادرات الحكومة الأمريكية فيما يخص اتفاق أوسلو،غير متكـاملة بالشكل الذي يضمن للشعب الفلسطيني وحكومته المنتظرة كامل سيادته، ويرجع ذلك لكون أن كل ما اتفق عليه من أجل تنفيذ المبادئ المعلن عنها جاءت خالية من أية أحكام تحدد التفاصيل الخاصة بالتوفيق والتحكيم وإجراءات اللجـوء إلي أي من هاتين الوسيلتين عند فشل المفاوضات[1].

إن هـذا النهـج، يعكس مـدى التخطيط الإسرائيلي والأمريكي،الـذي جعـل من المفاوضات الثنائية بين الفلسطينيين و الإسرائيليين هي الوسيلة الوحيدة لتسوية الخلافات التي تنجم بين الطرفين حول تفسير أحكام الاتفاقيات أو تنفيذها،وبـذلك تضع الفلسطينيين أمام منطـق وطـريق واحد هو طـريق التسوية الجزئية من جهـة،و الرضـوخ لكلمة "إسرائيل" التـي أصبحت هـي الأساس في تفسـير كـل المسارات من ناحية ثانية[2].

5- لقد نص اتفاق أوسلو على أحكام تلزم الطرفين بعدم اتخـاذ أية إجـراءات أو القيام بأية أعمال من شأنها التأثير على مفاوضات الوضع الدائم، بحيث تستبـق نتائج هذه المفاوضات أو تضر بها، وأنها لا تؤثر على حقوق و مطالب و مواقف أي من الطرفين، كما تؤكد أن الضفة الغربية و قطاع غزة تشكلان وحدة ترابية متكاملة يجب المحافظة على وحدتها خلال المرحلة الانتقالية[3].

هكذا أعطت "إسرائيل" لنفسها الحق في تفسير اتفاقات أوسلو، وانفردت بها مستغلة التغيرات الموجودة في هذه الاتفاقات، نتيجة لعدم وضع أحكام تفصيلية تحدد إجراءات و آليات المفاوضات والتوفيق والتحكيم وموعد وطريقة اللجوء إلي كل منها،

---

(1) ظاهر شاش،مفاوضات التسوية النهائية والدراسة الفلسطينية،مرجع سبق ذكره،ص 63.
(2) المرجع السابق، ص 64.
(3) المرجع السابق، ص 64.

فكانت المحصلة النهائية دائماً أن أصبح التفاوض الذي ترعاه واشنطن يتم من خلال لجنة الارتباط المشتركة،هي الوسيلة الوحيدة لتسـوية الخلافات، ولم تعد هناك وسيلة قانونية لمساءلة"إسرائيل" عن انتهاكاتها المستمرة لبنود اتفاق "أوسلو" أو الطعن في تفسيراتها المغلوطة لأحكام الاتفاق[1].

وإجمالاً تكشف هذه المضامين: إن مرحلة الحكم الذاتي ليست مؤشراً حقيقياً فيما يتعلق بالسيادة أو طبيعة الحل النهـائي،أي بمعنى أن الحكم الذي تضمنه اتفاق أوسلو لايشكل بالضرورة مرحلة سياسية_قانونية قابـلة للتطور إلى حالة السيادة الكاملة[2].

ب. دور السياسة الخارجية الأمريكية في إعدادها للمراحل الانتقالية المكملة لاتفاق أوسلو:

بعد الانتهاء من توقيع اتفاق إعلان المبادئ "أوسلو" بدأت المفاوضات الثنائيـة بشأن ترجمة إعلان المبادئ الفلسطيني_الإسرائيلي إلي اتفاق عملي يكون بداية للحكم الذاتي الفلسطيني في غزة وأريحا.وقد توج ذلك باتفاق القاهرة الفلسطيني _الإسرائيلي في فبراير 1994،والـذي استلم بموجبه رئيـس منظمة التحرير الفلسطينية ياسر عرفات مهام إدارة غزة و أريحا في 1 يوليو1994[3].

وبحلول عام 1995، بدأت الإستراتيجية التفاوضية الإسرائيلية، وكذلك الأمريكية تأخذ في اهتماماتها الاعتبارات السياسية. فقد كان كل من رابين وكلينتون في انتظار موعد الانتخابات الثانية لعام 1996، ومن المفيد سياسياً أن يظهر أن عملية السلام حية ومستمرة عن طريق الشروع في تنفيذ المراحل الانتقالية لاتفاق أوسلو[4].

نتيجة لتلك الاعتبارات، استطاعت منظمة التحرير الفلسطينية و"إسرائيل" من التوصل إلي وضع تفاصيل اتفـاقية أوسلو[2] في 27 أكتوبر1995، "الخاصة بإعادة انتشار الجيش الإسرائيلي، وخروجه من معظم المدن والقرى الفلسطينية"، والتي تم توقيعها بواشنطن بحضور كل من الرئيس كلينتون، والرئيس المصري حسني مبارك، والملك حسين[5].

---

(1) طاهر شاش،مفاوضات التسوية النهائية والمرحلة الفلسطينية،مرجع سبق ذكره، ص 66.
(2) السيد ياسين،التقرير الاستراتيجي العربي1993،مرجع سبق ذكره،ص 98.
(3) شفيق ناظم الغبرا، رؤية استراتيجية للسلام العربي_الإسرائيلي،السياسة الدولية، العدد124،(أبريل: 1996)،ص ص 21 - 22
(4) وليام بكوانت،الدبلوماسية الأمريكية والنزاع العربي- الإسرائيلي، 1967،مرجع سبق ذكره، ص 603.
(5) المرجع السابق،ص 606.

فقد أشارت اتفاقية أوسلو[2] أو اتفاق طابا،إلي إعادة انتشار الجيش الإسرائيلي في المناطق المأهولة بالسكـــان فـــي الضفة الغربية، و تشمل ثلاثة أنواع مـــن المناطق[1]:-

المنطقة أ: وتشمل المدن الفلسطينية الست:- جنين، نابلس، وطولكرم، قلقلية، رام الله، وبيت لحم، "في مدينة الخليل ستطبق ترتيبات أمن خاصة"، و450 بلدة و قرية. وفي هذه المناطق ستكون للمجلس الفلسطيني المسؤولية المدنية الكاملة.

المنطقة ب: تشمل المدن والقرى الفلسطينية في باقي الضفة وفي هذه المناطق التي تضم حوالي 68% من السكان الفلسطينيين، سيمنح المجلس سلطة مـــدنية كاملة ،كما سيناط بالمجلس الحفاظ على الأمن العام، بينما تتولى "إسرائيل" سلطة الأمـــن العليا لحمـــاية مواطنيها ومكافحة الإرهاب،وستكون لهـــذه المسئـــولية الأسبقية على المسئولية الفلسطينية.وستقام 25 نقطة شرطة فلسطينية في مدن وقرى محددة؛ لتمكين الشرطة الفلسطينية من ممارسة مسؤولياتها عن النظام العام.

المنطقة ج: تشمل المناطق الغير مأهولة والمناطق ذات الأهمية الاستراتيجية بالنسبة لإسرائيل والمستوطنات اليهودية، وفي هذه المنطقة ستحتفظ "إسرائيل" بالمسئولية الكاملة عن الأمن والنظام العام، وسيتولى المجلس في هذه المنطقة المسؤوليات المدنية فقط الغير متصلة بالأرض مثل الشئون الاقتصادية والصحة والتعليم، وسوف تنتهي إعادة الانتشار في المنطقة (أ) قبل (22) يوماً من انتخاب مجلس الحكم الذاتي المقرر في مايو 1996. أما إعادة الانتشار في المنطقة(ب) و(ج) فسوف تتم بعد إقامة المجلس، ومدة كل مرحلة ستة أشهر- أي أنه بعـــد 15 شهراً من أكتوبر 1995، سوف تنقل جميع الأراضي في الضفة للاختصاص الإقليمي لمجلس الحكم الذاتي "باستثناء القدس الشرقية" و المستوطنات و المواقع العسكرية، التي تشكل في مجموعها قرابة 52% من مساحة الضفة.

هذا التقسيم في إعادة الانتشار لم تؤيده منظمة التحرير الفلسطينية، حيث اقترحت مجموعة من التعديلات في عملية إعادة الانتشار، إلا أنها رفضت من قبل المفاوض الإسرائيلي، الذي ساندته الولايات المتحدة الأمريكية من خلال ممارسة

---

(1) علاء سلامة،اتفاق توسيع الحكم الذاتي الفلسطيني:المضامين السياسية والمتغيرات الواقعية،السياسة الدولية، العدد123،(يناير: 1996)، ص 221.

ضغوطاتها لإقناع المفاوض الفلسطيني بالقبول بالمقترح الذي توافق عليه"إسرائيل" بشأن إعادة الانتشار، ويمكن في هذا الصدد الإشارة إلي المقترحات الفلسطينية التي تم رفضها في اتفاق أوسلو على النحو التالي[1]:-

1_ رفض توسيع مساحة أريحا الإدارية، فقد طالب الوفد الفلسطيني بأن يشمل الاتفاق الجديد توسيع المنطقة التي تقع تحت سيطرة السلطة الفلسطينية في مدينة أريحا، وذلك بهدف خلق تواصل جغرافي- إقليمي بينها وبين المدن الست في المرحلة(أ).

2_ رفض تحديد حدود المستوطنات اليهودية في الضفة الغربية في خرائط إعادة الانتشار، وقد كان الهدف الفلسطيني من توثيق هذه الحدود على خرائط رسمية هو الحيلولة دون توسيع هذه المستوطنات خلال سنوات المرحلة الانتقالية.

3- رفض إزالة جميع نقاط التفتيش على الطرق الرئيسية ما بين المدن الفلسطينية، وقد قرر الاتفاق فقط اختزالها كي يسمح للفلسطينيين بحرية التنقل نسبياً ما بين تلك المدن، وخاصة عند اقتراب موعد الانتخابات.

4- رفض الانسحاب الكامل من مدينة الخليل، والاكتفاء بوضع برنامج خاص لإعادة الانتشار في المدينة وما حولها من قرى،وفيه سيبقى المستوطنون وتعدادهم (465) مستوطناً آنذاك تحت الحماية المباشرة للجيش الإسرائيلي على المستوى العسكري، كما إنهم مواطنون إسرائيليون على المستوى المدني ،ولكنهم سوف ينتمون لمدينة الخليل على المستوى البلدي.

تجدر الإشارة إلي أن الموقف الأمريكي من الإعداد لاتفاق أوسلو[2]،قد جاء بعد أن شهدت بداية عام 1995، تعهد الولايات المتحدة بحماية "إسرائيل" عن طريق مساندتها في سياستها لتهويد القدس، حيث كشفت "إسرائيل" منذ الأيام الأولى لعام 1995 النقاب عن قرار بمصادرة أكثر من (53) هكتاراً من الأراضي التي يمتلكها الفلسطينيون في القدس الشرقية بهدف بناء مجمع سكاني لليهود و مركزاً

[1] علاء سلامة، المأزق توسيع الحكم الذاتي الفلسطيني:المضامين السياسية والمسئولات الواقعية،السياسة الدولية،مرجع سبق ذكره،ص 221

للشرطة[1]، وقد أحدث هذا الإجراء ردود أفعال كبيرة داخل الأوساط العربية امتدت صداها لتصل الأوساط العالمية.

واتضح هذا التجاوب جلياً عند مناقشة القضية في مجلس الأمن حيث تبنى مشروع القرار ست دول "أندونيسيا، وبتسوانا، ورواندا، وعمان، ونيجيريا، وهندوراس". وعلى الرغم من أن مشروع القرار قد جاء معتدلاً في صياغته إلا أن الولايات المتحدة الأمريكية استخدمت حق الامتياز "الفيتو" في 17 مايو 1995. لمنع صدور القرار ضد "إسرائيل"[2].

استمر التناقض في سياسة الولايات المتحدة الأمريكية، بين دورها كوسيط لحل مشكلة الصراع الفلسطيني _الإسرائيلي، وبين سياساتها المتعهدة بحماية "إسرائيل"، في ظل أحداث شهدت تدهوراً واضحاً في المسار الفلسطيني _الإسرائيلي، خاصة وأن الشهور الستة الأخيرة من سنة 1995 والتي تلت توقيع اتفاق أوسلو [2]،قد أوضحت أن التقدم على هذا المسار يكاد يكون محدوداً للغاية، والثقة بين الطرفين تكاد تكون هي الأخرى معدومة.

في ظل هذه الظروف استضافت جمهورية مصر العربية يوم 13 مارس 1996 وبحضور 29 دولة، القمة الدولية لصانعي السلام في الشرق الأوسط، حيث عقدت القمة بمدينة شرم الشيخ تحت إشراف الرئيس المصري حسني مبارك والأمريكي بيل كلينتون، وقد ناقشت القمة العديد من القضايا الرئيسية المتعلقة بانقاذ عملية السلام وتوفير الأمن للمنطقة ومكافحة أعمال العنف والإرهاب[3].

وقد بدا واضحاً ومن خلال أعمال القمة أن هناك تباين بين الأطراف الرئيسية المشاركة في القمة حول جدول الأعمال، وأبرز ما يمكن ذكره من مجريات هذه القمة الدولية- والذي يخص موضوع دراستنا- هو أن هذه التباينات قد أوضحت جلياً مدى التعهد الأمريكي "لإسرائيل"، من خلال تبني الولايات المتحدة الأمريكية لجميع مواقف "إسرائيل" "فيما يخص الربط بين أعمال العنف واستمرار العملية السلمية" في هـــذه

---

(1) هذه هي المرة الأولى التي تصادر فيها "إسرائيل" منذ العام 1967،الأراضي الفلسطينية بحجة بناء أحياء سكنية يهودية،في حين كانت سابقا تعمل ذلك بحجة المسائل الأمنية. أنظر في ذلك: أحمد يوسف المقرعي، القدس 1995..وتحديات السنوات الثلاثة القادمة،السياسة الدولية،العدد133،(يناير: 1996)، ص 210

(2) المرجع السابق، ص 210

(3) عبد المعطي محمد، قمة شرم الشيخ لدفع السلام والأمن في الشرق الأوسط،السياسة الدولية،العدد124،(أبريل: 1996)،ص139.

القمة. ويمكن التدليل على ذلك من خلال[1]:- .

_ اختلف الجانبان- العربي من جهة والإسرائيلي من جهة أخرى- حول الأوليات في جدول الأعمال، فقد كان تقدير الجانب العربي أن السلام هو القضية الجوهرية بتحقيقه تتوقف أعمال العنف و الإرهاب، أما الجانب الإسرائيلي فقد طالب بأن يركز المؤتمر على قضية الإرهاب بالدرجة الأولى، وأيده في ذلك الجانب الأمريكي، فكلاهما كان يرى بأن وقف ما يسمى بالأعمال الإرهابية" في إشارة منهم لأعمال المقاومة المسلحة للمنظمات الفلسطينية"، هو الذي يجب إيقافه لنجاح واستمرار العملية السلمية.

في الوقت الذي تسعى فيه السياسة الخارجية الأمريكية نحو رعاية التسوية السياسية للصراع الفلسطيني _الإسرائيلي. يبرز في ذات الوقت تناقض هذه السياسة مع نفسها حينما نجدها تدعم إحدى طرفي الصراع على الآخر.فبعد شهر واحد تقريباً من قمة شرم الشيخ، وتحديداً في أبريل 1996، وأثناء زيارة بيريز لواشنطن، وقعت الولايات المتحدة الأمريكية اتفاقاً دفاعياً استراتيجياً مع "إسرائيل" لتطوير القدرة العسكرية للجيش الإسرائيلي، لتحقيق تفوقه النوعي المباشر على دول المنطقة[2].

انتهت قمة شرم الشيخ، والأوضاع في الأراضي المحتلة على ما هي عليه، فيما يخص عدم الالتزام الإسرائيلي في تطبيق بنود الاتفاقات الموقعة بين الطرفين "الفلسطيني_الإسرائيلي". وقد تكررت نتيجة لكل ذلك خلال النصف الأخير من عام 1996، المناشدات الفلسطينية للولايات المتحدة الأمريكية لتفعيل رعايتها على نحو أكثر نزاهة وإيجابية، لكونها الطرف الأكثر تغلغلاً في المسار التفاوضي مع "إسرائيل" والضامن الأول للاتفاقات القائمة. كما اتجهت الدبلوماسية الفلسطينية إلي الاتحاد الأوروبي[3] على الصعيدين الجماعي والقومي، بهدف حث القوى الأوروبية على زيادة الاهتمام بدور فاعل في العملية السلمية في الشرق الأوسط[4].

---

[1] عبد المعطي محمد، قمة شرم الشيخ آفاق السلام والأمن في الشرق الأوسط،السياسة الدولية، ص140.

[2] ودودة بدران، "الوساطة الأمريكية في الصراع العربي_الإسرائيلي"،في الوطن العربي والولايات المتحدة الأمريكية،تحرير هالة سعودي، مرجع سبق ذكره، ص 218. لمزيد من المعلومات أنظر نفس المرجع السابق ص ص 212،221.

[3] أثمرت هذه الحملة تعاطفا أوربيا قويا تمثل بإعلان ضرورة التقيد بالاتفاقات المبرمة،وبمساعدة السلطة الفلسطينية اقتصاديا وإثبات الحضور إلي جانب المعارضة وكان أبرز مثل على ذلك زيارة الرئيس الفرنسي لمناطق الحكم الذاتي في1996/10/23،ولن لم تمضي أوربا إلى إعمال قوات الضغط الأخرى التي تملك أهمها مثل إمكانيات الضغط الاقتصادي على "إسرائيل". أنظر في ذلك: محمد السيد سعيد وآخرون ،تحرير محمد السيد سعيد، التقرير الاستراتيجي العربي1996(القاهرة:مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام،1997)،ص ص 214،215.

[4] المرجع السابق،ص 214.

وقد بدأت السياسة الخارجية الأمريكية بالتحرك لإجراء اتصالاتها مع "إسرائيل" ومنظمة التحرير الفلسطينية؛ لغرض التوصل لاتفاق يساعد العملية التفاوضية، ويضمن استمرارها دون تقطع،مع التأكيد أن يكون هناك التزام لـ"إسرائيل" بنصوص ما يتم الاتفاق عليه[1].

نجحت السياسة الخارجية الأمريكية، في إقناع "إسرائيل"، ليتوصل الطرفان إلى توقيع اتفاق الخليل في 15 يناير 1997،حيث قسم بموجب هذا الاتفاق المدينة إلى منطقتين[2]:-

المنطقة الأولى: فلسطينية تشمل مساحتها نحو 80%.

المنطقة الثانية: يهودية تشمل مساحتها نحو 20%.

فقد أسند الاتفاق مهمة الأمن للشرطة الفلسطينية في الأولى، وإلي القوات الإسرائيلية في الثانية، كما نص الاتفاق على أن تظل المدينة موحدة، وأن يتولى المجلس الفلسطيني السلطات المدنية والبلدية، وتتولى البلدية تقديم كافة الخدمات البلدية إليها، كما نص الاتفاق على قيام لجنة ارتباط مشتركة للتصرف في الأوضاع الأمنية بعد إعادة انتشار القوات الإسرائيلية خلال ستة شهور، وعلى وجود دولي مؤقت في المدينة. وأما الحرم الإبراهيمي،فقد اتفق على أن تبقى الترتيبات التي وضعتها "إسرائيل" كما هي، إلى حين الاتفاق على ترتيبات جديدة، "حيث قامت "إسرائيل" بتقسيم الحرم الإبراهيمي بين المسلمين و اليهود، وتحديد أوقات الصلاة لكل منهما[3].

و قد أرفقت بالاتفاق مذكرة تتضمن المسائل التي على الطرفين تنفيذها، وتلك التي عليهم التفاوض بشأنها، وتحدد مسئوليات كل منهما، أما المسائل التي كان على "إسرائيل" تنفيذها فتشمل تنفيذ مراحل إعادة انتشار قواتها، والإفراج عن السجناء، وتنفيذ التزاماتها بشأن الممر الآمن، و مطار غزة و مينائها و المعابر و المسائل الاقتصادية و المالية والأمنية،و مفاوضات الوضع الدائم التي نصت المذكرة على بدئها خلال شهرين. و أما عن الالتزامات الفلسطينية، فقد نصت المذكرة على أنها تشمل تعديل الميثاق الوطني، و مكافحة الإرهاب، وأعمال العنف، "بإجراءات حددتها

---

(1) طاهر شاش،مفاوضات التسوية الشبكية والدولة الفلسطينية"الآمال والتحديات"،مرجع سبق ذكره،ص 66.
(2) المرجع السابق، ص 66.
(3) المرجع السابق،ص 66.

المذكرة" والالتزام بالعدد المحدد بالشـــرطة، وبأحكـــام الاتفاقية الانتقالية بشأن الممارسات الحكومية و مكاتب السلطة الفلسطينية[1].

إن توقيع اتفاق الخليل في 15يناير1997، لم يكن كافياً لتهدئة الأوضاع في الأراضي المحتلة،فإسرائيل لم تلتزم كعادتها إلا جزئياً بما جاء في بنود الاتفاقية. فساد التوتر بين الجانبين "الفلسطيني_الإسرائيلي"، واستمرت لعدة أشهر خلال عام 1997، ولم يتم أي تقدم في المفاوضات.وبدا الموقف الأمريكي غائباً عن مجريات الأحداث، باستثناء ما أعلنته وزيرة الخارجية مادلين أولبريت في منتصف شهر أغسطس 1997، بأن بلادها ستنخرط في دفع الفريقين نحو تحقيق اتفاق. ولم تفصح عن أية أراء أمريكية تجاه القضايا الجوهرية- "اللاجئين، المستوطنات الإسرائيلية، القدس" والمتعلقة بإتمام مرحلة التسوية النهائية[2].

شهدت بداية عام 1998 بوادر حملة خطيرة تهدد الرئيس الأمريكي بيل كلينتون.فقد ذكرت الأنباء أن الرئيس كان متورطاً جنسياً مع متدربة شابة تعمل في البيت الأبيض منذ عام 1996، تدعى مونيكا ليونيسكي[3]. وبدا الرئيس الأمريكي بأمس الحاجة لإحداث تطور سريع على مستوى الصراع الفلسطيني_الإسرائيلي، لمواجهة الحملة الإعلامية الموجهة ضده. فظهرت محاولات كلينتون الرامية نحو تقريب وجهات النظر بين ياسر عرفات ونيتانياهو، للتوصل إلي اتفاق وسط يرضي الطرفين[4].

وفعلاً توصل الطرفان"الفلسطيني_الإسرائيلي" إلي توقيع اتفاق "واري ريفر بلانتيشن" وبجهود أمريكية بارزة في 15 أكتوبر 1998، حيث اتفق الجانبان على الآتي[5]:-

- إعادة انتشار القوات الإسرائيلية على مراحل وفق الآتي:_نقل 12% من مساحة الضفة الغربية من المنطقة (ج) إلى المنطقة (ب)، منها 3% محميات طبيعية، لتصل مساحة المنطقة (ب) إلي 21.8%.ونقل 14.2% من (ج) إلى (أ)، وكذلك من

---

(1) طاهر شاش،مفاوضات التسوية النهائية والدولة الفلسطينية"الأمال والتحديات"،مرجع سبق ذكره،ص 67.
(2) وليم بكوفت،الدبلوماسية الأمريكية والنزاع العربي_الاسرائيلي منذ 1967،مرجع سبق ذكره،ص 629.
(3) المرجع السابق، ص 630.
(4) المرجع السابق،ص 631.
(5) طاهر شاش،مفاوضات التسوية النهائية والدولة الفلسطينية،مرجع سبق ذكره،ص 68.

المنطقة (ب) إلـــى المنطقة(أ)،وبذلك تصـــل مســـاحة (أ) إلـــى 18.2%. وبذلك تصبح المنطقة(ج) تضم نحو 60% من مساحة الضفة الغربية[1].

- تعتبر العملية السابقة المرحلة الثانية لإعادة الانتشار التي نصت عليها الاتفاقية الانتقالية، وتعقبها المرحلة الثالثة في وقت لاحق[2].

- بدء المفاوضات بشأن الممر الآمن.

- تشغيل ميناء غزة.

- تقوم "إسرائيل" بتنشيط التعاون الاقتصادي، وخاصة إقامة المنطقة الصناعية في غزة.

- افتتاح مطار غزة.

- تقديم السلطة الفلسطينية لخطة متكاملة لمكافحة الإرهاب، وتنفيذ خطة عمل للتعاون مع "إسرائيل"، مع قيام لجنة وكالة المخابرات الأمريكية بالإشراف على ذلك.

- حظر السلطة الفلسطينية للأسلحة غير القانونية وجمعها، مع إشراف لجنة ثلاثية "مع الولايات المتحدة"على تنفيذ ذلك.

- تحريم السلطة الفلسطينية التحريض على العنف تحت إشراف اللجنة المذكورة.

- تقديم السلطة قائمة بأعضاء الشرطة.

- تعديل الميثاق الوطني الفلسطيني في اجتماع موسع يشمل أعضاء من المجلس الوطني، والمجلس التشريعي والقيادات الفلسطينية، ويحضره الرئيس كلينتون.

- بدء مفاوضات الوضع الدائم بصفة عاجلة للتوصل إلى اتفاق قبل نهاية المرحلة الانتقالية.

- التزام الطرفين بعدم القيام بأعمال أحادية تغير من وضع الضفة الغربية وقطاع غزة.

ولم تنفذ حكومة نيتانياهو هذا الاتفاق، نتيجة لرفضه من قبل المتطرفين من حزبه.

---

[1] رجب عبدالمجيد وآخرون، تحرير رجب عبدالمجيد، التقرير الاستراتيجي العربي 1998(القاهرة:مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام،1999)،ص 81.

[2] طاهر شاش،مفاوضات التسوية النهائية والدولة الفلسطينية،مرجع سبق ذكره،ص ص 68،69.

وفي الرابع من سبتمبر 1999 تم توقيع اتفاق شرم الشيخ "واي 2" بين عرفات وبهودا باراك. ويمكن تحديد أهم ما جاء في هذا الاتفاق على النحو التالي[1]:-

_ إن إبرز ما ورد في الاتفاق، هو تحديد بدء مفاوضات الوضع النهائي في موعداً لا يتجاوز الثالث عشر من سبتمبر 1999، والعمل على التوصل لاتفاق نهائي في غضون عام على الأقل، ونص الاتفاق أيضاً على انسحاب القوات الإسرائيلية على ثلاث مراحل على النحو التالي[2]:-

_ في 5 سبتمبر يبـــدأ الجيش الإسرائيلي في تحويل 7% من المنطقة (ج) إلى المنطقة (ب).

_ في الثامن من أكتوبر يحـــول الجيش الإسرائيلي 3% من المنطقة (ج) إلـــى المنطقة(ب) و 3% من المنطقة (ب) إلي المنطقة (ا).

_ وفي الثامن من يناير عام 2000 يتم تحويل 1.5% من المنطقـــة (ب) إلـــى المنطقة (أ). و1% من المنطقة (ج) إلي المنطقة(أ) مباشرة.

وبحسب الاتفاق فإنه بنهاية المرحلة الثالثة من إعادة الانتشار سوف يسيطـــر الفلسطينيون على 11% أخرى من الضفة الغربية، مما يرفع نسبة سيطرتهم على الضفة الغربية بحوالي 40% من مساحتها.

و أما فيما يخص السجناء الفلسطينيين فقد تم النص على الإفراج على عـــدد منهم على ثلاث دفع على النحو التالي[3]:-

- الإفراج على 300 سجين في الخامس من سبتمبر 1999.
- الإفراج على 150 سجيناً في الثامـــن من أكتوبر 1999.
- في شهر ديسمبر سيتم الإفراج على عدد آخر سيتم تحديده عن طريق لجنـــة من الطرفين.
- كما نص في الاتفاق على عدم اتخاذ أي طرف إجراءات أحادية يمكن أن تغير وضع الضفة الغربية و قطاع غزة.

---

(1) عماد جاد، فلسطين الأرض والشعب من النكبة إلى أوسلو. (القاهرة: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالاهرام، 2003)، ص 290.
(2) المرجع السابق ص 290.
(3) المرجع السابق ص 291.

_ كما تعهدت السلطة الوطنية الإسرائيلية بالاستمرار في اعتقال المشتبه في ارتكابهم أعمال إرهابية، كذلك مصادرة الأسلحة الغير شرعية،وخفض عدد الشرطة الفلسطينية.

_ وقد نص الاتفاق على تشكيل لجنة في أول أكتوبر 1999 لدراسة موضوع النازحين.

_ كما نص الاتفاق على البدء في إنشاء ميناء جديد في غزة اعتباراً من أول أكتوبر، كما نص الاتفاق على افتتاح الممر الأمن من قطاع غزة باتجاه الخليل جنوب الضفة الغربية.

بعد توقيع هذا الاتفاق، أعلن باراك أن النص على مواعيد محددة لا يعني وجوب الالتزام بها، وقد كشف هذا الأمر عن نية باراك في التلاعب بالاتفاق وعدم التقيد الدقيق بما ورد بها من نصوص.

ومع حلول موعد تطبيق الاتفاق، بدأت حكومة باراك في مناوراتها في تغيير مواقع الانسحاب و إعادة الانتشار وإدخال تعديلات عليها،و بعد فترة طويلة من المماطلة بين التغيير في المواقع والخرائط من ناحية والتأجيل المتعمد لأكثر من مرة،من ناحية ثانية،طرح باراك في مارس 2000 دمج المرحلة الثالثة من إعادة الانتشار ضمن اتفاق التسوية النهائية ،و في نهاية الأمر توقفت أعمال إعادة الانتشار نتيجة لرفض باراك لجميع المحادثات الهادفة لتنفيذ المرحلة الثالثة من إعادة الانتشار[1].

في أعقاب رفض باراك تنفيذه للمرحلة الثالثة من إعادة الانتشار، وأيضاً تنفيذ لما جاء في اتفاق واي ريفر، جرى تنظيم المحادثات بين دبلوماسيين إسرائيليين وفلسطينيين وأمريكيين، حيث كثف كلينتون اتصالاته بباراك وعرفات،وسافرت وزيرة الخارجية الأمريكية مادلين اولبرايت في النصف الأول من عام 2000، لترى ما إذا كانت الأجواء مناسبة للقاء قمة بين الطرفين[2].

وأخيراً أعلن عن دعوة الرئيس الأمريكي بيل كلينتون للطرفين الفلسطيني والإسرائيلي، للدخول في مفاوضات مكثفة في منتجع كامب ديفيد من أجل التوصل

---

[1] عماد جاد،فلسطين الأرض والشعب من النكسة إلي اوسلو،مرجع سبق ذكره،ص ص 291،292.

[2] وليام بكوانت،الدبلوماسية والنزاع العربي_الإسرائيلي منذ 1967،مرجع سبق ذكره،ص 649.

إلى اتفاق نهائي.وقد قبل الطرفين الدعوة وعقـدت المفاوضات في الفترة مـن 11- 25 يوليو 2000[1].

فقد شهدت هذه القمة التضارب في المواقف حول القضايا الأساسية بين الفلسطينيين والإسرائيليين. فقد تمسك باراك بعدم الانسحاب الكامل إلي حدود 1967، وعدم الاعتراف بحق العودة للاجئين الفلسطينيين، وعدم إزالة جميع المستوطنات إلي ما وراء خط 1967،وعدم إعادة عسكرة الضفة الغربية،وعـدم التخلي عن أجزاء من القدس التي احتلت في عام 1967، وفي المقابل أصر عرفات على الانسحاب الكامل من الأراضي المحتلة، بما في ذلك القدس الشرقية، وعلى إقامة الدولة الفلسطينية وعاصمتها القدس الشرقية، والاعتراف بحق اللاجئين الفلسطينيين في العودة إلي ديارهم،أو التعويض[2].

وقد كشفت هذه القمة مدى التجاوب الأمريكي مع المطالب الإسرائيلية، فلم تمارس الولايات المتحدة أية ضغوطات على باراك من أجل تقديم تنازلات جدية. وقد دلل على ذلك احد أفراد الوفد الأمريكي الذي تواجد في كامب ديفيد وشارك في المفاوضات، وهو "روبرت مايلي إذ قال في محاضرة له في 7 مارس 2001 أن الجانب الأمريكي اعتمد اعتماداً كبيراً على تكتيك باراك ومواعيده الأمنية، فقـد قوبلت اقتراحات "إسرائيل" فيما يخص القدس.و المستوطنات بحماسة كبيرة من قبل الولايات المتحدة التي كانت تقيس هذه المقترحات بالمسافة التي قطعتها إسرائيل و ليس بالمسافة المتبقية للوصول إلي اتفاق مقبول مع الفلسطينيين"[3].

ومع عودة الوفدين الفلسطيني_و الإسرائيلي من كامب ديفيد بدأ واضحاً أن الأوضاع في الأراضي الفلسطينية على شفا الانفجار، خاصة وأن حكومة باراك استمرت في استفزازاتها الإعلامية ضد رئيس منظمة التحرير الفلسطينية ياسر عرفات واتهمته بأنه مسئول عن إضاعة فرصة تاريخية لتحقيق السلام، وأن ما جرى في كامب ديفيد هو دليل على التطرف الفلسطيني[4].

---

(1) عماد جاد،فلسطين الأرض والشعب من النكبة إلي أوسلو،مرجع سبق ذكره،ص 292.
(2) وليام بكوانت،الدبلوماسية الأمريكية والنزاع الإسرائيلي منذ 1967،مرجع سبق ذكره،ص 652.
(3) عماد جاد،فلسطين الأرض والشعب من النكبة إلي أوسلو، مرجع سبق ذكره، ص 295.
لمزيد من المعلومات أنظر: "إبراهيم لوحلير وآخرون، انعكاسات الانتفاضة على الأمة العربية والإسلامية"، في الانتفاضة تغير معادلات الصراع في المنطقة، (عمان: مركز دراسات الشرق الأوسط، 2002) ص ص 141 - 143
(4) المرجع السابق، ص 298.

في ظل هذه الأجواء وافق رئيس الوزراء الإسرائيلي يهودا باراك، على السماح لزعيم المعارضة "اريل شارون" بزيارة ساحة المسجد الأقصى في الثامن و العشرين من سبتمبر2000،وفعلاً تمت الزيارة في موعدها المحدد، وقد سجل هذا التاريخ يوم بدء انتفاضة الشعب الفلسطيني عن الاحتلال الإسرائيلي، وهي الانتفاضة التي سميت"انتفاضة الأقصى" نسبة لاندلاع الشرارة الأولى من ساحة الحرم احتاجاً على زيارة شارون[1].

حتى هذا التاريخ لم يسجل تاريخ الصراع الفلسطيني- الإسرائيلي، التزام الولايات المتحدة الأمريكية وسياستها الخارجية إدانة "إسرائيل" أو ممارسة أية عقوبات عليها، وبقيت هذه السياسة على نهجها الثابت في تعهدها لحماية "إسرائيل" خلال ممارستها لدورها كوسيط لحل مشكلة الصراع الفلسطيني – الإسرائيلي.

إن ما تقدم يؤكد- ومما لا يدعو للشك- أن التعهد الأمريكي – لإسرائيل كان الدافع وراء عدم التزام "إسرائيل" بجميع القرارات والاتفاقات التي تم توقيعها بشأن حل مشكلة القضية الفلسطينية، والتي بقيت معلقة دونما توصل فيها إلى حلول جذرية وشاملة حتى تاريخ كتابة هذا البحث.

يتضح من خلال ما تقدم، أن الولايات المتحدة الأمريكية قد مارست دورها كوسيط لحل مشكلة الصراع الفلسطيني – الإسرائيلي من خلال إعدادها لصيغة أوسلو والمراحل الإنتقالية بالطريقة التي تخدم أهداف "إسرائيل"، حيث حرصت الولايات المتحدة على تحقيق هدفين أساسيين:

الأول: مارست الضغط على منظمة التحرير الفلسطينية للاعتراف "بإسرائيل"، وقد تم ذلك فعلاً من خلال توقيع وثيقة الاعتراف المتبادل بين رئيس منظمة التحرير الفلسطينية للحكومة "الإسرائيلية" يوم الخميس الموافق 9. 9. 1993 حيث اعتبرت الولايات المتحدة الأمريكية هذا الاعتراف شرطاً أساسياً لممارسة دورها كوسيط بهدف دفع العملية التفاوضية لتحقيق الترتيبات الانتقالية لمرحلة الحكم الذاتي الفلسطيني.

---

[1] وحيد عبدالمجيد وآخرون، تحرير وحيد عبد المجيد، التقرير الاستراتيجي العربي 2000، (القاهرة:مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام،2001)، ص ص 252،253.

الثاني: لقد حرصت الولايات المتحدة الأمريكية على أن تكون صيغة أوسلو والمراحل الانتقالية مفتوحة وغير محددة في تفاصيلها، فلم ترد أية أحكام تفصيلية واضحة لتحديد إجراءات وآليات المفاوضة والتوفيق والتحكيم وموعد وطريق اللجوء إلى كل منهما، فكانت المحصلة النهائية- دائماً- أن أصبح التفاوض الذي ترعاه واشنطن من خلال لجنة الارتباط المشتركة هو الوسيلة الوحيدة لتسوية الخلافات، ولم تعد هناك أية وسيلة قانونية لمساءلة "إسرائيل " عن انتهاكاتها المستمرة لبنود أوسلو، أو الطعن في تفسيراتها المغلوطة لأحكام الاتفاق – كما سبق وأن لاحظنا في مثنى هذا البحث.

وهكذا جاءت مواقف الولايات المتحدة الأمريكية من خلال إدارتها للصراع الفلسطيني – الإسرائيلي مرتبطة بتعهدها لحماية "إسرائيل"؛ لدرجة أصبح فيها التحيز الأمريكي "لإسرائيل" سمة بارزه في توجهات السياسة الخارجية الأمريكية تجاه منطقة الشرق الأوسط.

خلاصة الفصل الثاني

يتضح- ومن خلال ما تقدم- أن التعهد الأمريكي – لإسرائيل هو سمة بارزة من سمات السياسة الخارجية الأمريكية تجاه "إسرائيل"، حيث انساقت وراءه جميع الإدارات الأمريكية لفترات الحكم المتعاقبة خلال الفترة من 1948 – 2000، من تاريخ الصراع الفلسطيني – الإسرائيلي، فقد قدمت السياسة الخارجية الأمريكية خلال هذه الفترة تعهدها لحماية "إسرائيل" على مستويات مختلفة يمكن تحديد أهمها في الآتي:

أولاً: على مستوى الأمم المتحدة:

فقد تثمل ذلك- وكما لاحظنا في استمرار التأييد الأمريكي "لإسرائيل"- في داخل مجلس الأمن عن طريق استخدامها المستمر لحق النقض "الفيتو" لمنع صدور أي قرار يدين "إسرائيل" على انتهاكاتها المستمرة لحقوق الشعب الفلسطيني في الأراضي المحتلة.

كما ساندت الولايات المتحدة الأمريكية "إسرائيل" في تفسيراتها المغلوطة لنصوص القرارات الدولية التي يأتي في مقدمتها- وكما أشرنا إلى القرار رقم (242) الصادر عن مجلس الأمن في عام 1967، بشأن انسحاب "إسرائيل" من كافة الأراضي التي احتلتها عام 1967.

كما لاحظنا سياسة الولايات المتحدة الأمريكية في تهميشها لدور الأمم المتحدة من خلال إعدادها لصيغة مدريد وأسلو، حيث اقتصر دورها على صفة المراقب لعملية التسوية، وقد ساعد ذلك الولايات المتحدة الأمريكية من الانفراد بإدارة التسوية السلمية بما يخدم أهداف "إسرائيل".

ثانياً: على مستوى سياسات "إسرائيل الاستيطانية:

لقد ساندت الولايات المتحدة الأمريكية "إسرائيل" في سياساتها الاستيطانية التوسعية في الأراضي المحتلة، فقد قامت حكومة بوش- مثلا- خلال الفترة من 1989 – 1990 بممارسة ضغوطاتها على الاتحاد السوفيتي لحمله على السماح لليهود السوفيت بالهجرة إلى "إسرائيل"، حيث شهدت هذه الفترة- كما سبقت الإشارة- تسجيل معدلات مرتفعة للهجرة اليهودية مقارنة بالسنوات السابقة.

كما لاحظنا أيضا- ومن خلال دراسة إعداد السياسة الخارجية الأمريكية لصيغة مدريد- عدم تقديمها لأية تعهدات بشأن وقف الاستيطان الإسرائيلي، بل على العكس تماماً فقد جاءت تصريحات شامير قبل انعقاد المؤتمر وبعده بساعات مؤكدة على استمرار التوسع في بناء المستوطنات.

ثالثاً: على مستوى الصراع الفلسطيني – الإسرائيلي:

يمكن توضيح أثر التعهد الأمريكي على السياسة الخارجية الأمريكية تجاه "إسرائيل" من خلال عرض أهم النتائج التي أفرزتها المشاركة الأمريكية من خلال إعدادها لصيغتي مدريد وأوسلو وفق الآتي:-

1. لم يرد في صيغة مدريد أي ذكر لانسحاب "إسرائيل" من الأراضي التي احتلتها في 4 يونيو 1967، بل على العكس تماماً، فقد أكد بوش في كلمته أثناء انعقاد المؤتمر بعدم معرفته لأية حدود نهائية لدولة "إسرائيل".

2. لقد تم إبعاد التفاوض بشأن المسائل الجوهرية التي تمثل أصل الصراع والمتمثلة في (مشكلة اللاجئين ، القدس ، المستوطنات "الإسرائيلية"، السيادة، الأراضي المحتلة بعد عام 1967) نزولاً عند رغبة "إسرائيل" التي تعتبر هذه المسائل تمس أمنها مباشرة، فلا يمكن التفاوض بشأنها إلا بعد تحقيق تقدم على مستوى المراحل الأولى.

3. لقد مارست السياسة الخارجية الأمريكية ضغوطاتها على منظمة التحرير الفلسطينية بدفعها نحو الاعتراف "بإسرائيل" من خلال إعدادها لصيغة أوسلو، وقد تحقق ذلك، حيث تم توقيع وثيقة الاعتراف المتبادل رئيس منظمة التحرير الفلسطينية والحكومة "الإسرائيلية" يوم الخميس الموافق 9 سبتمبر 1993 ، وقد اعتبرت الولايات المتحدة الأمريكية ذلك شرطاً أساسياً لممارسة دورها كوسيط بهدف دفع العملية التفاوضية لتحقيق الترتيبات الانتقالية لمرحلة الحكم الذاتي الفلسطيني.

4. لقد حرصت الولايات المتحدة الأمريكية على أن تكون صيغة أوسلو والمراحل الانتقالية مفتوحة وغير محددة في تفاصيلها، فلم ترد أية أحكام تفصيلية واضحة لتحديد إجراءات وآليات المفاوضات والتوفيق والتحكيم وموعد وطريق اللجوء إلى كل منها، فكانت المحصلة النهائية دائماً أن أصبح التفاوض الذي ترعاه واشنطن من خلال لجنة الارتباط المشتركة هو الوسيلة الوحيدة لتسوية الخلافات، ولم تعد هناك أية وسيلة

قانونية لمساءلة "إسرائيل" عن انتهاكاتها المستمرة لبنود اتفاق أوسلو والمراحل الانتقالية أو الطعن في تفسيراتها المغلوطة لأحكام الاتفاقات، كما لاحظنا في مثنى هذا البحث.

خاتمة الدراسة

إن دراسة السياسة الخارجية الأمريكية تجاه "إسرائيل" من خلال توضيح اقتران التعهد الأمريكي لإسرائيل بموقفها من الحلول المقترحة لحل مشكلة الصراع الفلسطيني – الإسرائيلي، من الموضوعات الدراسية التي تستحق اهتمام الباحثين، ذلك لأنها تفتح المجال أمام توضيح ما يسببه التعهد الأمريكي – لإسرائيل من حرمان الشعب الفلسطيني في تحقيق دولته المنشودة على أرض فلسطين.

ولعل دراستنا لدور السياسة الخارجية الأمريكية كوسيط لحل مشكلة الصراع الفلسطيني – الإسرائيلي للفترة من 1948 – 2000، قد أوضحت لنا بشكل جلي أن هناك تعهد أمريكي واضح لحماية "إسرائيل" خلال إدارات الحكم المتعاقبة.

إن ما سبق جعلنا نقوم- من خلال هذه الدراسة- بالبحث عن العوامل والأسباب المؤدية لنشوء التعهد الأمريكي – لإسرائيل وتطور العلاقات الخاصة بينهما، حيث تبين وجود ثلاثة عوامل: (العوامل الدينية، العوامل التاريخية العوامل الحضارية القيمية، العوامل الاقتصادية)، شكلت في مجملها الأسس والمرتكزات التي قام عليها التعهد الأمريكي – لإسرائيل.

فقد تبين من خلال دراسة العامل الديني، أن نشأة الولايات المتحدة الأمريكية الدينية كانت أولى العوامل التي قادت نحو نشوء التعهد الأمريكي – لإسرائيل، وخاصة بعد أن تأكد تأثر المهاجرين البروتستانت الذين قدموا إلى العالم الجديد- "أمريكا"- عام 1620 بالتقاليد والمعتقدات التوراتية وتفسيرات العهد القديم- "المسيحية الصهيونية"- التي انتشرت في انجلترا ودول أوروبا في القرن السادس عشر وما بعدها، حيث تطورت هذه التعاليم والمعتقدات التوراتية مع أفكار وتعاليم الحركة الصهيونية اليهودية التي أسسها تيودور هيرتزل في أغسطس 1897 في أول مؤتمر صهيوني بمدينة بازل بسويسرا، فانتشرت بداخل الولايات المتحدة الأمريكية تعاليم ومعتقدات الحركة الصهيونية والمسيحية، فتأسست- كنتيجة لذلك- حركة جديدة وهي "الحركة المسيحية الأصولية"، وتعتبر الطوائف البروتستانتية التي تشكل غالبية الحركة المسيحية الأصولية، هي أهم الكنائس الأمريكية تأثيراً على السياسة العامة الأمريكية.

ومن هنا جاء العامل الديني كعامل مهم وجديد ساهم في تطور العلاقات الأمريكية الإسرائيلية، وفي نشوء التعهد الأمريكي – لإسرائيل.

كما تأكد من خلال دراسة أثر العوامل التاريخية والحضارية "القيمية" على نشوء التعهد الأمريكي – لإسرائيل، أنه قد تزامن مع بداية التطور المرحلي ببدء الاهتمام الأمريكي بمنطقة الشرق الأوسط كمنطقة نفوذ ومصالح حيوية في الفترة ما بعد الحرب العالمية الثانية 1948، تزايد أهمية "إسرائيل" وأهدافها التوسعية في مخططات السياسة الخارجية الأمريكية تجاه منطقة الشرق الأوسط، قد حدث ذلك نتيجة لظهور عوامل أخرى ذات أبعاد تاريخية وحضارية قيمية، ارتبطت بما يحمله صناع القرار السياسي الأمريكي من قناعات وتصورات حول ادعائهم بأن "إسرائيل" هي امتداد للحضارة الغربية وفي مقدمتها الولايات المتحدة الأمريكية بمنطقة الشرق الأوسط، ومن بين هذه القناعات والتصورات وأهمها الآتي:

1. المتشابهة الحضارية بين "إسرائيل " والولايات المتحدة الأمريكية من حيث التوافق بين الخلفيتين التاريخيتين الأمريكية والإسرائيلية، والتي ترجع إلى التشابه الكبير بين نشأة "إسرائيل" والولايات المتحدة الأمريكية من ناحية الاعتماد على الاستعمار الاستيطاني لتكوين الدولة.

2. إدعاءات الولايات المتحدة الأمريكية باعتبار "إسرائيل" شريكاً للديمقراطية الأمريكية في العالم، ونموذجاً للديمقراطية الحقيقية في منطقة الشرق الأوسط.

إن وجود مثل هذه القناعات والتصورات قد ساهم بشكل مباشر في تطور مكانة إسرائيل الإقليمية في خدمة الأهداف والمصالح الأمريكية في منطقة الشرق الأوسط، فتطورت بذلك العلاقات الأمريكية – الإسرائيلية على أساس التعهد الأمريكي لحماية "إسرائيل" وضمان تفوقها النوعي على دول المنطقة.

من خلال دراسة وتحليل دور العوامل الاقتصادية المتمثلة في أهمية نفط الشرق الأوسط بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية، وتأثير ذلك على نشوء التعهد الأمريكي – "لإسرائيل"، اتضح من خلال دراسة هذا العامل مدى الأهمية الاقتصادية التي يمثلها نفط الشرق الأوسط " نفط دول خليج العربي" بالنسبة للاقتصاد الأمريكي، خاصة بعد أن تبين بالجداول والأرقام حجم ما تستورده الولايات المتحدة من النفط،

فقد تأكد أن متوسط المعدل العام من إمدادات النفط الخليجي للولايات المتحدة الأمريكية خلال عقد التسعينيات قدر بنسبة 37,9% من حجم استيرادها الكلي الذي تقدر نسبته 50% خلال الفترة ذاتها.

فهذه الزيادة في حجم الاعتماد الأمريكي على نفط الشرق الأوسط- "نفط دول الخليج العربي"- جاء كعامل جديد ومهم في نشوء التعهد الأمريكي - لإسرائيل، خاصة بعد أن سيطرت على الرؤساء وكبار المسئولين الأمريكيين وأصحاب الشركات النفطية الكبرى معتقدات وتعاليم الحركة المسيحية الأصولية التي يؤكد زعماؤها باستمرار على أهمية مكانة إسرائيل الإقليمية كقاعدة متقدمة في خدمة وحماية الأهداف والمصالح الأمريكية بمنطقة الشرق الأوسط، والتي يأتي النفط في مقدمتها.

وبالبحث عن دور السياسة الخارجية الأمريكية كوسيط لحل مشكلة الصراع الفلسطيني – الإسرائيلي اتضح وجود أثر واضح للتعهد الأمريكي على المواقف السياسة الخارجية الأمريكية تجاه "إسرائيل" في الفترة من 1948 – 2000.

وبقياس هذا الأثر على مواقف السياسة الخارجية الأمريكية تجاه "إسرائيل" للفترة من 1948 – 1990 اتضح الآتي:

1. لقد استغلت الولايات المتحدة الأمريكية في تعهدها "لإسرائيل" عضويتها الدائمة في مجلس الأمن؛ لإيقاف أي مشروع قرار يدين إسرائيل بسبب انتهاكاتها المستمرة لحقوق الشعب الفلسطيني في الأراضي المحتلة هذا من ناحية، وتعدياتها متعددة الصور التي تتنافى مع ما تم الاتفاق عليه في القرارات الدولية الصادرة بالخصوص من ناحية ثانية.

2. مساندة الولايات المتحدة الأمريكية "لإسرائيل" في تفسيراتها المغالطة للقرارات الدولية بشأن القضية الفلسطينية،ومن بينها وأهمها مغالطتها لتفسير القرار رقم (242) بشأن انسحاب القوات الإسرائيلية من كافة الأراضي التي احتلتها عام 1967.

3. لقد قدمت الولايات المتحدة تعهدها السياسي والاقتصادي والعسكري "لإسرائيل" في حروبها مع الدول العربية "حروب الاستقلال 1948 – 1949، حرب يونيو 1967، حرب أكتوبر 1973".

4. مساعدة الولايات المتحدة الأمريكية "لإسرائيل" في سياستها الاستيطانية التوسعية في الأراضي المحتلة، لقد قامت حكومة بوش خلال الفترة من 1989 – 1990 بممارسة ضغوطاتها على الاتحاد السوفيتي يحمله على السماح لليهود السوفيت بالهجرة إلى "إسرائيل"، حيث شهدت هذه الفترة تسجيل معدلات مرتفعة جداً للهجرة اليهودية مقارنة بالسنوات السابقة.

وأما عن قياس أثر التعهد على دور السياسة الخارجية الأمريكية كوسيط لحل مشكلة الصراع الفلسطيني – الإسرائيلي من خلال إعدادها لصيغتي مدريد وأسلو والمراحل الانتقالية 1990 – 2000، فقد اتضح استغلال الولايات المتحدة الأمريكية للظروف الإقليمية لحرب الخليج الثانية وتداعياتها؛ لوضع صيغة نهائية للتسوية تكون لصالح "إسرائيل"، حيث يمكن توضيح النتائج التي أفرزتها مشاركة الولايات المتحدة الأمريكية من خلال الآتي:

أولاً: لقد جاءت جميع المقترحات المقدمة بشأن عملية التسوية متجانسة مع المواقف الإسرائيلية، ومتجاهلة للمواقف والمقترحات العربية بصفة عامة، ومقترحات الشعب الفلسطيني ورغباته بصفة خاصة، وكل ذلك حدث نتيجة لضغوطات الولايات المتحدة الأمريكية على وفود الدول العربية المشاركة.

ثانياً: إضعاف الوفد الفلسطيني المشارك والذي جاء تلبية لمطالب "إسرائيل" في كيفية تكوينه من حيث العضوية، فقد تم تحديد التمثيل الفلسطيني للشخصيات من الضفة والقطاع غير أعضاء في المجلس الوطني الفلسطيني، كما تم رفض أي مشاركة من القدس الشرقية أو من فلسطيني الشتات، والوفد الفلسطيني جاء في إطار وفد أردني– فلسطيني مشترك.

ثالثاً: إضعاف دور الأمم المتحدة ومجموعة الدول الأوروبية عن طريق منحها صفة المراقب في عملية التسوية وإبعادها عن دور الشراكة الكاملة.

رابعاً: تم تأجيل جميع المسائل الجوهرية التي تمثل أساس وجوهر القضية الفلسطينية "قضية اللاجئين ، المستوطنات، السيادة، القدس، الأراضي المحتلة بعد 1967" إلى المراحل النهائية للتسوية، علماً بأن هذه المسائل لم يجر الفصل فيها، أو إيجاد حلول لها حتى تاريخ كتابة هذا البحث.

بناء على ما تم تناوله في هذه الدراسة- توصل الباحث لجملة من النتائج التي يمكن حصرها في النقاط التالية:

1. لقد التقت الأصولية البروتستانتية مع النشاط اليهودي في أمريكا من حيث اتباع آليات وممارسات الجماعات الضاغطة، الهادفة إلى ممارسة تأثير من أجل تحقيق تغيير اجتماعي في بنية المجتمع من خلال التأثير على التشريعات والسياسات الحكومية، فقد استطاعت الجماعات الدينية أن تعزز القيم الدينية وعلى نطاق واسع شملت تأثيراته المؤسسات الأمريكية، حيث أصبحت هذه المنظمات الدينية الأصولية البروتستانتية قوة ضاغطة لا يستهان بها، ولا تقل تأثيراً عن اللوبي الصهيوني في توجيه السياسة الأمريكية نحو التعهد لحماية "إسرائيل" من خلال دورها كوسيط لحل مشكلة الصراع الفلسطيني – الإسرائيلي.

2. لقد ساهمت العوامل التاريخية المتمثلة في التطور المرحلي لبدء الاهتمام الأمريكي بمنطقة الشرق الأوسط- باعتبارها منطقة نفوذ ومصالح حيوية- في نشوء التعهد الأمريكي "لإسرائيل"، خاصة بعد تولد قناعات وتصورات لدى صناع القرار السياسي الأمريكي- "العوامل الحضارية القيمية" -باعتبار "إسرائيل" امتداد للحضارة الغربية، وفي مقدمتها الولايات المتحدة الأمريكية في منطقة الشرق الأوسط، فقد ساعد بروز مثل هذه القناعات والتصورات في تطور العلاقات الأمريكية – الإسرائيلية على أساس التطابق في الأهداف والمصالح، فجاءت كعامل مهم وجديد قاد نحو نشوء التعهد الأمريكي – لإسرائيل.

3. لقد ساهم تزايد الاعتماد الأمريكي على نفط الشرق الأوسط- "نفط دول الخليج العربي"- في الفترة ما بعد الحرب العالمية الثانية في تطور التعهد الأمريكي – لإسرائيل، خاصة بعد أن سيطرت على الرؤساء وكبار المسئولين الأمريكيين وأصحاب الشركات النفطية الكبرى معتقدات وتعاليم الحركة "المسيحية الأصولية" التي يؤكد زعماؤها- وبشكل مستمر- على أهمية مكانة "إسرائيل" الإقليمية في حماية الأهداف والمصالح الأمريكية في منطقة الشرق الأوسط التي يأتي في مقدمتها النفط.

4. إن تطور مكانة "إسرائيل" بالنسبة للسياسة الخارجية الأمريكية، جعل الأخيرة تتعهد بحمايتها في كافة المحافل الإقليمية والدولية، وعلى هذا الأساس تأثر دور السياسة

الخارجية الأمريكية في واسطتها للصراع الفلسطيني – الإسرائيلي لصالح الأخيرة خلال الفترة من 1948 – 2000، كما تم توضيحه في مثنى البحث.

إن ما سبق ذكره من نتائج يعزز ويثبت فرضية الدراسة التي تنص على (يقترن التعهد الأمريكي – لإسرائيل بموقفها من الحلول المقترحة لحل مشكلة الصراع الفلسطيني – الإسرائيلي).

المـــراجـــع

أولا:_ التقارير

1. السيد ياسين(وآخرون)، تحرير السيد ياسين:**التقرير الاستراتيجي العربي 1989**، (القاهرة:مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام،1990).

2. _____، **التقرير الاستراتيجي العربي 1990**، (القاهرة:مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام،1991).

3. _____، **التقرير الاستراتيجي العربي 1991**، (القاهرة:مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام،1992).

4. _____ ، **التقرير الاستراتيجي العربي 1992**، (القاهرة:مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام،1993).

5. _____ ، **التقرير الاستراتيجي العربي 1993**، (القاهرة:مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام،1994).

6. _____ ، **التقرير الاستراتيجي العربي 1994**، (القاهرة:مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام،1995).

7. محمد السيد سعيد "وآخرون"، تحرير محمد سيد سعيد :**التقرير الاستراتيجي العربي 1995**، (القاهرة:مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام،1996).

8. _____ ، **التقرير الاستراتيجي العربي 1996**، (القاهرة:مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام،1997).

9. وحيد عبد المجيد "وآخرون" ، تحرير محمد عبد المجيد، **التقرير الاستراتيجي العربي 1997**، (القاهرة:مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام،1998).

10. _____ ، **التقرير الاستراتيجي العربي 1998**، (القاهرة:مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام،1999).

11. _____، **التقرير الاستراتيجي العربي 1999**، (القاهرة:مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام،2000).

12. وحيد عبد المجيد "وآخرون"، **التقرير الاستراتيجي العربي 2000**، (القاهرة:مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام،2001).

ثانياً: الكتـــــب:

1. أبوجابر، إبراهيم، و"آخرون". **الانتفاضة تغير معادلات الصراع في المنطقة**. عمان:مركز دراسات الشرق الأوسط، 2002.

2. أبو السعد، إبراهيم (وآخرون). **العرب ومواجهة إسرائيل "احتمالات المستقبل"**. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2000.

3. **اتفاق كامب ديفيد وأخطاره**. بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية،1978.

4. أبو الحسن،علي. **فلسطين في ظـل الاحتلال الصهيوني منطقـة نفوذ للولايات المتحدة الأمريكية**، بيروت: دار الفاروق،1990.

5. ابوالفد، إبراهيم. (وآخرون). **العرب ومواجهة إسـرائيل"احتمـالات المستقبـل"**، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية،2000.

6. الأطرش، محمد (وآخرون). **العرب وتحديات النظام العالمي**. القاهرة: مركز دراسات الوحدة العربية، 1999.

7. ـــــــــــــ (وآخرون). **الولايات المتحدة والنظام العالمي**. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1999.

8. بحياح، بشارة. **الولايات المتحدة الأمريكية وأمن طاقة إسرائيل، في السياسة الأمريكية في الشرق الأوسط "نيسكون، فورد، كارتر، ريغان"**. إشراف وإعداد ليلى بارودي، مروان بحيري، بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، 1984.

9. برجاس،حافظ. **الصـراع الدولي على النفط العـربي**، بيروت: بيسـان للنشـر والتوزيع والإعلان،2000.

10. البرناوي،سـالم حسيـن. **القضية الفلسطينية "دراسـة سياسيـة وثائقية"**. بنغازي: منشورات جامعة قاريونس، 1999.

11. بريسون، توماس أ. بريسون. **العلاقات الدبلوماسية الأمريكية في الشرق الأوسط من 1784_1975**، عمان:دار طلاس للدراسات والترجمة والنشر،1998.

12. بور يسوف،ر. بوريسوف. **السياسة الأمريكية في الشرق الأوسط في السبعينات**. ترجمة شوكت يوسف، بيروت:دار دمشق،1981.

13. بول،جورج ب. بول،دوغلاس ب. بول،**أمريكا و إسرائيل علاقة حميمة"التورط الأمريكي مع إسرائيل منذ عام 1947_1994**. ترجمة،محمد زكريا إسماعيل، بيروت:دار البسام للنشر والتوزيع،1994.

14. بويل،فرانسيس. **الفلسطينيون والقانون الدولي**. ترجمة عبدالله الأشعل ، القاهرة:مكتبة الشروق الدولية،2004.

15. بيومي، عمر رضا. **مخاطر أسلحة الدمار الشامل الإسرائيلية على الأمن القومي العربي "دراسة في ضوء انهيار مصداقية النظام الدولي الجديد المزعوم**. القاهرة:دار النهضة العربية،2002.

16. البيطار،نديم. **هل يمكن الاحتكام إلى الولايات المتحدة في النزاع العربي_ الإسرائيلي؟**. بيروت: بيسان للنشر والتوزيع الإعلان،كانون الثاني،2002.

17. تشرچي، وان. **أمريكا والسلام في الشرق الأوسط**. ترجمة محمد مصطفى الغنيم، مراجعة رأفت عبد الحميد، القاهرة:دار الشروق،1993.

18. تشوفسكي،ناعوم. **الثالوث الخطر والمصير المحتوم**. الولايات المتحدة وإسرائيل والفلسطينيون،ترجمة علياء رافع،تقديم الفير تحسين بشير، الإسكندرية:دار صادق للنشر،1993.

19. جاد،عماد. **فلسطين الأرض والشعب من النكبة إلى أوسلو**. القاهرة:مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بالاهرام،2003.

20. جارودي، روجيه. **الإمبراطورية الأمريكية**. الجزء الثاني. القاهرة: مكتبة الشروق، 2001.

21. الحباشنة،خالد عبد الرزاق. **العلاقات الأردنية_الإسرائيلية في ظل معاهدة السلام**. بيروت: بيسان للنشر والتوزيع والإعلان،1995.

22. الحسن، يوسف. اندماج "**دراسة في العلاقات الخاصة بين الولايات المتحدة الأمريكية وإسرائيل في ضوء اتفاقية التعاون الاستراتيجي والتجارة الحرة بينهما**. القاهرة: دار المستقبل العربي،1986.

23. الحسن، يوسف. **البعد الديني في السياسة الأمريكية اتجاه الصراع العربي – الإسرائيلي "دراسة في الحركة المسيحية الأصولية**. ط الثانية، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2000.

24. . _____. **جذور الانحياز،دراسة في تأثير الأصولية المسيحية في السياسة الخارجية الأمريكية اتجاه القضية الفلسطينية**. الإمارات:مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية،2002.

25. حواتمة، نايف. **أوسلوا والسلام الأخر المتوازن**. القاهرة:المحروسة للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات،2004.

26. الدجاني،أحمد صدقي. **مأساة فلسطين بين الانتداب البريطاني ودولة إسرائيل**. القاهرة:دار المستقل العربي،1995.

27. _____. **في مواجهة النظام الشرق أوسطي**. القاهرة:دار المستقبل العربي،1994.

28. _____ . **لا للحل العفوي في فلسطين**. القاهرة:دار المستقبل العربي ،1994.

29. الدقاق، إبراهيم (وآخرون). **نحو استراتيجية وخطة عمل للصراع العربي _ الإسرائيلي**. تحرير مجدي حماد، .بيروت:مركز دراسات الوحدة العربية،2000.

30. راي،جيمس لي. **مستقبل العلاقات الأمريكية_الإسرائيلية"مفترق طرق"**. ترجمة محمد شاكر مشعل، القاهرة:دار النهضة العربية،1987.

31. ربيع،محمد عبد العزيز. **المعونات الأمريكية_الإسرائيلية**. ط الثانية، بيروت:مركز دراسات الوحدة العربية،1990.

32. _____ . **صنع السياسة الأمريكية والعرب**. عمان:دار الكرمل، 1990.

33. _____ . **الحوار الفلسطيني_الأمريكي"الدبلوماسية السرية والاتصالات الفلسطينية_الإسرائيلية**. عمان:دار الجليل للنشر،1995.

34. روبنبرغ،تشربل.إيه. **إسرائيل ومصلحة أمريكا القومية**. ترجمة هنري مطر، محمود برهوم، عمان:إدارة الكرمل للنشر،1989.

35. الرويغي،محمد. **محـــاضرات في تـــاريخ العلاقات الدولية**. الرباط:نشر وتوزيع مكتبة المعارف،1975.

36. رياض،محمود. **البحث عن السلام والصراع في الشرق الأوسط**. ط الثانية ، القاهرة :دار المستقبل العربي،1985.

37. السامري،شفيق عبد الرازق. **الصراع العربي_الصهيوني**. بنغازي:منشـــورات الجامعة المفتوحة،1999.

38. سرحان،عبد العزيز محمد. **النزاع العربي_الإسرائيلي في ضوء ميثاق وقرارات الأمـــم المتحدة والقـــانون الدولي، مـــع التركيز على مـــوقف الولايات المتحدة الأمريكية**. القاهرة:ب.ن:1987.

39. _____ . **مصـــير الأمم المتحـــدة بعـــد أزمة الخلـــيج احترام للشرعية الـــدولية أم انـــزلاق نحو الهيمنـــة الأمـــريكية**. القاهرة:دار النهضة العربية،1992.

40. سعودي ،هالة ابوبكر. **السياسة الأمريكية والصراع العربي_الإسرائيلي 1967_1973**،ط الثانية، بيروت:مركز دراسات الوحدة العربية،1986.

41. _____ (وآخرون). **الإدارة الأمريكية الجديدة والشرق الأوسط**. القاهرة: مركز دراسات الوحدة العربية، 1993.

42. _____ (وآخرون). **الوطن العربي والولايات المتحدة الأمريكية**. القاهرة: معهد البحوث والدراسات العربية، 1996.

43. سليمان، ميخائيل، (وآخرون). **فلسطين والسياسة الأمريكية**. ترجمة ميخائيل سليمان، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1996.

44. السلطان، جمال مصطفى عبدالله. **الاستراتيجية الأمـــريكية في الشـــرق الأوسط 1979_2000**. عمان:دار وائل للنشر،2002.

45. سلامة،غسان،(وآخرون). **السيـــاسة الأمـــريكية والعـــرب**. ط الثالثة ، بيروت:مركز دراسة الوحدة العربية،1991.

46. سويد، ياسين. **مؤامرة الغـــرب علـــى العرب"محطات فـــي مـــراحل المـــؤامرة ومقاومتها"** . بيروت:المركز العربي للأبحاث والتوثيق،1993.

47. شاس، طاهر. **المواجهة والسلام في الشرق الأوسط:الطـريق إلي غزة_اريحا.** القاهرة:دار الشروق،1995.

48. _____ . **مفاوضات التسوية النهائية والدولة الفلسطينية"الآمال والتحديات".** القاهرة:دار الشروق،1999.

49. شرابي،نظام. **أمريكا والعرب،السياسة الأمريكية في الوطن العربي في القـرن العشرين.** لندن: رياض الصمد للكتابة والطباعة، 1990.

50. شكر، زهير. **السياسة الأمريكية في الخليـج العربي "مبدأ كارتر".** بيروت:معهـد الإنماء العربي،1980.

51. شومسكي، نوام. **المثلث المحتوم:الولايات المتحدة وإسرائيل والفلسطينيون.** ترجمة احمد عزالدين بركات، عمان:دار الجليل للنشر،1991.

52 الطويل، يوسف العاصي. **الصليبيون الجدد:دراسة في أسباب التحيـز الأمريكي والبريطاني لإسرائيل.** القاهرة:مكتبة مدبولي،1997.

53. عبدالخالق، جودة. **من يساعد إسرائيل.** القاهرة: دار المستقبل العربي، 1985.

54. عبدالغفار، نبيل محمود. **السياسة الأمريكية في الصراع العربي – الصهيوني من حرب أكتوبر 1973 – اتفاقية كامب ديفيد.** القاهرة: الهيئة المصرية للكتاب، 1982.

55. العثمان، عثمان. **مأزق التسوية السياسية للصراع العربي – الإسرائيلي.** بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، 2003.

56. عناد، مجداد بدر، حسين، محي الدين حسين. **المتغيـرات الاقتصاديـة الـدوليـة وانعكـاساتها علـى اقتصـاديات الشرق الأوسط.** طرابلس:اكاديمية الدراسات والبحوث الاقتصادية،1998.

57. العناني، جاسم علي. **القدس بين مشاريع الحـلول السياسية والقـانون الدولي.** عمان:دار البارودي العلمية للنشر والتوزيع،2002.

58. عودة، بطرس. **الاستسسلام فـي الواقـع العربي.** عمان:وكالة التوزيع الاردنية، 1996.

59. الغمري،عاطف. **الأمـــريكي التـــائه في الشـــرق الأوسط**. القاهرة:دار الشروق،2001.

60. _____ . **من يحـكم أمريكا "جماعة الصقور ونظرتهم للعرب وإسرائيل**. القاهرة:المكتب المصري الحديث،2002.

61. غوانمة، نرمين يوسف. **حزب الليكود ودوره في السياسة الإسرائيلية**. عمـــان: دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع،2002.

62. الفقي،مصطفى. **محنة أمة"قضايا النظم ومعاناة الشعوب"**. القاهرة:دار الشروق، 2003.

63. فندلي،بول. **من يجرؤ على الكلام"اللوبي الصهيوني وسياسات أمريكا الداخلية والخارجية"**. بيروت:شركة المطبوعات للنشر والتوزيع،ب ،ن.

64. فهمي،عبد القادر. **النظام الإقليمي العربي"احتمالات ومخاطر التحول نحو الشرق أوسطية"**. عمان:دار وائل للنشر،1999.

65. كامل،محمد إبراهيم. **السلام الضـــائع في اتفـــاقيات كامبد ديفيد**. القاهرة:مركز الاهرام للترجمة والنشر،2002.

66. كروميتون،صموئيل. **رؤساء أمريكا**. تحرير مركز إعلام الوطن العربي، **القاهرة**: دار الملتقى للنشر،ب.ت.

67. كلارك، رامزي. (وآخرون). **الإمبراطورية الأمريكية**. الجزء الأول. القاهرة: مكتبة الشروق،2001.

68. مكدوجال،والتر.ا . **أرض الميعاد والدولة الصليبية،أمـــريكا في مـــواجهة العالم منذ 1776**. ترجمة رضا هلال، ط الثانية، القاهرة:دار الشروق،2001.

69. كوانت،وليام ب.كوانت. **الدبلوماسية الأمريكية والنزاع العربي_الإسرائيلي منذ 1967** . الرياض:العبيدكام،2002.

70. كوكبرت،اندرو وليسكي. **علاقات خطيرة:القضية الخفية للعلاقات الأمريكية _ الإسرائيلية**. ترجمة محمـود برهـــوم، دار الفـــارس للنشر والتوزيع،1992.

71. ليبيب، الطاهر (وآخرون). **أزمة الخليج قبل الحرب وبعدها**. الرياض: المجلس القومي للثقافة العربية، 1991.

72. مرقص، سمير. **رسالة في الأصولية البروتستانتية والسياسة الخارجية الأمريكية "قانون الحرية الدينية كنموذج"**. القاهرة: مكتبة الشروق، 2001.

73. مصالحه،عمر. **السلام الموعود،الفلسطينيون من النزاع إلـي التسوية**. تحـرير وديع اسطفان، ماري طوق، بيروت:دار الساقي،1994.

74. مصطفى، امين. **العلاقات الأمريكية_الصهيونية بين النشأة ومفاوضات التسوية**. بيروت:دار الوسيلة،1990.

75. المشاط، عبدالله (وآخرون). **الأبعاد الإقليمية والدولية في القضية الفلسطينية في الوقت الراهن**. القاهرة: دار المستقبل العربي، 1987.

76. المياح،عبد اللطيف علي،وحنان علي الطائي. **الاستـراتيجية الإسرائيلية تجـاه الخليج العربي**. عمان:دائرة المكتبة الوطنية،2002.

77. نعمة،كاظم هاشم. **الوجيز في الاستراتيجية**. طرابلس:أكاديمية الـدراسات العليا والبحوث الاقتصادية،2000.

78. النعمي،عبد الرحمن محمد. **الصـراع علـى الخليج العربي**. بيروت:دار الكنوز الأدبية، 1994.

79. نومان، أحمد سعيد (وآخرون). **القضية الفلسطينية: أربعون عاماً بين ضراوة الواقع وطموحات المستقبل**. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1989.

80. هلال،على الدين. **أمريكا والوحدة العربية1945-1982**. بيروت:مركز دراسات الوحدة العربية،1989.

81. هلال، رضا. **المسيح اليهـودي ونهاية العالم"المسيحية الأصولية فـي أمريكـا"**. ط الثالثة، القاهرة:مكتبة الشروق الدولية،2004.

82. هويدى، أمين. **لعبة الأمن في الشرق الأوسط:نحـن وأمريكـا** وإسرائيل. ط الثانية ، القاهرة:دار المستقبل العربي،1990.

83. هيكل،محمد حسنين. **المفاوضات السرية بين العـرب وإسرائيل:سلام الأوهـام أوسلو ما قبلها وما بعدها**. القاهرة:دار الشروق،2000.

ثالثاً:_الدوريات:

1. ابراهيم، أبو السعود، مؤتمر السلام في الشرق الأوسط، **السياسة الدولية**،العدد 107 ،(يناير: 1992)ص ص 105_134.

2. أدريني ،سيف الدين، مذكرة التفاهم الاستراتيجي بين الولايات المتحدة وإسرائيل، **شئون فلسطينية**،العدد125،(ابريل: 1982)ص ص 33_53

3. الأزعر،محمد خالد، نهاية الحرب الباردة ومكانة إسرائيل الإقليمية،**شئون عربية**، العدد76، (ديسمبر:1993) ص ص 37_61

4. _____ ، البيئة الإقليمية للمفاوضات،**السياسية الدولية**، العدد114، (أكتوبر:1993)ص ص 85_91

5. أنتوني،جون أديوك، الوصول إلي الوطن:التفكير في فلسطين من خارج المأزق، **المستقبل العربي**، العدد276، (فبراير: 2002)ص ص 72_97

6. جاد،عماد، عملية السلام في عهد حكومة رابين،**السياسة الدولية**، العدد 111 ، (يناير: 1993)ص ص 84_88

7. الحداد ،حسين:الصهيونية المسيحية في أمريكا:العامل الديني في سياسة أمريكا الشرق الأوسطية،**شئون فلسطينية**،العدد92_93، (أغسطس: 1989)

8. الخولي، لطفي:عام على نتانياهيو في الحكم،**أوراق الشرق الأوسط**، العدد20 ، (نوفمبر:1997)،ص ص 6_20

9. زهران، جمال علي:اتجاهات الإدارة الأمريكية الجديدة اتجاه الشرق الأوسط في ظل إدارة الرئيس"بوش الابن"،**أوراق الشرق الأوسط**،العدد 26،(يناير:2001)،ص ص 12_18

10. سلامة،علاء:اتفاق توسيع الحكم الذاتي الفلسطيني:المضامين السياسية والمدلولات الواقعية،**السياسة الدولية**،العدد 123، (يناير:1996)،ص ص 220 _226

11. سارة،فايز:العرب والنفط:قراءة في مؤشرات بعض الأرقام وآثارها،**مجلة الوحدة** العدد43، (ابريل:1988)،ص ص 112_118

12. شوفاني،اليأس، في مفهوم إسرائيل لما تسميه الأمن القومي،**شئون فلسطينية** ، العدد 125، (ابريل: 1982)،ص ص 20_32

13. صدقي، روجيه إبراهيم، الانتفالية الفلسطينية والسياسة الأمريكية في الشـــرق الأوسط،**السياسة الدولية**، العدد 92،(أبريل: 1988)ص ص،148_158

14. عبد العليم، طه، إدارة السيطرة على النفط العربي،**كراسات استراتيجية**، العدد9 ،(نوفمبر:1991)ص ص9_18

15. عبد العاطي، بدر، العلاقات الأمـــــريكية الإسرائيلية في ظـــل الإدارة الأمريكية الجديدة ، **السياسة الدولية**، العدد111،(يناير:1993)ص ص 89_91

16. عبد المجيد، وحيد، والمجدوب،طه، الصراع العربي الإسرائيلي:احتمالات التسوية السلمية،أوراق **الشرق الأوسط**، العدد4،(نوفمبر: 1997).

17. علوي،مصطفى:البيئـــة الـــدولية للمفـــاوضات،،**السياسة الدولية**، العدد114 ، (اكتوبر: 1993)ص ص 79_88.

18. عودة، نضال، الحماية الدولية للفلسطينيين في الأراضي المحتلة، **مجلة الدراسات شرق أوسطية**، العدد 14 (شتاء: 2000 – 2001)، ص ص 57 – 93.

19. عمران،كامل، نظام عالمي جديد،ام نظام"العالم الجديد"،**مجلة الوحدة**: العدد100 ، (يناير:1993) ص ص 94_106

20. الغناي،خليل:دور النفط في الأزمة العراقية_الأمريكية،**السياسة الدولية**، العدد 151 (يناير:2001)،ص ص 32_44.

21. الغبراء،شفيق ناظم:رؤيـــة اســـتراتيجية للســـلام العربي_الإسرائيلي،**السياسة الدولية**،العدد124،(ابريل: 1996) ص ص 16_35

22. الفارس،عبد الرزاق فارس:أزمة الخليج وأزمة الطاقة وســـلاح النفـــط العربي، **المستقبل العربي**،العدد145، (مارس:1991)ص ص 17_37.

23. قاسم محمود(وآخرون)، الصـــراع العـــربي_الإســـرائيلي:احتمـــالات استمرار المواجهة: اشكـــاليات الإنذار الاســـتراتيجي،**أوراق الشـــرق الأوسط**، العدد4، (نوفمبر:1991)،ص ص 15_50

24. كريستين،كاتلين، سياسة أمريكا الشرق أوسطية،**المستقبل العربي**،العدد 2002 ،276، ص ص 91_92

25. محمد، عبد العاطي، قمة شرم الشيخ:آفاق السلام والأمن في الشرق الأوسط، **السياسة الدولية**،العدد124،(أبريل: 1996) ص ص 139_141

26. محمود، أحمد إبراهيم، المفاوضات الثنائية وإشكاليات تسوية القضايا الجوهرية، **السياسة الدولية**،العدد113،(يوليو:1993)،ص ص 213_219.

27. مغربي،فؤاد، السياسة الأمريكية الجديدة اتجاه القضية الفلسطينية"نظرة تحليلية"،**مجلة الدراسات الفلسطينية**،العدد53، (شتاء: 2003)،ص ص 5_10

28. مطر، جميل، إعادة تقويم السياسة العربية اتجاه الولايات المتحدة،"دعوة للحوار" ،**المستقبل العربي**،العدد 32،(أكتوبر:1981)،ص ص.

29. مطيع، المختار، النظام العربي بعد حرب الخليج"واقع وآفاق"،**مجلة الوحدة**،العدد100،(يناير: 1993)،ص ص 33_43

30. المقرعي، أحمد يوسف، القدس1995 وتحديات السنوات الثلاثة القادمة ،**السياسة الدولية** ، العدد123، (يناير: 1996)،ص ص 210_211

31. نعمة،كاظم هاشم، المتغير الأمريكي ومستقبل الأمر في الخليج العربي،**المستقبل العربي**،العدد195،(مايو:1995)،ص ص 25_41

32. ياسين،نهلة، العلاقات الأمريكية _الإسرائيلي "التعاون الاستراتيجي_الأمريكي _الإسرائيلي1983_1988،**الفكر الاستراتيجي العربي**،العدد35، (يناير:1991)،103-132

33. يوسف،باسم، قراءة في التحالف الاستراتيجي الأمريكي_الإسرائيلي،**مجلة الوحدة**،العدد69، (يونيو:1991)،ص ص 28_38